جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

مركز دراسات التنمية
Center for Development Studies

قراءة في بعض التغيرات السوسيو حضرية في رام الله وكفر عقب

للباحثان

جميل هلال - أباهر السقا

2015

حقوق الطبع والنشر محفوظة © مركز دراسات التنمية– جامعة بيرزيت

ISBN: 978-9950-334-29-8

هاتف: ٢٩٨٢٠٢١ ٠٢ ٩٧٢+
فاكس: ٢٩٨٢١٦٠ ٠٢ ٩٧٢+
ص.ب: ١٤ بيرزيت

مكتب غزة: تلفاكس ٢٨٣٨٨٨٤ ٠٨ ٩٧٢+
البريد الالكتروني: cds@birzeit.edu
الموقع الالكتروني: http://home.birzeit.edu/cds

مساعدات بحث
- ياسمين قعدان
- سارة زهران

تدقيق لغوي
- عدنان داغر
- راقية ابو غوش

هذا البحث، مدعوم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ بتمويل مقدّم من الوزارة الفدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية.

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
REGIONAL OFFICE PALESTINE

الآراء الواردة في هذا البحث هي من مسؤولية الكاتب/ة ولا تعكس بالضرورة موقف مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

مركز دراسات التنمية

تأسس المركز في عام 1997 كبرنامج بحثي متخصص في الدراسات التنموية.يهدف المركز الى تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي من خلال تقديم أطر نظرية ومفاهيمية تتحرى واقع التنمية في فلسطين.وهذا يشمل دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية.فضلاً عن دراسة بنى السلطة والسيطرة القائمة التي تحول دون تحقيق وتنمية مستدامة ارتباطا بالسياق الذي يفرضه الاحتلال عليها.فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 فرضت قيود مشددة على حق المجتمع الفلسطيني بالتنمية.يرى مركز دراسات التنمية أن الأكثر تعبيراً عن التنمية في فلسطين هي استراتيجيات الصمود والبقاء، وإنتاج بدائل محلية لبنى القوى المهيمنة وبالإضافة الى ذلك فان المركز يسعى الى توفير إطار مؤسساتي يمكن من خلاله النظر في جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية وبحثها ومناقشتها وذلك بهدف توفير التوجيه والمساعدة العلمية لصناع القرار.

يحاول مركز دراسات التنمية من خلال جمعه بين الابحاث الاكاديمية والنشاطات المجتمعية أن يعزز الربط المحكم بين النظرية والممارسة التنموية اذ تشمل أنشطته في هذا المجال الندوات وورش العمل، والمسوح الميدانية والدراسات التقييمية، وتقييم الاحتياجات.فمن ناحية يعمل المركز على عدد من المشاريع البحثية في شتى المجلات التنموية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات محلية ودولية.ومن ناحية أخرى ينفذ المركز عددا آخر من المشاريع المجتمعية التي تهدف الى تمكين الفئات المهمشة ودمجها في عملية التنمية.

تقديم: التغيرات السوسيو حضرية في رام الله وكفر عقب

تعمق التفاوت الطبقي، والنزوع نحو الاستهلاك، وتوسع الاقتصاد الخدمي على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى، بهذه السمات، يمكن اختصار الاقتصاد السياسي القائم في العقدين الأخيرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تكاد تغطي المدينة والريف على حد سواء.

إن الناظر لبنية التغيرات الحضرية من مبان شاهقة، وتكاثر المؤسسات الخدماتية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، ناهيك عن التغيرات الشكلية في المدن، وامتدادها حتى للأرياف، يستطيع الوقوف على جزء من رواية الحياة الفلسطينية «الجديدة» التي تخط بفواعل الليبرالية الجديدة، بدءا من السياسات الرسمية المؤطرة قانونيا والمعبر عنها سياساتيا، مرورا بشركات القطاع الخاص الكبرى، وصولا حتى لهوامش السوق وما تفرضه تلك التغيرات من أنماط جديدة، توغل في تشويه القطاعات الانتاجية، والتمكينية، وفي المحصلة تلك التي من شأنها تعزيز صمود الناس العاديين.

ولعله من نافلة القول، أن ذلك كله يتبلور على المستويين المادي والمعنوي، وفلسطين ما زالت تعيش سياق استعماري، لا يخفى على أي مهتم بمكيانيزمات الاقتصاد السياسي، أن مثل تلك التغيرات لا يمكن لها أن تشكل بديلا لاقتصاديات الاستعمار وهيمنته، فضلا عن أن تكون ندا ومقاوما له.

إن مدينة رام الله، وهي تتبوأ صدارة هذه المشهدية الجديدة، تتداخل أحياؤها مع أحياء مخيم الأمعري، ومخيم قلنديا، ومخيم قدورة، إضافة لوقوع مخيم

الجلزون قريبا منها. تلك المخيمات، التي ما زالت ذاكرتها حول النكبة خضراء لم تندمل، بل تنز ألما من معاناتها اليومية. وما بين رام الله ومخيم قلنديا، حيث كفر عقب، تتجلى أحد أظهر الأمثلة على قسر الحيز بسكانه وعمرانه على استدخال مزايا متخارجة مع ريفيته وخصوصيته. كل ذلك يتم كجزء من منظومة بنيوية يفرضها الاستعمار على قاطني القدس، كان لا بد معها لتغيير مكان السكنى، من أجل اجتماع الأسرة في مكان واحد، مع الحفاظ على الهوية المقدسية، هناك في كفر عقب، يعيش آلاف المقدسيين، مع غيرهم، في فوضى عمرانية، يعوزها أقل الشروط القانونية والهندسية، وحتى البيئية والإنسانية الكريمة. في خضم هذا الصخب كله، لا يمكن أن يغيب ما ينتج عبر ممارسات الاحتلال الاستيطاني اليومية عبر شوارع مدننا وقرانا عمليات الاغتيال والقتل بدم بارد لشبابنا وشاباتنا، عمليات الفصل والاغلاق على الانسان والمكان، مشهد مختلف ما بين الواقع على الارض والمشهد العمراني الخادع.

ان الغرض الرئيسي لهاتين الدراستين هو الانخراط البحثي التوثيقي بصريا ومنهجيا لفهم عملية التجزئة الاجتماعية والتفتيت الذي يجري في المراكز الحضرية وتأثير امتداداتها وفهم أنماطها ومن الفائز ومن الخاسر ضمن منظور الاقتصاد السياسي الفلسطيني في كل من رام الله وكفر عقب.

أيمن عبد المجيد
مركز دراسات التنمية

الفهرس

رام الله المدينة والحكاية / الباحث : جميل هلال ٨

١. لماذا رام الله؟ ٩

٢. اختطاف واحتجاز المدينة الفلسطينية ١٢

٣. السلطة الفلسطينية محرك ولادة رام الله المدينة واتساع الطبقة الوسطى ١٥

٤. اتساع مظاهر التمايز الاجتماعي والمكاني والمعماري ١٨

٥. رام الله وحلم المدينة الفلسطينية الليبرالية المتحررة ٢١

٦. رام الله بين الشرط الذاتي والشرط الاستعماري الاستيطاني ٢٥

٧. رام الله؛ الطفرة العمرانية دليل حيوية أم مؤشر سراب؟ ٢٩

٨. لماذا رام الله استثناءً؟ ٣٢

٩. رام الله والحقل الثقافي ٣٩

التشكيلات الحضرية الجديدة في المجتمع الفلسطيني/ الباحث : اباهر السقا **٥٢**

كفر عقب– كنموذج ٥٢

١. كلمات مفتاحية ٥٣

٢. مخلص: ٥٣

٣. مقاربة نظرية: ٥٣

٤. المنهجية ٥٥

٥. كفر عقب: نبذة سيوسيو–تاريخية ٥٥

٦. دراسات سابقة عن كفر عقب ٥٦

٧. ممارسات تمييزية استعمارية ٦١
٨. الهندسة الاجتماعية "القانونية" الاستعمارية تصنع كفر عقب ٦٣
٩. منطقة جذب استثمارية: بين تخطيط استعماري وعدم تدخل من قبل السلطة الفلسطينية ٦٥
١٠. طفرة عقارية عشوائية ٦٥
١١. بعض الخصائص المعمارية لكفر عقب وآثرها الاجتماعي والاقتصادي ٧٢
١٢. غياب كامل للقانون أم استحضار مرجعيات أخرى! ٧٤
١٣. العلاقة بين المكونات الاجتماعية المختلفة ٧٦
١٤. تنامى الانشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية ٨٠
١٥. منطقة حضرية تعج بتخيلات مجتمعية سلبية وتصورات سلبية ٨٠
١٦. المستعمَرين على وعى بالمخططات الإسرائيلية ٨١
١٧. تمثلات مستمعمرية ٨١
خلاصة **٨٣**
المصادر والمراجع: **٨٦**

رام الله المدينة والحكاية

جميل هلال*

* مفكر وعالم اجتماع فلسطيني

رام الله المدينة والحكاية

1. لماذا رام الله؟

في البدء طُرح عليّ كتابة بحث يعالج «تبرجز» (gentrification) المناطق الفقيرة من مدينة رام الله[١]، أي تحويل المناطق السكنية الفقيرة من المدينة، إلى مناطق تسكنها فئات من الطبقة الوسطى أو من البرجوازية، عبر ترميمها وتطوير البنية التحتية المادية والخدمية.

لم أر من معايشتي اليومية لعقدين من الزمن، أن ما جرى ويجري في رام الله هو تحول من هذا القبيل[٢]، بل يشير إلى تحول مختلف، التوسع العمراني الأفقي والعامودي السريع يخدم أسلوب حياة للطبقة الوسطى من دون أن يشمل، بشكل ملحوظ، استملاك بيوت قديمة ومهجورة في المناطق الفقيرة، وتأهيلها لسكن فئات ميسورة.

ما يجري، بشكل أساسي، هو بناء أحياء وضواحٍ جديدة تماما، كما يتمثل في «مدينة» روابي وضواحي الريحان، الياسمين، الغدير، السنديان والريف[٣]، وهي أسماء توحي بالهدوء والطبيعة الجميلة والهواء المنعش والازدهار، مما يسوقها (أو هكذا يعتقد) الرأسمال المستثمر عقاريا

١. لأخذ صورة موّثقة عن تطور رام الله من قرية صغيرة في القرن التاسع عشر إلى شكلها المديني الحالي وما رافق ذلك من نمو سكاني وعمراني، وما تعرضت له البلدة القديمة (رام الله التحتا) من تغييرات نتيجة هدم أعداد كبيرة من المباني التاريخية خلال فترة الحكم الأردني وبعد ذلك؛ انظر/ ي: إياد عيسى و لانا جودة، دليل الحفاظ على مركز المدينة التاريخي في رام الله، سلسلة رواق حول تاريخ العمارة في فلسطين (١٧)، رام الله (بدون تاريخ، يرجح ٢٠١٤).

٢. وجدت لاحقا سندا لهذا الرأي في مسودة ورقة غير منشورة أرسلها لي الزميل خلدون بشارة (مدير مؤسسة رواق) يخلص فيها بأن لا إمكانية في رام الله–البيرة إلى ترحيل أحياء قديمة فقيرة وإسكانها بعد تطويرها بطبقة وسطى، فهو يرى أن الطبقة الوسطى الفلسطينية ترى الأحياء القديمة رمزا للتخلف وللحياة الأقل تحضرا:
Khaldun Bshara, "Shifting trends: the impossibility of gentrification in the Palestine cities' context" (Draft paper for presentation within the City Debates 2015, AUB), 2015.
ويرى الأستاذ يزيد عناني في لقاء معه أن ما يجري في رام الله هو نوع خاص من gentrification (أي إحلال معماري له بعد اجتماعي طبقي) يأخذ شكل "الإحلال الشكلي البصري والإحلال بالمعنى الوظيفي القيمي" .أي هناك مناطق (كوسط رام الله) تأخذ أشكالاً معمارية ووظائف معينة (مكاتب ومتاجر ومطاعم ومقاه وفنادق) في حين تنشأ أحياء سكنية جديدة بالكامل وبأنماط عمرانية جديدة.

٣. يقول موقع إسكان ريف (http://reefbyder.ps/): "على مسافة واحد كيلو متر من شارع رام الله بير زيت الرئيسي وعند بلدة ابو قش هناك ربوة ذات إطلالة خلابة منفتحة على اتجاهات متعددة وتطل بشكل خاص على الساحل الفلسطيني ارتأت شركة بيدر للاعمار والتطوير تنفيذ مشروع ريف المميز على شكل مجمع فلل عصرية مفروزة طابو .تتنوع بين فلل منفردة و فلل متلاصقة دوبلكس مكونة من طابقين وروف بمساحات مختلفة تتراوح ما بين ٣٠٠ متر مربع و ٣٧٠ مترا مربع".

للفئات الوسطى والعليا من الطبقة الوسطى (سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص أو القطاع الأهلي)، وهو يندرج في ذات السياق الذي يحوّل «متنفس» عام، مثل موقع منتزه سرية رام الله، إلى أماكن تخص فئة اجتماعية معينة من الطبقة الوسطى عبر تضمينه لرأس المال الخاص كما أشار بعض من حاورهم الباحث.

الأقرب للحدوث هو تحوّل بعض العمارات ذات الطوابق المتعددة والشقق العديدة، التي شيّدت "تجاريا" (وفق اللغة الدارجة) كما حدث في حي عين أم الشرايط، وتحويل المساكن إلى "علب سردين" كما وصفها البعض. وليس من الصعب العثور على عمارات في وسط رام الله شُيّدت بُعَيْدَ اتفاق أوسلو، وقد تحولت عاموديا إلى أحياء فقيرة (عشوائيات) بسبب تدني الخدمات العامة، وسوء البنية التحتية وتداعي المبانى داخليا.

يحضر سؤال رام الله من واقع أن المدينة نمت (عمرانيا وسكانيا) في العقدين الأخيرين بشكل جلب الانتباه، وهذا النمو السريع حدث بعد قيام السلطة الفلسطينية واتخاذها رام الله مقرا لمقراتها ومؤسساتها، وهو نمو حدث والمدينة كسائر الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ ،وقبلها، مقيدة باحتلال استعماري استيطاني عنصري، فمستعمرة بيت إيل تقع على حدود المدينة، ولا تبعد أكثر من كيلومتر واحد عن المقاطعة حيث مقر السلطة الفلسطينية، ويفصل بين رام الله وبين القدس حاجز قلنديا، ويقع حاجز قرية عطارة على مدخلها الشمالي، ويحيطها جدار عازل وحواجز عسكرية وطرق التفافية كما هو حال المدن الأخرى، ولا يبعد معسكر عوفر الإسرائيلي كثيرا عن رام الله (على أراضي بيتونيا، المتاخمة لرام الله من الغرب)حيث يعتقل المئات من الشباب الفلسطيني، هذا بالإضافة إلى خضوعها لقيود أمنية وإدارية (نظام التصاريح للعلاج أو الزيارة أو العمل أو الاستيراد والتصدير)، وعلى الحركة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وبين هذه وأراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، ورغم أن المدينة مصنفة على أساس أنها منطقة «أ» (بما يعني أنها تحت السيطرة الأمنية والإدارية الفلسطينية الكاملة)، إلا أن الجيش الإسرائيلي يدخل متى شاء ليفتش ويعتقل (بما في ذلك أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني والكوادر والقيادات السياسية)، وما زال حاضرا في ذاكرة المدينة اجتياحها من الجيش الإسرائيلي في عام ٢٠٠٢، وعبثه بمعظم مقرات السلطة وتدميره لمعظم مباني المقاطعة، مقر رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، وفرض الإقامة الجبرية عليه حتى سفره الى فرنسا للعلاج حيث توفي في نوفمبر من العام ٢٠٠٤.

الواقع الذي يفرضه الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي على المدنية وعلى غيرها هو الذي يستدعي السؤال حول محرك الطفرة العمرانية والخدمية والترفيهية التي تعيشها المدنية، وسلاسة اضطلاعها

بدور «المدينة–العاصمة» ووفرة ما فيها من مقاهي ومطاعم ودور سينما ومسارح ومعارض ومتاجر ومشافٍ وعيادات، وشقق وفيلات وشوارع مكتظة بالسيارات والمشاة والباعة. وهي على مقربة زمنيةٍ قصيرة جدا، من القدس التي نصر جميعا على أنها عاصمة دولتنا العتيدة والتي يجري «أسرلتها» بشكل يومي معلن.

رام الله تحتفل، أو تكاد، يوميا بطفرتها العمرانية والخدمية والترفيهية رغم غياب أي من مقومات الدولة والسيادة، ورغم سيطرة إسرائيل على كل مناحي الحياة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

ما تسعى إليه هذه الورقة في متنها وملحقاتها هو استنطاق عينة واسعة من الآراء والكتابات [٤] لفهم ما يجري في المدنية بشكل خاص، ولإثارة التفكير حول ظاهرة التحضر في فلسطين في شرطها الاستعماري الاستيطاني، معتبرا رام الله نموذجا لهذا يستحضر الحاجة للبحث عن نماذج أخرى. ولعل السؤال الأهم هو: هل باستطاعة رام الله، بالمقيمين فيها والوافدين إليها يوميا من القرى والبلدات المحيطة، وبالمؤسسات المحلية والوطنية والدولية المتجسدة فيها، الجمع بين كونها مدينة محتلة ومحاصرة بالمستعمرات الاستيطانية، وبين طرحها لنفسها كمدينة ليبرالية تعددية معولمة؟ وهل بإمكانها التوفيق بين التعايش مع الاحتلال ومقاومته في الوقت ذاته؟ وهل بإمكانها الجمع بين هيمنة سوق رأسمالي جشع (ليبرالي جديد) تسيّره قيم الربح المادي والفردية الأنانية، وبين حلم بناء مجتمع تسيره قيم الحرية والمساواة والتضامن والعدالة؟ وهل بإمكانها تنظيم علاقة تعايش بين ثقافة تحتفل بما تستهلك وأخرى (لم تولد بعد) تحتفل بما تنتج؟

ما يرد في هذه الورقة يستند إلى مصادر عدة، منها تجربة الباحث من إقامته وعمله في رام الله على مدار عقدين من الزمن، ومنها مراجعة ما أتيح له مما كُتب عن المدنية (وهي واردة في هوامش البحث)، ومنها الحوارات التي أجراها الباحث مع عدد من شخصيات ذات صلة وثيقة بالمدينة (الملحق ١، أولا)، والمقابلات التي توفرت عبر مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت مع عدد من المستثمرين وأعضاء هيئات رسمية ومدنية (الملحق ١، ثانيا).

هذه الورقة لا تأخذ ما يقدمه القائمون على المدينة، الذين يعتبرونها مدينة فلسطينية حيوية تحتضن التعددية الفكرية والسياسية والدينية والثقافية، بمعزل عن كونها مدينة تخضع لاستعمار شرس وعنصري، وبمعزل عن كونها مدينة ترتفع فيها كلفة المعيشة يوما بعد يوم، كما الفروق الطبقية

٤. صدر كتابان تناولا رام الله كموضوع لم تتوفر لي فرصة قراءتهما، الأول سيرة والثاني رواية، الأول لفاروق وادي، منازل القلب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٧. والثاني، لإيناس عبد الله، لا ملائكة في رام الله، دار فضاءات للنشر، عمان، ٢٠١٠.

والاجتماعية، حيث تتجاور فيها مظاهر الغنى الفاحش والفقر المدقع، وكيف تجمع بين دورها كعاصمة سياسية وإدارية وثقافية للسلطة وللدولة الفلسطينية المعلنة، لكنها مغيبة عن الواقع، والقدس باعتبارها العاصمة الفلسطينية التي لا بديل عنها.

هذه الورقة تطرح سؤال رام الله ، دون إدعاء الإجابة عليه، فالإجابة الشافية تحتاج إلى بحث أشمل وأعمق وأكثر جلدا.

تستخلص هذه الورقة أن ثلاث قوى رئيسة تسوق رام الله بوسائل مباشرة وغير مباشرة، وتتحكم بمسارها المعماري والاقتصادي والاجتماعي والأمني والثقافي، هذه القوى هي، أولا، إسرائيل بحضورها الاستعماري الاستيطاني العنصري، وتعاملها الخاص مع رام الله لتسويقها، عمليا، كبديل عن مدينة القدس، وسيطرتها على حدود المدينة وعلاقاتها مع بقية المواقع الفلسطينية، وهي ثانيا، السلطة الفلسطينية التي تقود التشكيلة الطبقية في المدينة، كما في مجتمع الضفة والقطاع، وتحديدا تحويل رام الله إلى مدينة تتلاءم مع أذواق وأسلوب حياة الطبقة الوسطى وأصحاب رؤوس الأموال، من خلال دور وتوجهات مؤسساتها المختلفة، وهي ثالثا، الرأسمال المالي والعقاري (المحلي والوافد والخليجي)، الذي أنتج أشكالا معمارية وسكنية جديدة في المدينة، وولّد علاقات تراتبية جديدة بين مكوناتها وبين هذه ومحيطها، ويساهم هذا الرأسمال مع عدد واسع من المنظمات المدنية المحلية والدولية والسلطة الفلسطينية، في توليد حالة إنكار لواقع الاحتلال الاستيطاني ولحالة التبعية المفرطة، التي يعيشها المجتمع الفلسطيني وقواه السياسية والاقتصادية والثقافية.

2. اختطاف واحتجاز المدينة الفلسطينية

ترك استعمار فلسطين المزدوج وقيام إسرائيل، أثرا مباشرا ومتلاحقا على مناحي متعددة من حياة الشعب الفلسطيني، شمل الإقصاء السريع للفلاح الفلسطيني من الفعل الاقتصادي للفلسطينيين في تجمعاتهم المختلفة، سواء التي بقيت في وطنها تحت السيطرة الإسرائيلية، أو تلك التي وجدت نفسها في الشتات.

لكن إقصاء الفلاح والحرفي لم يجر في سياق نمو المدينة الفلسطينية، إذ تم على إثر اختطاف إسرائيل للمدن الفلسطينية الساحلية النامية (يافا، وحيفا وعكا)، وتطهيرهامن سكانها الأصليين، وتقسيم العاصمة الثقافية والدينية (القدس)، في حين حافظت المدن الداخلية (نابلس والخليل

وجنين وطولكرم وغزة)، على تكوينها المحلي وتكويناتها المحافظة خلال فترة الحكم الأردني للضفة الغربية، والحكم المصري لقطاع غزة.

لم يعد، بعد العام ١٩٤٨، للفلسطينيين مدنا قادرة، بإمكاناتها الذاتية، أن تكون مراكزا لمجتمع مترابط التشكيلة الاقتصادية والثقافية ومتشابك الطبقات الاجتماعية، حيث باتت تتكون الطبقات الاجتماعية الفلسطينية ،من حيث انتمائها الوطني، بمعزل عن بعضها البعض، فالطبقة الوسطى أخذت تتشكل (حتى قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤)، في حواضر خارج فلسطين، في الأردن أو في الخليج أو في أميركا وأوروبا، حتى تحقق شروطها الطبقية، أما الجزء الأكبر من العمال، حتى بداية التسعينيات، فقد خضع لشروط رأسمال الدولة الاستعمارية الاستيطانية المحتلة، إذ شكّل المشتغلون في إسرائيل، في السبعينيات والثمانينيات، أكثر من نصف الطبقة العاملة الفلسطينية في الضفة والقطاع، وكانت نسبة غير قليلة منهم من سكان القرى والمخيمات، أما الرأسمال الفلسطيني، من حيث الأصول الوطنية، فقد وجد بعد عام ١٩٤٨، أن الفرص لتكوين نفسه تتوفر خارج فلسطين، وأن عليه الاستثمار في قوى عاملة معظمها غير فلسطينية.

لقد نما الجزء الأكبر من البرجوازية الفلسطينية في المهاجر، أو خارج فلسطين، التي كونت رأسمالها ليس عبر استثمار اليد العاملة، باستثناء الأردن حيث نسبة عالية من اليد العاملة في البلد كانت وما زالت من أصول فلسطينية، بل ما توفر في أماكن نشاط رأسمالها خارج فلسطين، وبقي هذا الوضع قائما حتى العقد الأخير من القرن الماضي، حين أخذ بعضها يستثمر في مناطق السلطة الفلسطينية، كما أن الجزء الأعظم من رأس المال الفلسطيني لم يتكوّن عبر الإنتاج الرأسمالي الصناعي والسلعي، بل عبر الاستثمار في الخدمات و التجارة (الاستيراد والتصدير)، وعبر النشاطات العقارية والمالية.

بعد قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، وتحديدا بعد الانتفاضة الثانية وغياب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عن المشهد السياسي الوطني، نشطت رؤوس أموال فلسطينية، وافدة ومحلية، في الضفة والقطاع، في المجال الذي تجيده، وهو الاستثمار في قطاع الخدمات والتجارة والعقارات، وقبل قيام السلطة الفلسطينية، بقيت الشرائح البرجوازية الفاعلة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٩٤ أسيرة، إلى حد كبير، لتكوينها المحلي العائلي.

المحركان الرئيسان في تكوين الطبقة الوسطى الفلسطينية قبل اتفاق أوسلو، كانا الهجرة الى خارج الضفة والقطاع، والتعليم الجامعي، وكلاهما اشترط حتى نهاية عقد الثمانينيات الهجرة.

قيام سلطة فلسطينية (بما هي حكم ذاتي محدود الصلاحيات) عام ١٩٩٤، وما رافقه من تحولات دولية وإقليمية، (انهيار الاتحاد السوفيتي وهجرة اليهود الروس إلى إسرائيل، وحرب الخليج والتفكك العربي)، وفر محركا محليا في عملية التكوين الطبقي في الضفة والقطاع.

بعد احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، فتحت الدولة المحتلة أسواقها للعمل الفلسطيني اليدوي (غير الماهر وشبه الماهر)، وحوّلت سوق الضفة والقطاع إلى سوق أسيرة لبضائعها، وإلى احتياطي أيدي عاملة رخيصة، ومع سيطرة إسرائيل على المعابر والموارد الطبيعية، بما فيها الأرض ومصادر المياه، ومع تواصل توسعها الاستيطاني وتفتيتها الضفة الغربية، تراجع العمل الزراعي بشكل سريع، من دون أن يترافق ذلك مع نمو صناعات محلية. أما أصحاب الرأسمال الثقافي والباحثين عنه، فلم يكن أمامهم سوى الهجرة، ولم تتراجع وتيرة الهجرة الخارجية العالية إلا بعد الانتفاضة الأولى وحرب الخليج، في بدايات العام ١٩٩١ وبعد التهجير القسري للجالية الفلسطينية من الكويت، وعودة بعضهم إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتزامن هذا التحول مع وضع إسرائيل قيودا على عمل الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة في سوق عملها.

في العام ١٩٤٨ فقد الشعب الفلسطيني مدنه الساحلية، والقدس الغربية، وتحولت القدس الشرقية إلى مدينة ثانوية بالعلاقة مع مدينة عمان، العاصمة الاردينة الحديثة، التي باتت المركز المديني (الحضري) الرئيسي الجاذب للهجرة والعمل والاستثمارات، ومع تصاعد وتيرة الهجرة من مدن الضفة الغربية – في الخمسينيات وحتى بداية عقد التسعينيات – باتجاه العاصمة الأردنية وعواصم دول النفط العربية، وبدرجة أقل باتجاه مدن أخرى في العالم، فقدت القدس موقعها كمركز ثقافي وسياحي، كما فقدت، إلى حد ما، تفرّدها كمكان للتعايش بين ثقافات قومية ودينية وطائفية وإثنية متعددة.

بعد حرب حزيران في عام ١٩٦٧، أعلنت إسرائيل ضمها للقدس الشرقية وتولت تنفيذ سياسة تغيير معالمها الجغرافية والسكانية والمعمارية، وقامت بعزلها عن امتدادها الفلسطيني العربي، عبر إحاطتها بالمستعمرات الإسرائيلية اليهودية، ولاحقا بجدار عازل عنصري، وقامت بالتمدد الاستيطاني داخل البلدة القديمة، وفي القرى الفلسطينية المحيطة. واعتمدت سياسة تطهير عرقي

بطيئة لسكانها الفلسطينيين، ومع القيود الإسرائيلية التراكمية لمنع نموالقدس الشرقية، اقتصاديا وسياحيا وثقافيا وعمرانيا، بالإضافة إلى القيود المفروضة على المدن الفلسطينية الأخرى، تحولت القدس الغربية و تل أبيب،حتى الانتفاضة الأولى، إلى مركز التسوق والترفيه الجاذب لفلسطينيي الضفة والقطاع، وبقي هذا الوضع قائما حتى الانتفاضة الأولى.

3. السلطة الفلسطينية محرك ولادة رام الله المدينة واتساع الطبقة الوسطى

هذا الوضع يستدعي النظر إلى التحول المفصلي الذي دخل إلى مدينة رام الله بشكل خاص، وعلى تجمع رام الله–البيرة–بيتونيا، بشكل عام، بعد أن أقامت السلطة الفلسطينية مقراتها الرئيسة فيها، ورفض إسرائيل إخضاع القدس الشرقية لولاية السلطة الفلسطينية.

التحولات التي دخلت على مدينة رام الله – والتي سآتي عليها لاحقا – كانت، بالأساس، نتيجة لهذا الفعل وتداعياته اللاحقة، وليس نتيجة لميزات امتلكتها المدينة منذ عقود خلت، بما فيها الهجرة المبكرة لأهالي رام الله إلى الولايات المتحدة، والوجود المسيحي فيها، وتوفر مدارس الإرساليات الدينية، بما فيها مدرسة الفرندز، والهجرة إليها في العام ١٩٤٨ ،على إثر النكبة، من مدن وقرى اللد والرملة ويافا، وموقعها كبلدة سياحية خلال الحكم الأردني.

هذه الميزات ذات أهمية بدون شك، لكنها لا تخص رام الله فقط، بل نجدها، جميعها أو معظمها، في مدينة بيت لحم، بامتدادها مع بيت جالا وبيت ساحور، من حيث الوجود المسيحي المقيم في المدينة، وغياب الهيمنة العائلية على المدينة وضواحيها وتوفر الطقس المعتدل، و هجرة أعداد كبيرة منها للأمريكيتين من بداية القرن الماضي، بالإضافة إلى وفرة المواقع الدينية والأثرية المشجعة للسياحة، وقربها الشديد من القدس، والحضور القديم لمدارس الإرساليات الدينية. ويمكن هنا، كما أشار أحد الذين حاورتهم حول رام الله، أن غياب الرأسمال الخاص عن الاستثمار قي بيت لحم، رغم وفرة إمكانياتها السياحية، يعود إلى ضعف البنية التحتية للمدينة، كون رأس المال يستثمر بعد توفر بنية تحتية وافية وليس قبلها، والسلطة المركزية، السلطة الفلسطينية في هذه الحالة، هي المسؤولة عن تأهيل البنية التحتية.

العامل الحاسم في إكساب رام الله سماتها ووظائفها الراهنة، يعود بشكل رئيس، ضمن الحالة الاستعمارية الاستيطانية الشاملة المفروضة على ارض فلسطين التاريخية، إلى تموضع مؤسسات

السلطة الفلسطينية فيها، وتقسيم أراضي الضفة الغربية، وفق اتفاق أوسلو، إلى مناطق "أ"، و "ب" و"ج" حيت سيطرة السلطة محصورة في مناطق "أ" و "ب" وهي سلطة ي حكم ذاتي محدود الصلاحيات، وتمركز عمل وسكن العاملين في هذه المؤسسات فيها، ومعهم معظم القيادات والكوادر السياسية التي لها خبرة النشاط والعيش في عواصم كبيروت ودمشق وتونس، والبعض درس وتدرب في مدن أوروبا الشرقية وعاش في القاهرة وبغداد وغيرهما.

وجود مقرات السلطة في رام الله جعلها مقرا محبذا للمؤسسات الأهلية والتنظيمات السياسية، والهيئات الدولية وللمنظمات غير الحكومية، ومقرا للمؤسسات وشركات القطاع الخاص على أنواعها، وجعل من رام الله مركزا النشاط الاقتصاد الناشئ حديثا، البنوك وفروعها، والاتصالات والتأمين، والدعاية والخدمات الفندقية والترفيهية، وللنشاط التجاري (استيراد وتصدير وتسويق)، وللرأسمال الوافد والمحلي الذي توجه الجزء الهام منه، وبخاصة بعد الانتفاضة الثانية، للاستثمار العقاري في مناطق "أ". كما تحولت رام الله، بحكم دورها السياسي، مقرا للمؤسسات الإعلامية والبحثية والدعوية والمالية.

ما سبق، لا يعني أن تاريخ وموقع والتكوين الاجتماعي لرام الله لا تأثير له في ما آلت إليه بعد عام ١٩٩٤، وتحديدا بعد عام ٢٠٠٥، بل يعني أن هذه لم تشكل الشرط الحاسم، كما من الضروري الانتباه إلى ما أحدثه بناء مؤسسات السلطة في الوضع القائم، على علاقات القوى بين المدينة والقرية والمخيم وبين المناطق، وداخل المدينة نفسها ومن دون الانتباه لهذا التحول، ليس سهلا تفسير مشاركة سكان رام الله، وغيرها من المواقع النشطة في الانتفاضة الأولى، وإلى حد ما خلال الانتفاضة الثانية، وغياب الفعل الجماعي، في رام الله وغيرها، ضد ما يتعرض له الفلسطينيون، بشكل جماعي وفردي، في الضفة وغزة من قمع جماعي ونظام تمييز عنصري، وسيطرة تكاد تكون كاملة على معظم مناحي الحياة.

لمن يكتفي بتفسير ما يجري في رام الله كصيرورة للعولمة والتحضر (التمدين)، أن يدرك بأن العولمة والتحضر لا تتمان خارج بنى المجتمع، وخارج علاقات القوى (السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية) المحلية والإقليمية والدولية، بل من خلال وعبر هذه البنى والعلاقات، وفي سياق الاستعمار الاستيطاني الذي تمارسه دولة إسرائيل على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (وعام ١٩٤٨).

كما لا يوجد ما يسند مقولة أن الطبقة الوسطى هي الطبقة التي تحتضن بمجموعها قيم الحداثة،

من دون تمحيص، ومن دون وضع هذه الطبقة، بمكوناتها، في سياقها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي المحدد، وتحديدا إن اسْتُدِلَ على الحداثة من خلال تبني وممارسة قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، فلدينا ما يشير بوضوح إلى أن شرائح من الطبقة الوسطى الفلسطينية تقف، ممارسة وخطابا، في معارضة هذه القيم كما هي حال الفئات السلفية الجهادية وغيرها من معتنقي "الجهل المقدس"، ومن أصحاب التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية المحافظة التي تمارس الاستغلال وتستسيغ وتبرر اللامساواة بأشكالها المختلفة. هذه الشرائح من الطبقة الوسطى نجدها في رام الله–البيرة، كما نجدها في مؤسسات السلطة وفي المتاجر والمدارس والجامعات، وبين قيادات وكوادر التنظيمات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وغيرها.

الطبقة الوسطى الفلسطينية، ويبدو لي أن هذا هو حال غالبية الطبقات الوسطى في معظم الدول العربية، بتكوينها الغالب، طبقة تميّز نفسها بما تستهلكه وليس بما تنتجه (على الصعيد السلعي والفكري والثقافي والفني والتكنولوجي)، وهي تتمايز عن مثيلاتها في المجتمعات الإنتاجية، ليس فقط بشح دورها الإنتاجي، بل بكونها تعمل ساعات أقل في المعدل، وتحديدا العاملة في القطاع العام، وتتمتع بعدد أوفر من أيام العطل الرسمية والدينية، وتدفع ضرائب أقل، وهي طبقة تتمتع فئات منها، وتحديدا فئاتها العليا، بفرص أوسع للتوظيف والترقي عبر علاقاتها الزبائنية، والسمة الغالبة لديها هي النزعة الاستهلاكية (من الكمبيوتر، إلى التلفزيون إلى السيارة إلى التلفون النقال إلى العديد من الأدوات والمعدات الطبية والتجهيزات البيتية وغير ذلك)، وافتقادها لدور في عملية إنتاج ما تستهلك (كون الجزء الأكبر مستورد). ويسري هذا إلى حد كبير على الإنتاج الفكري، إذ يغلب على جامعتنا اعتماد ما ينتجه الآخرون من معرفة، بالمقارنة، بما تنتجه هي، الاستثناء النسبي يخص بعض الحقول الثقافية حيث يحافظ على درجة من التميز، وتحديدا في مجال الشعر والرواية والقصة والفن التشكيلي والفنون الأدائية، رغم ضعف حركة النقد والجدل حول ما ينتج في هذه الحقول، وبالتالي ضعف تقييم مستوى ما ينتج، لكنها طبقة تستثمر في الرأسمال الثقافي (التعليم العالي والثقافة الرفيعة) باعتبار أحد أهم وسائل إعادة انتاج نفسها ، وهذا يظهر من الإقبال الواسع على التعليم الجامعي، وتعلم الموسيقى والاهتمام بالمتاحف و الشعر والرواية والقصة، والتردد على معارض الفن التشكيلي، وإن كان في جانب مهم منه بحثا عن رأسمال رمزي وتكريسا لرأسمال وتمايز اجتماعي.

ما تغيّر مع قيام السلطة، من جملة ما تغيّر، لا يخص فقط ما جرى من تحول على نشاط رأس المال المحلي والوافد، وتوسيع مجالات الاستهلاك والتمايز الطبقي والاجتماعي، بل وأيضا ما شهدته

الثقافة السياسية، من انتقال من إعلاء شأن قيم النضال والتحرر ومقاومة الاحتلال، إلى التصالح مع ثقافة فردانية استهلاكية، من مؤشراتها البارزة في رام الله، انتشار محلات السوبرماركت، والمطاعم والمقاهي ومراكز اللياقة البدنية و"الكوافير" وحفلات الزواج والتخرج، بالإضافة إلى اقتناء السيارات الحديثة والشقق الواسعة، وآخر تقنيات الهواتف النقالة، هذا التحول في الثقافة السياسية (أو المزاج العام) ترافق مع تبقرط (من البيروقراطية) التنظيمات السياسية بعد انخراط كوادرها في مؤسسات سلطة الحكم الذاتي، وخلعهم لباس المناضل والمقاوم والملتزم، وارتداء لباس الموظف المكتبي القابع في مؤسسة مُهيكلة تراتبيا، وشمل هذا بشكل واسع التنظيمين السياسيين الأكبر في الحقل السياسي الفلسطيني، ويكفي التمعن في مدلولات قضية الإصرار على وضع موظفي حكومة "حماس"، على كادر السلطة الفلسطينية، لإدراك أهمية هذا التحول، وترافق معه تراجع دور اليسار وخفوت صوته وحراكه وتقلص قاعدته الاجتماعية، وساهم في هذا التحول افتقاد تدابير المساءلة للنخب السياسية والاقتصادية والمجتمعية على دورها السابق والراهن.

4. اتساع مظاهر التمايز الاجتماعي والمكاني والمعماري

يتطلب الحديث عن التحولات التي شهدتها رام الله، التمعن في علاقات التراتب والقوة التي نشأت بين المناطق بعد قيام سلطة فلسطينية، وبين أحياء مدينة رام الله–البيرة من حيث توزّع الرأسمال المادي (الثروة المالية والعقارية)، والرأسمال الثقافي، والرأسمال الاجتماعي (المتولد من شبكة العلاقات السياسية والمؤسساتية والعائلية)، والرأسمال الرمزي (الرصيد المتولد عن السجل النضالي على سبيل المثال). العلاقة التراتبية المكانية والزمنية بين المناطق والأحياء تظهر عند رصد توزع رؤوس الأموال المختلفة ومصادر السلطة (النفوذ)، بين المخيم والقرية والمدينة، وبشكل أكثر ملموسية بين حي أم الشرايط، والماصيون، وبين حي رام الله التحتا وحي الطيرة الفوقا، وهذا ما ولّد ويولّد الشعور بالتعامل الفوقي تجاه أحياء مثل رام الله التحتا[٥]، عين مصباح، حي قدورة والأحياء الفقيرة الأخرى، وتزايد هذا مع «شرعنة» التمايز الاجتماعي (اللامساواة الحادة)، عبر آليات الرأسمال المالي والعقاري والتجاري.

٥. باتت رام الله التحتا (القديمة) تضم مطاعم ومقاهي شعبية (مطعم بندلي يرتاده أحيانا أبناء الطبقة الوسطى)، وأخرى متوسطة وفاخرة. وفيها مخابز ومحلات بيع الخضار والفواكه و الخمور والبهارات والقرطاسية والملابس العصرية وفيها أيضا محلات صرافة وبنك، و صالونات حلاقة وصيدليات وعيادات أطباء أسنان ولحامون ومعاهد لتعليم رقص الباليه، ومتحف صغير، ومركز للتراث، وفيها حرفيون (خياطون). لكن ليس فيها عشوائيات وإن تجد فيها فقراء يسكنون بيوت قديمة. وبعد تحديث البنية التحتية في المدينة القديمة بات فيها أرصفة مرصوفة ومزينة بالأشجار حديثة الزراعة.

يعلق أحد المتابعين لواقع رام الله الاجتماعي، أن «الطبقة الميسورة تسكن الطيرة والماصيون والإرسال، والبعض له فيلاّت في مناطق محيطة برام الله، مثل سردا وضاحية الريحان وغيرها، ولها أنديتها الخاصة، حيث تبلغ في الطيرة قيمة اشتراك النادي الرياضي السنوي للفرد نحو ألفي دولار في السنة! فئة الأغنياء هذه تشمل أغنياء من السلطة، وأغنياء القطاع الخاص، بعض أعضاء مجالس الإدارة في البنوك يتقاضون ١٠٠ ألف دولار سنويا غير المنافع الأخرى. والبعض في القطاع الخاص يتقاضى حسب اعتراف أحدهم نحو نصف مليون دولار سنويا، وآخر يتقاضى ٣٤ ألف دولار شهريا لقاء منصبه غير بَدَلَات السفر... الخ، ويتقاضى شخص آخر راتبا شهريا يعادل ٢٠ ألف دولار شهريا، مقابل موقعه في مؤسسة ممولة من القطاع الخاص. يوجد في القطاع الخاص من يتقاضى مليون دولار سنويا مقابل رئاسته لمجلس إدارة ولحجم أسهمه، وهناك من أثرى عبر استغلال منصبه العام. وذكر على سبيل المثال يوجد لرئيس السلطة الفلسطينية ١٥٠ مستشارا لبعضهم موازنات خاصة.[٦]

الأمر يستدعي رصد ما يدخل من تغيير على موازين القوى، بين الفضاءات المكانية مع تغير الظروف السياسية، فعلى سبيل المثال في حالات المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي ترتفع المكانة الاجتماعية (مع ارتفاع منسوب الرأسمال الرمزي)، لمخيم الأمعري ولرام الله التحتا وعين مصباح، بالمقارنة مع أحياء مثل الطيرة والماصيون، هذا ما حدث في اجتياح إسرائيل لرام الله– البيرة في العام ٢٠٠٢، بحكم التباين الواسع في القدرة والاستعداد للمواجهة، البعض أشار إلى تنافس بين مخيم الأمعري ورام الله التحتا بحكم اختلاف الجهاز الأمني الذي يمتلك القاعدة الأوسع في كل منهما، هناك ممن قابلتهم لاحظ أن «في الطيرة انخفاضا في المستوى الاجتماعي بسبب كثرة البنايات العالية (٤٠ شقة في البناية)، فقط شارعها الرئيس حافظ على مستواه، المناطق التي تعتبر راقية في رام الله هي الماصيون (وفها أسعار الأرض هي الأعلى)، لأغراض السكن وللأغراض الخدمية–التجارية، وفيها الآن مقرات الشركات الكبيرة (باديكو، وبنوك، وفنادق)، وأحياء في منطقة المقاطعة، حيث مشروع رام الله الحديثة».

لكن ما يستحق الانتباه والتمعن هو ما جرى من هندسة للمكان اجتماعيا، من خلال عمليات شراء وبيع الأراضي واستثمارات في العقارات السكنية والتجارية والمتعددة الاستخدام، وفق معايير طبقية، من خلال احتلال الطبقة الوسطى، وتحديدا فئاتها الوسطى والعليا، وأصحاب رؤوس الأموال (البرجوازية المحلية) مناطق بعينها، ومساكن بعينها، منفصلة عن مناطق وأحياء

٦. أشار تقرير لمؤسسة آمان (أيلول ٢٠١٥) تحت عنوان «تقرير الحقوق المالية لمسؤولي المؤسسات العامة غير الوزارية والمؤسسات الأهلية» إلى وجود فجوات واسعة في الرواتب بين المؤسسات العاملة في الضفة الغربية، أنظر:
http://www.aman-palestine.org/ar/reports-and-studies/2586.html#sthash.AdWOUkMF.dpuf

الفئات الاجتماعية الأخرى، مثل المخيمات ومساكن الحرفيين وعمال الخدمات والعاملين في المستوطنات والورش الإسرائيلية. هذا ما تمثله، اجتماعيا، مدينة روابي وضواحي مثل الريحان والياسمين والحي الدبلوماسي، وحي الصفا وغيرها، ولكن زمن وشكل البناء المعماري للأحياء والمباني الجديدة يختلف عما سبق (ما قبل أوسلو والانتفاضة الأولى)، فالمكان يأخذ بعدا زمنيا جديدا. وهذا يجري التوكيد عليه من خلال الأسماء التي تعطى لهذه الضواحي وللشوارع والميادين والمطاعم والمقاهي والفنادق ومحلات السوبرماركت.

تجدر ملاحظة التباين في الهوية الطبقية للحيز المكاني، وكذلك بعده «الجندري» (النوع اجتماعي). فمثلا تغيب النساء، في رام الله، عن المقاهي الشعبية، لكن هذا لا يسري على «الكوفي شوب»، والاختلاف بين المقهى الشعبي والكوفي شوب، له بعد طبقي (من حيث السعر والديكور والأثاث ونوع الخدمة) وبعد نوع اجتماعي، وهذا يسري على ما يفرضه الفضاء المكاني (السكني، والمدرسي والعام) من قيود على حركة وعالم الأطفال في المدن، وبخاصة في رام الله–البيرة، بعد التوسع الهائل في بناء الشقق السكنية، المغلقة على الأفق وعلى الجيران، في بنايات متعددة الطوابق، والتي زادت، بتأثير من الأيديولوجيات الدينية الأصولية القائمة على الفصل الحاد بين عالم المرأة وعالم الرجل، من حدة الاستقطاب بين الحيز الخاص والحيز العام، مقارنة بالوضع في القرى التي لم تخضع بذات الحدة لتأثيرات التمدد الحضري والسكن في شقق في عمارات متعددة الطوابق.

من المفيد التذكير بأن إسرائيل كانت قد فرضت، وبخاصة على المدن، قيودا متشددة تجاه استخدام الفضاء العام للتجمع والتداول في الشأن الوطني، وللنشاط السياسي والحزبي و للتظاهر والاعتصام، والأشكال الجماهيرية لمقاومة سياسات الدولة الاستعمارية الاستيطانية الفارضة لنظام التمييز العنصري.

علاقات القوة التي تمنح إسرائيل دخول جيشها وقوات أمنها لرام الله وفرض قيود على الحركة، والتي تستخدم أموال «المقاصة» المستحقة للسلطة الفلسطينية للابتزاز السياسي، هو أحد مصادر إحساس كثيرين بأن حالة الانتعاش التي تعيشها الطبقة الوسطى (والرأسمال العقاري) في رام الله ليست سوى حالة عابرة، ومعرضة في أية لحظة للانهيار والانتكاس، ولهذا القلق «الوجودي» ارتداداته على القدرة على التخطيط المستقبلي للمدينة وعلاقاتها.

رام الله مدينة تحت الاحتلال بكل معنى الكلمة، وهي محاصرة تماما بالمستوطنات والطرق الالتفافية والحواجز العسكرية، والعديد من مواطنيها اعتقلوا من بيوتهم فيها، وإسرائيل لم ولن تتردد عن اعتقال من تريد وفي أي وقت تريد من داخل المدينة، من دون أي اعتبار لكونها مقر السلطة الفلسطينية، ومصنفة على انها منطقة «أ» في اتفاق أوسلو[٧]، فهي اعتقلت، ولا تزال، العديد من أبناء المدينة ومن قادتها السياسيين من تنظيمات سياسية فلسطينية رئيسية، ومن أعضاء المجلس التشريعي، كما هو حال مروان البرغوثي، عضو المجلس التشريعي والقيادي في حركة فتح، وقياديين من حركة حماس، ومؤخرا ،في نيسان ٢٠١٥، النائب في المجلس التشريعي وعضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية خالدة جرار.

5. رام الله وحلم المدينة الفلسطينية الليبرالية المتحررة

حديث رام الله يتناقله المقيمون والعاملون فيها والمتعاملون معها من الصحافيين والوافدين إليها والعابرين لها، ولعل ما يلفت الانتباه أكثر من غيره، هو نموها العمراني (الأفقي والعمودي) السريع، وبخاصة بعد الانتفاضة الثانية، وبعد إجازة رفع عدد الطوابق من وزارة الحكم المحلي والبلدية وتضخم دورها المصرفي والخدمي (من فنادق ومقاهي ومطاعم ومتاجر وأسواق واتصالات ومواصلات)، و اشتداد مظاهر الاستهلاك الاستعراضي واختفاء الخجل من الثراء المكشوف.

في الجوهر لغز رام الله يكمن في مواجهة حقيقة بروز مدينة فلسطينية بعد عقود طويلة من الاحتباس، وهو أمر يثير مشاعر وتوجسات وتوقعات ومخاوف متنوعة، بحكم شروط وظروف هذا النمو والقلق حول مساره.

ما يلي نماذج من المشاعر والتوجسات والتوقعات والمخاوف والتأمل التي أثارتها المدينة لدى بعض من كتبوا عنها:

«رام الله عروس فلسطين»[٨].
«عجيبة رام الله. متعددة الثقافات، متعددة الأوجه، لم تكن مدينة ذكورية ولا متجهّمة، دائما سباقة إلى اللحاق بكل ترفٍ جديد. فيها شاهدت الدبكة كأني في دير غسانة، فيها تعلمت التانجو

٧. تحتجز إسرائيل (صيف ٢٠١٥) في سجونها ١١ نائبا في المجلس التشريعي، غالبيتهم محكومون بالسجن الإداري.
٨. عنوان لأحد منشورات بلدية رام الله (باللغة الإنجليزية) عن النشاطات الثقافية الشهرية التي تجري في مرافقها.

منذ سنوات المراهقة، وفيها تعلمت لعبة البلياردو في صالون «الأنقر»، وفيها بدأت أحاول كتابة الشعر، وفيها نشأ اهتمامي بالفن السينمائي منذ الخمسينيات عبر برامج سينما «الوليد» و «دنيا» و «الجميل»، وفيها تعودت على الاحتفال بالكريسماس ورأس السنة»[٩].

"متلازمة رام الله هي من النتائج الجانبية للنظام المكاني والاجتماعي الجديد الذي نشأ عقب انهيار "عملية سلام" أوسلو، إنها شكل من الهلوسة بما هو طبيعي، وفانتازيا (وهم) تعايش الاحتلال والحرية" [١٠].

"رام الله جزء لا يتجزأ من "بانتوستانات" الفصل العنصري الكولونيالي الإسرائيلي، التي تخضع لقبضة أمنية ولعلاقات تبعية اقتصادية، ورام الله كغيرها من المدن والقرى الفلسطينية شهدت تحولات اجتماعية رجعية، كتشكل شرائح اجتماعية تتقاطع مصالحها مع بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، وترافق ذلك مع انتشار ثقافة رجعية ومع تحولات اقتصادية عمقت التبعية"[١١].

«رام الله هي مركز الحياة الليلية الفلسطينية: مقاهي، وبارات، وصالونات، وحفلات بيتية لا تعد... في نهاية الأسبوع تجد المقاهي التقليدية مكتظة بالناس يدخنون الأرجيلة. نحن الفلسطينيون شعب حيوي نحب الغناء وإحياء المناسبات الاحتفالية... لكن الحياة الليلية في مدينة تحت الاحتلال قصة معقدة... سكان رام الله مقيدون ولا يستطيعون السفر بسهولة إلى القدس أو المدن الأخرى، ولذا تحولت المدينة إلى ملجأ، إلى نوع من الواحة. وهي بهذا الشكل مكان إشكالي، يشبه بيروت مصغرة. تعرف بالفقاعة، إنها مكان للهرب من الواقع الفلسطيني»[١٢].

"مدينة حضارية متميزة، جميلة وخضراء آمنة ومزدهرة، وصديقة للبيئة، ومحافظة على الموروث الثقافي والطبيعي، وجاذبة للسياحة والاستثمار، وحاضنة للثقافة والفنون، تميزها التعددية الفكرية والسياسية والثقافية واحترامها لحقوق الإنسان"[١٣].

٩. مريد البرغوثي، رأيت رام الله، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء– المغرب، وبيروت –لبنان، ٢٠٠٣. ص. ٤٨.

١٠. أنظر/ي الموقع التالي تحت عنوان " Ramallah Syndrome" ؛
(2009): http://ramallahsyndrome.blogspot.com/2009/10/ahdaf-soueif-on-guardian.html

١١. مهند عبد الحميد، «شيطنة رام الله» (الحلقة الأولى)، الأيام، بتاريخ ٢/٥/ ٢٠١٣.

١٢. Christina Ganim, "The insider›s cultural guide to Ramallah: ‹A misunderstood cosmopolitan bubble", The Guardian 20the April 2015 (http://www.theguardian.com/cities/2015/apr/20/in-siders-guide-ramallah-misunderstood-cosmopolitan-bubble).

١٣. عنوان لأحد منشورات بلدية رام الله (باللغة الإنجليزية) عن النشاطات الثقافية الشهرية التي تجري في مرافقها.

"لقد اختفت الملصقات التي تكرم شهداء الانتفاضة الفلسطينية من شوارع رام الله، لتحل مكانها اللوحات الإعلانية الضخمة الداعية إلى الحصول على التسليفات العقارية. وتحولت بلدة في الضفة الغربية– مسرح البارود الأخير لياسر عرفات الذي حوصر في العام ٢٠٠٢ من قبل الدبابات الإسرائيلية، حيث تحول مقر قيادته العامة إلى أنقاض– إلى مدينة صغيرة منفتحة على العالم وتتوزع فيها الحانات العصرية والمساكن الفاخرة"[١٤].

"الآن، صارت رام الله العاصمة الإدارية للسلطة، و لم تعد «وين عَ رام الله» أغنية، بل صارت مركز حياة الفلسطينيين. كانوا في رام الله يعملون في القدس، وصار المقدسيون يقصدون رام الله للعمل والسهر ولغيرهما. صاحب عنوان الديوان وعنوان قصيدة في ديوان (المقصود الشاعر محمود درويش)، قال: هذه مدينة تنمو على عجل، غيره كتب عن «فقاعة رام الله» وسواه كتب «رام الله الشقراء»، ومدير سابق للمركز الثقافي غوته (الفرنسي الألماني، هو جيل كريمر) وضع كتاباً مختلفاً في مديحها، زبدته: ما لا يمكن عمله في مدينة أخرى فلسطينية يمكن عمله في رام الله. قبل سنوات، عقد مؤتمر في عمّان عن المدن نظمه الفرنسيون للإجابة عن سؤال جانبي في تعريف المدن، ورئيسي في توصيف رام الله. هل هي قرية أممدينة... أو صارت مدينة؟ لو كنت هناك لأعطيت توصيفاً لها. إنها بلدة town، وعاصمة إدارية.. بل وحاضرة متروبول للحياة الوطنية"[١٥].

"وبالفعل، تبدو هذه الجزيرة الحضرية [رام الله–البيرة] أحيانا أكثر ارتباطا بالمدن الرئيسية في المنطقة – عمان، والقاهرة، وبيروت، ومؤخرا دبي – من ارتباطها بالمدن والبلدات المثيلة المطوقة بحواجز ومستوطنات الاحتلال. تتمثل المحصلة في أن هذا المركز الحضري بعدد سكان لا يتجاوز ٦٠ ألفا، يشارك سمات رئيسية (وإن بشكل مصغر) لمدن عربية رئيسة أكبر منها بكثير، منها بشكل خاص التنوع الاجتماعي المتنامي للسكان، اتساع الفروق الاجتماعية وتطبيعها، والأخلاقيات الحداثية المعولمة التي تصيغها الطبقة الوسطى الجديدة"[١٦].

"تقع رام الله على بعد ١٦ كيلومترا من القدس وعلى ارتفاع ٩٠٠م عن سطح البحر على قمة التلال، وهي معروفة بعروس فلسطين نظرا لجمالها الجغرافي العام. تتمتع رام الله بطقس لطيف ومنعش، وهي ومنذ فترة طويلة منتجع صيفي مستحب... ولرام الله الحديثة مركز مديني حيوي، ومتاحف، وأروقة فنية، ومسارح، وحدائق عامة، ومشهد عامر من المطاعم، وحياة

١٤. من كتاب كتاب بانجمين بارت، حلم رام الله، رحلة في قلب السراب الفلسطيني، دار جروس برس، طرابلس، لبنان، ٢٠١٣.
١٥. حسن البطل، جريدة الأيام، «توصيف أقل/ أكثر لرام الله ؟!»، ٢٨ نيسان ٢٠١٥.
١٦. Lisa Taraki, "Enclave Micropolis; the Paradoxical Case of Ramalla/Al-Bira", Journal of Palestine Studies, Vol. 37; No. 4 (summer 2008). P. 7

ليلية حيوية، رام الله هي مدينة تنمو بسرعة كمدينة كوزموبوليتانية"[١٧].

«هل هناك بلد في الدنيا يجلب فيها الشاب، ابن البلد ومن يعرفه من الجيران والمحيطون به، ست أجنبيات إلى سريره في أقل من شهر، في حين يغلّف زجاجة البيرة أو النبيذ بثلاث أكياس سوداء حين يشتريها؟! لا أظن هذا يحصل إلا في رام الله، والأدهى أنها "رام الله المحتلة"[١٨].

"ما يجري في أزقة وشوارع رام الله التحتا كان قد جرى في شوارع مركز المدينة، حيث رفعوا الأنابيب الصدئة للمياه، وبنوا أرصفة جميلة، ذات أشجار، وإضاءة جديدة، وهكذا قاموا بما يشبه «تمييل» شرايين قلب المدينة، ووقايتها من «الاحتشاء القلبي». صباحاً، جلسة في مقهى رام الله – الشارع الرئيس، مساءً جلسة في مقهى الانشراح – شارع السهل – رام الله القديمة. محظوظ أن أعيش في مدينة هي قلب هذه الضفة، ومحظوظ أن أسكن في سويداء ومهجة قلب المدينة القديم"[١٩].

«بعد توقيع اتفاق أوسلو، ومع دخول طلائع السلطة الوطنية الأراضي الفلسطينية، ارتفعت أسعار الأراضي كثيرا، وأصبح هناك قطاع عام مركزه مدينة رام الله، التي لم تعد مبانيها ومناطق السكن فيها كافية لاستيعاب هذا التغيير السكاني، لذا انكب المستثمرون وشركات القطاع الخاص على الاستثمار بجنون في تجارة الأراضي، وفي بناء تجمعات سكنية ضخمة، وصل عدد الشقق في بعضها إلى أربعين شقة، واللافت في هذه الأبنية التي غزت المدينة أنها تفتقد النماذج الموحدة، فللعمارة لون وارتدادات مختلفة عن جاراتها، ولا يوجد نسق موحد للخدمات الجماعية»[٢٠].

«الشعور الطاغي لدي في رام الله، طوال الوقت تقريبا، هو أننا نعيش في فقاعة لا بد يوما من أن تنفجر. وفي أحيان كثيرة أشعر بالاختناق ربما لأنني جئت حديثا، و لم اعتد على ما يجب بحق أن يثير الحنق. رام الله مبنية على تلال، كنت في سكني السابق (في الماصيون– رام الله) أخرج مع زوجتي للتمشي ليلا، عندما تصعد إلى قمة تل، تشعر بأن مزاجك جيد وتتنفس عميقا، لا يدوم هذا طويلا، عندما تنظر حولك تواجهك المستعمرات بأنوارها المشعشعة وتطل على سجن عوفر، تشعر بالإحباط»[٢١]

١٧. من منشور مصور عن رام الله ومحيطها صادر عام ٢٠١٤ (باللغة الإنجليزية) عن وزارة السياحة والآثار رام الله.
١٨. من رواية عباد يحيى، رام الله الشقراء، دار الفيل، القدس، ٢٠١٣.
١٩. حسن البطل، "عملية «تمييل» لشرايين قلب رام الله التحتا!"، جريدة الأيام، ٢٢/٥/.
٢٠. خالد فراج، "رام الله: قرية عالمية فيها كل شيء"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٧٢، خريف ٢٠٠٧. ص. ١٢٦.
٢١. د. خليل الهندي،رئيس جامعة بيرزيت حتى صيف ٢٠١٥، "خليل هندي من الطنطورة حتى بيرزيت"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩٨، ربيع ٢٠١٤، ص ١٤٩–١٧٤.

«وقد أُنجزت في السنوات الماضية العديد من الأعمال الأدبية التي تناولت مدينة رام الله، كان أولها كتاب الشاعر مريد البرغوثي: «رأيت رام الله» الصادر عن دار الهلال في القاهرة مصر عام ١٩٩٧ والكتاب الثاني لنفس الكاتب « وُلِدْتُ هناك، وُلِدْتُ هنا « (الجزء الثاني من «رأيت رام الله» الصادرة عن دار رياض الريّس للكتبَ والنشر، بيروت لبنان عام ٢٠٠٩، ورواية « لا ملائكة في رام الله» للروائية الشابة إيناس عبد الله، الصادرة عن دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان/الأردن عام ٢٠١٠ . وأخيراً كتاب «حلم رام الله... رحلة في السراب الفلسطيني» للصحفي بنجامين بارث، الكاتب في صحيفة لوموند الفرنسية، وقد عمل مراسلاً للصحيفة في الأراضي الفلسطينية ما بين أعوام ٢٠٠٢–٢٠١١»[٢٢] .

"رام الله تبدو من هنا "من الخلف" تشبه مخيم لاجئين، ولا يبدو عليها الهندسة ولا التصميم الحديث، إنها عشوائية كبيرة من الاسمنت الكثير، وجميع مدن الضفة صارت تشبه مخيمات اللاجئين، لا هندسة عامة ولا ترتيب، وكل واحد يبني لنفسه ما يريد، ما جعل جميع مدن الضفة تشبه المخيمات، او تشبه مجمعات كراج السيارات !!!"[٢٣]

6. رام الله بين الشرط الذاتي والشرط الاستعماري الاستيطاني

لعل الحدث الأهم في التاريخ المعاصر لرام الله (ومعها دائما مدينة البيرة) تمثل في قيام سلطة فلسطينية واتخاذها من المدينة مقرا لمؤسساتها وأجهزتها، فقد مثلت السلطة الوطنية بعد قيامها عام ١٩٩٤ أول سلطة فلسطينية ،وإن لم تتخط سلطة حكم محدود الصلاحيات، عرفتها المدينة.

السلطة الفلسطينية حطت رحالها في رام الله–البيرة، تحت الاعتقاد أنها تقوم بإجراء مؤقت يفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة تكون عاصمتها القدس، وكان مقدرا أن يتم ذلك خلال فترة قصيرة (حددت بخمس سنوات أي في العام ١٩٩٩) وأن يتم التحول الدولاني (من الدولة) عبر التفاوض الثنائي مع إسرائيل كدولة محتلة. هذا، كما هو معروف، لم يتحقق بعد أكثر من عقدين من التفاوض، ويمكن القول أنه ليس من المتوقع أن يتحقق في المستقبل المرئي، نظرا لتواصل وكثافة السيطرة الاستعمارية الاستيطانية على الضفة الغربية والحصار المحكم على قطاع غزة، لكن فشل قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس، أهّل رام الله لتولي موقع المركز السياسي والاقتصادي–المالي والإداري والثقافي للضفة الغربية، ولذا ينظر البعض إلى أن ما جرى لرام الله، هو من "الأضرار الجانبية" لفشل

٢٢. محمد جرادات، "قراءة في رواية "رام الله الشقراء"، لعباد يحيى، دنيا الوطن، ٢٠١٣/١/٢٥.
٢٣. ناصر اللحام، "ورام الله، من الخلف، تشبه مخيم لاجئين"، وكالة معا الإخبارية، ٢٠١٥/٥/٢٤. (https://www.maannews.net/Content.aspx?id=779103)

مشروع إقامة الدولة الفلسطينية، في حين يراه البعض الآخر كثمرة من ثمار قيام سلطة فلسطينية لأول مرة على إقليمها، ولأن رام الله باتت مقر القيادات السياسية والأمنية والإدارية والاقتصادية، فقد تعاملت إسرائيل معها بخصوصية نسبية، قياسا بالمواقع الأخرى، مما ساهم، مع مظاهر أخرى سآتي عليها، في خلق أوهام بأنها مدينة تقع خارج سيطرة الاحتلال، وبمنأى عن سيطرة الدولة الاستعمارية الاستيطانية.

كما في العديد من المواقع الفلسطينية كان وقع النكبة دراماتيكيا على رام الله، البلدة الصغيرة آنذاك، فقد ارتفعت وتيرة هجرة أهالي سكان رام الله إلى خارج فلسطين، واستقبلت أعدادا كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين الوافدين إليها، وبخاصة من يافا واللد والرملة، ففي عام ١٩٤٤ (أي قبل النكبة بأربع سنوات) قدر عدد سكان رام الله بنحو ٦٣٠٠ نسمة،موزعين حسب الانتماء الطائفي كالتالي، روم أرثوذكس ٣٥٧٠، روم كاثوليك ٧٠٠، لاتين ١٠٨٠، بروتستانت ٣٢٥، فرندز ٢٠٠، مسلمون ٤٢٥.

وحسب المصدر نفسه قدر عدد سكان رام الله في عام ١٩٥٢ (أي بعد النكبة بخمس سنوات) كالتالي: أبناء رام الله الأصليون ٤٥٠٠ (أي أقل بنحو ١٨٠٠ عما كانوا عليه قبل تسع سنوات)، المغتربون ٢٥٨٠، الوافدون واللاجئون ٩٠٠٠، أي أن عدد المقيمين في البلدة قدر بنحو ١٣٥٠٠، وشكل اللاجئون (من هجرة النكبة)، في ذلك العام نحو ثلثي سكان رام الله[٢٤].

في عام ١٩٩٧ بلغ عدد سكان مدينة رام الله١٧٨٥١ وفي عام ٢٠٠٧ بلغ عدد سكان المدينة حسب معطيات الجهاز المركزي للإحصاء ٢٧٠٩٢ نسمة، ولمدينة البيرة ٣٧٦٩٠، ولمدينة بيتونيا ١٩٤٩٦، أي ما مجموعه ٨٤٢٧٨ نسمة للمجمع الحضري الثلاثي، وقدّر عدد سكان رام الله في عام ٢٠١٥ بنحو ٣٤١٧٣ نسمة وسكان البيرة بنحو ٤٧٥٤٠، وسكان بيتونيا بنحو ٢٤٥٩٢، أي ما مجموعه ١٠٦٣٠٥[٢٥].

هذه تقديرات، وهناك من يعتقد، كما اعتقدوا قبل تعداد العام ٢٠٠٧، أن عدد سكان رام الله هو أعلى من ذلك بكثير، ولعل هذا يعود إلى التفاوت بين عدد من يسكنون المدينة، وبين من يفدون إليها للعمل والتسوق والعلاج، ولاستخدام مرافقها المختلفة من القرى المجاورة ومن الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، ومن الطبيعي أن يفوق عدد المترددين على المدينة التوأم (رام الله–البيرة) عدد المقيمين فيها.

٢٤. حول تاريخ رام الله السكاني والمؤسساتي وتكوينها العائلي حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي أنظر/ي: عزيز شاهين، كشف النقاب عن الجدود والأنساب في مدينة رام الله، منشورات مركز الوثائق والأبحاث، جامعة بير زيت ١٩٨٢ (ص. ٢١ –٢٢).
٢٥. من معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (أنظر/ي ملحق رقم ٢).

توفر المدينة خدمات متنوعة (صحية، وسلعية، وإدارية وترفيهية ودراسية ورياضية) تحتاجها فئات وشرائح اجتماعية مختلفة (فئات شعبية وطبقة وسطى ومن أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال)، وهناك عدد غير قليل من القرى التابعة لمحافظة رام الله–البيرة، التي تحتاج ما توفره المدينة من خدمات، ويجدر الانتباه أن معظم هذه ليست قرى بالمعنى الريفي التقليدي، إذ أن نسبة محدودة جدا تعتمد على الزراعة، هي قرى من حيث طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تسودها (وللدور البارز لعلاقات القرابة والجوار بين أفرادها).

ليس المهم، هنا، عدد سكان رام الله – وإن كان للعدد أهمية خاصة من حيث أنه يولّد حاجات وعلاقات اجتماعية جديدة، الأهم هو التكوين الاجتماعي والمهني والثقافي للمقيمين والعاملين في المكان والمترددين عليه.

التنوع القائم في تكوين سكان رام الله ليس جديدا، لكن ما ترتب على قيام مؤسسات السلطة الفلسطينية واتخاذها رام الله مقرا لها، وسع وعمق التنوع المهني والثقافي والسياسي والفكري، والتجربة الحياتية، بجوانبها الفنية والمعمارية، وزاد من إبعادها عن محركات العلاقات الاجتماعية في القرى المحيطة (كعلاقات القرابة والجوار والفئة العمرية والنوع اجتماعية وأشكال ملكية رأس المال).

ولهذا فإن لغز رام الله يتصل، إلى حد كبير، بتكوين وانشغالات وتطلعات الطبقة الوسطى الفلسطينية،[٢٦] التي تهيمن عدديا ومهنيا وسياسيا وثقافيا واقتصاديا على المدينة وضواحيها. وهي طبقة وسطى، فيها من يجد في رام الله الفضاءالضروري من الحرية الفردية واحترام الخصوصية، الذي لا يريد أن يتم التعدي عليه، ولعل احترام الخصوصية النسبي يعود إلى غياب هيمنة العائلة (الحامولة) على سلوك الفرد في المدينة، حيث رأى البعض أنه «مع غياب العائلة، بات الكل يسعى لبناء عالمه الخاص»، كما ذكر أحد من حاورتهم. وهي أيضا طبقة وسطى فيها من يرى في رام الله «سدوم وعمورة» لكثرة ما يرى هو فيها من مفاسد وانحلال و تهتك واستهتار بكل

٢٦. حول سمات وتكوين الطبقة الوسطى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أنظر/ي: جميل هلال، " الطبقة الوسطى الفلسطينية أمام تحديات الشرذمة السياسية والخمول الفكري–الثقافي والنزعة المحافظة"، أوراق فلسطينية، العدد الثالث، صيف ٢٠١٣.

القيم الوطنية والأخلاقية[٢٧]، وهي طبقة تضم مجموعات تجد في رام الله ما يهمها من نشاطات ثقافية وفنية وفكرية وسياسية، ومجموعات أخرى تجد في متاجر وفنادق ومطاعم ومقاهما يكفيها من متعة ومتاع، كما يمنح اكتظاظ شوارعها في النهار بالمشاة وبالسيارات الإحساس بالوجود في مدينة، يقول أحد من تحادثت معهم من العاملين في شارع ركب: «شوارع رام الله باتت شديدة الاكتظاظ، بسبب الزيادة في عدد العمارات متعددة الطوابق، المؤجرة أو المملوكة للمحال التجارية، أو لعيادات ومختبرات أو لمكاتب فنية مختلفة، بالإضافة إلى قاصدي التسوق من القرى المحيطة، وإلى من يأتي «للكسدرة»، ومن متفرغي التنظيمات السياسية وموظفي الأجهزة الأمنية».

في المدينة فئات اجتماعية ليست قليلة العدد، تكدح من أجل تأمين كفاف يومها، وأخرى من الشباب الذي يجد متعة في «الكسدرة» في سيارات آخر موديل، وفي التنقل من مقهى لآخر، ومن مطعم لآخر ،ذات أسعار لا طاقة لمعظم الفئات الاجتماعية عليها، ومن ناد لآخر وفندق ذي أربع أو خمس نجوم لآخر، هناك من لا يتجاوز رأسماله مئات قليلة من الشواقل، يوظفها في بسطة أو من دون بسطة لبيع سلعة صغيرة بشاقلات محدودة، متنقلا أو جالسا على أرصفة شوارع المدينة.

التذكير ضروري لمن يستسهل التعميم حول ما يجري، وما لا يجري، في هذه المدينة «الخداج»، كما وصفها لي أحد الذين استطلعت رأيهم حول رام الله، وتسطيحا للمدينة من خلال ربطها بالسلطة وبالعهر، كما ذكر البعض .

وعلى أرصفة شوارع رام الله–البيرة تجد باعة متجولون يبيعون ،حسب الموسم، الكعك والتوت الأرضي، والشراب واللوز الأخضر، والبليلة والكستنة والحمص والفول، والقهوة والكتب،

٢٧. هذا ما وجده بعض النقاد في رواية عباد يحيى ، رام الله الشقراء الصادرة عن دار الفيل (القدس)، في العام ٢٠١٣، أنظر/ي مراجعة مهند عبد الحميد للرواية على ثلاث حلقات تحت عنوان «شيطنة رام الله» والتي نشرها في جريدة الأيام بتاريخ ٢/٥، و ٢/١٢ و ٢٠١٣/٢/١٩ وخلص فيها (الحلقة الثالثة) إلى أن الرواية تنتمي « إلى ثقافة وطنية لكنها محافظة ورجعية، ويتضح ذلك من المواقف والمفاهيم التي دافعت عنها الرواية أو شرحتها. ولا يعيب رام الله أن يقام فيها أنشطة ثقافية متنوعة بعضها نوعي وبعضها هابط، لكن معظمها مفيد. فالثقافة رافعة للتطور الاجتماعي والانفتاح على الإبداع الإنساني، وناقدة للسياسة والسياسيين، وكانت الثقافة الفلسطينية ولا تزال رافعة لمقاومة الاحتلال رغم تضعضع النخبة الثقافية راهنا. بقي القول قد يحدث انهيار سياسي وتبقى الثقافة أو أجزاء من مكوناتها صامدة ومقاومة، ففي كل بلد أكثر من ثقافة. وعندما يرتكز النقد السياسي الى ثقافة رجعية يفقد عناصر قوته وينتقل بأصحابه الى يمين الذين ينتقدهم، وهذا ما حدث مع «رام الله الشقراء». لكن هناك من قرأ في الرواية نصا مختلفا، فعلى سبيل المثال اعتبر رئيس دائرة علم الاجتماع والإنسان في جامعة بيرزيت الدكتور أباهر السقا أن «الرواية تعكس الحالة الهستيرية التي تعيشها رام الله بالمقارنة مع غزة السمراء أو الحمراء اليوم". ويرى السقا أن "الرواية تحاكي تناقض المحلية والكزموبوليتية والتغيرات الاجتماعية العديدة في المدينة، وتحاكي الفضاءات المضادة وكل المظاهر الجديدة بطريقة رائعة سلسة، وكلنا نستحضر في هذه المدينة محليتنا وهي تغدو مع الأيام لا تشبهنا، وتتناول الرواية واحدة من أهم القضايا في رام الله والأكثر إثارة في الرواية وهي الحضور الأجنبي في المدينة، والرواية ترصد تفاصيل الحياة والعمارة وسياسات الهوية والعلاقة مع الشتات الفلسطيني، وعبّاد يحيى يمر على كل هذا الطيف بدءا بسلافوي جيجك وصولا لباعة القهوة في المدينة". (جريدة حق العودة، العدد ٥١، بديل (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين). أنظر/أنظري:https://www.badil.org/haq-alawda/item/1867-art13.

وباعة اسطوانات الأغاني والأفلام (CD)، والكراسات الدينية الشعبية، هذا بالإضافة إلى بائعي الخضار حسب مواسمها (الكوسا والبندورة والخيار والنعنع والبقدونس والخبيزة والهندبة وغيرها...)، بالإضافة إلى سوق الخضار والفواكه دائم الاكتظاظ، كما تكتظ شوارعها بسيارات الأجرة (التاكسي)، ومن خليط من الأمكنة (مطاعم، بما فيها مطاعم الوجبات السريعة مثل كنتاكي ومقاهي شعبية و"راقية" ذات الأسعار التي تتجاوز أسعارها مدناً أوربية)، ومحلات ذات أسماء محلية وعربية وأجنبية. وتجد على أرصفة رام الله فقراء من القرى يسوّقون بعضاًمما ينتجونه او لا ينتجونه.

رام الله (ومعها البيرة) ليست حصرا مكان إقامة شرائح من الطبقة الوسطى ورجال الأعمال، ففيها مخيمي الأمعري، وقدورة (ومخيمي الجلزون وقلنديا بالقرب منها)، وفقراء رام الله التحتا، بالإضافة إلى حي عين أم الشرايط الناشيء حديثا، حيث تقيم شرائح دنيا من الطبقة الوسطى. وشارع ركب يكاد لا يخلو من متسولين/ات على الرصيف، وفي أحيائها من يقرع أبواب البيوت والمكاتب طالبا للمساعدة بلغة مباشرة أو طرق غير مباشرة (بيع كراسات دينية أو أدعية مكتوبة على ورق، او علكة...).

7. رام الله؛ الطفرة العمرانية دليل حيوية أم مؤشر سراب؟ [28]

قالت لي صيدلانية في رام الله التحتا، أن أهالي رام الله الذي يأتون للزيارة الصيفية يعلقون بأنهم لم يعودوا يتعرفون على مدينتهم بسهولة، نظرا لحجم ما دخل عليها من تغيير ومن مبانٍ جديدة وأضواء وحركة ليلية تفوق، حسب قولهم، ما يشاهدونه في أميركا. قد يكون هذا كلام يقال من قبيل المبالغة، توكيدا على التحولات في المدينة خلال العقدين الأخيرين، لكن فيه، من مشاهدتي والأحاديث التي أجريتها، درجة عالية من الصحة إذا ما قورن الحال الراهن بالحالة التي كانت تعيشها رام الله قبل قيام السلطة الفلسطينية.

لا خلاف أن رام الله شهدت في العقد الأخير، تحديدا، ارتفاعا، وبشكل كبير، في عدد البنايات متعددة الطوابق سواء للسكن أو للعمل (مكاتب أو عيادات أو مختبرات) أو كمقرات حكومية

٢٨. رام الله سوق لمختلف السلع والخدمات؛ المطاعم الشعبية (مطاعم الحمص والفول والفلافل التي يرتادها البعض من الطبقة الوسطى لشراء أو تناول الفطور وتحديدا أيام الجمعة وبدرجة أقل الأحد و"الراقية"، وفي السنوات الأخيرة انتشرت فيها مطاعم الوجبات السريعة والفنادق من درجة النجوم الثلاث فما فوق (غراند بارك، سيزار، أنكارز سويتس، رويال كورت، الحجل، بيوتي إن، كازابلانكا، سيتي إن، موفنبيك ، والميرادور (في الطيرة) والعيادات المتخصصة والصيدليات والمختبرات، والمستشفيات ومحلات صرف العملة والسوبرماركات والمولات، وأيضا دور السينما ومحلات بيع الملابس والذهب، و صالونات الحلاقة والتجميل، ومواقف سيارات وباصات و"فوردات" الأجرة التي تنقل الركاب إلى مختلف المناطق في الضفة الغربية.

وبنوك وشركات متنوعة أو لمنظمات دولية أو أهلية، ولا خلاف على تضاعف عدد المقاهي والمطاعم والفنادق[٢٩] فيها بعد الانتفاضة الثانية ورحيل الرئيس ياسر عرفات. واتخاذ العديد منها أسماء «معولمة»[٣٠]. كما عادت دور السينما ومكاتب التاكسيات وكل أنواع السيارات لشوارع المدينة، رافق هذا زيادة في عدد سكان المدنية في النهار إلى ضعفي ،حسب بغض التقديرات بما فيها موظفي البلدية، عدد سكانها الليليين (أي المقيمين في المدينة) بسبب الوافدين للمدينة للعمل والتسوق وللعلاج،أولتلبية احتياجاتهم الأخرى خلال النهار.

الطفرة العمرانية والسكانية وتنوع النشاطات ذات السمة الحضرية هي محرك لغز رام الله، بما في ذلك لغز اللغة المعمارية الجديدة، وما دخل على المفهوم الجديد للسكن، بفعل أموال الخليج وتحكم القطاع الخاص، اللذين باتا من معالم المدينة التي يراها البعض ما يشبه بالفقاعة التي لا بد من أن تنفجر، في حين يرى آخرون أنها تسير على خطى مدن عربية كبيروت وعمان ودبي[٣١] (ورد تأثر رام الله بعمان والخليج كأسلوب حياة وكنمط معماري في حديث عدد ممن قابلتهم، والبعض يرى فيما يجرى في رام الله ترجمات لأجندات سياسية تلتقى فيها مصالح قوى محلية وإقليمية ودولية متعددة.

لغز رام الله يكمن، في جانب مهم منه، في سر تحوّلها من بلدة سياحية متعددة الطوائف والأديان وذات هجرة خارجية عالية نسبيا ومرافق سياحية صيفية، إلى مدينة أو بلدة تتمتع بسمات حضرية واضحة المعالم، وتعيش طفرة معمارية غيرّت في زمن قصير جدا من معالمها عبر تمدد معماري أفقي وآخر عامودي وكثفت من تنوع المؤسسات والأنشطة القائمة فيها. هذا جرى ويجري مع وجود سلطة فلسطينية (حكم ذاتي محدود الصلاحيات) ترافقها سيطرة دولة استعمارية استيطانية عنصرية ونظام اقتصادي ليبرالي جديد.

لا تخفي نخب سياسية واقتصادية وثقافية مقتدرة في رام الله، الصورة التي تريد تقديمها عن المدينة، يتضح هذا من المؤسسات والمرافق التي تقيم فيها، والأنشطة التي تحفل بها المدينة،

٢٩. يذكر تقرير صحفي عن رام الله في أواخر ٢٠١٤ أن عدد المقاهي والمطاعم فيها تجاوز، حسب معلومات مدينة رام الله، الأربعمائة (أنظر/ي: سائد أبو فرحة، «شجار الماضي والحاضر على طاولة؛ قصة المقهى والسلطة في رام الله» ملحق جريدة السفير تشرين الثاني ٢٠١٤ : http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=3098.

بالإمكان الاطلاع على ما يجري في رام الله من نشاطات وعناوين أمكنة مختلفة من خلال الإصدار الشهري المعنون: This Week in Palestine.

٣٠. من هذه المطاعم والفنادق (باللغة الإنجليزية لأن بالأصل كذلك):
Pizza Hut, KFC, Checkers, Dominos, Movenpick.Caesar, Grand Park, Best Eastern. Royal Court Suits, Beauty Inn….

٣١. من مسودة ورقة غير منشورة باللغة الإنجليزية للأستاذ خلدون بشارة وردت في مرجع سابق.

ففي رام الله يقع مقر رئاسة الوزراء الفلسطينية، ومقرات وزارات وهيئات السلطة الفلسطينية المختلفة، بما فيها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومقر المجلس التشريعي ومقرات التنظيمات السياسية غير المحظورة إسرائيليا، ومقرات وفروع البنوك العاملة في أراضي السلطة الفلسطينية، ومكاتب شركات القطاع الخاص المختلفة، ومقرات المؤسسات الدولية والأهلية والمنظمات غير الحكومية، وهناك مؤسسات ثقافية عدة نشأت خلال أو بعد الانتفاضة الأولى (الغالبية بعد اتفاق أوسلو)، قصر رام الله الثقافي، متحف محمود درويش[٣٢]، مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي (تأسست عام ١٩٨٩)، مؤسسة عبد المحسن قطان (تأسست بعد أوسلو) مؤسسة مواطن، مركز ماس مركز مدار، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،مؤسسة رواق (موقعها في البيرة لكنها تعطى عنوانها في رام الله)، معهد إدوارد سعيد للموسيقى،الكمنجاتي، مركز الفن الشعبي(البيرة)، سرية رام الله، القصبة، المركز الثقافي الألماني–الفرنسي، ضريح ومتحف ياسر عرفات، مركز السكاكيني،سينما ومسرح القصبة وسرية رام الله،وعدد من النوادي والجمعيات الرياضية والحقوقية والنسائية والنقابات المهنية والعمالية، بالإضافة إلى ما اشرنا إليه من زحمة المطاعم والمقاهي والفنادق المعولمة، وانتشار «المولات» ومحلات «السوبرماركت» (بأسماء عربية وأجنبية)، ومكاتب سيارات الأجرة (التكسيات).

كما تكشف أسماء شوارع رام الله ،وهي أسماء وضعت على مداخل الشوارع وتقاطعات الطرق في السنوات الأخيرة، الحرص على منح المدينة هوية وطنية تعددية علمانية جامعة ،مع الحفاظ على طغيان أسماء الذكور، وبعدا عربيا وأمميا، كما يظهر من نماذج الأسماء التالية والمرتبة عشوائيا[٣٣]:

خليل السكاكيني، ادوارد سعيد، إميل حبيبي، يحيى عياش (حبيبي وعياش يتقاطعان في الماصيون!)، فيليب حتي، خليل البديري، فوزي القاوقجي، إميل عازر، بن بللا، عيسى زيادة، كمال عدوان، خليل أبو ريا، خليل السكاكيني، أحمد صدقي الدجاني، إسعاف النشاشيبي، إبراهيم طوقان، خليل الوزير، مخلص عمرو، جبرا الأشقر، منصور ريان، مايكل أنجلو، الأم تيريزا، حنا ميخائيل، غسان كنفاني، لينا النابلسي، فايز صايغ، سعد صايل، نقولا شحادة، نيوتن، تولستوي، رفائيل يتشيريللو) صحفي إيطالي قتله الجيش الإسرائيلي خلال اجتياحه المدينة)، البخاري، الكندي، الفارابي، مار اندراوس، الفرندز، لبيب نعمة، دير الروم، المنارة، بنت جبيل، المصايف، ناجي العلي، معين بسيسو، مصطفى الدباغ، نزار قباني، المنتزه، سميح

٣٢. وفق تعريف بلدية رام الله تأسس القصر الثقافي في العام ٢٠٠٥ بتخطيط وتنفيذ من بلدية رام الله وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر «الدعم السخي من قبل حكومة اليابان» (أنظر الكراس الصادر عن بلدية رام الله تحت عنوان «نشرة تعريفية بمرافق بلدية رام الله» باللغتين العربية والإنجليزية، بدون تاريخ. وفي الكراس أيضا تعريف بقية المرافق بما في ذلك حديقة البروة(متحف محمود درويش) الذي افتتح في العام ٢٠١٢ بالتعاون بين بلدية رام الله ورئاسة الوزراء ومؤسسة محمود دروش، وضريح ومتحف عرفات (٢٠١٤).

٣٣. أسماء الشوارع وضعتها لجنة من شخصيات المدينة بتكليف من البلدية. قال لي سائق تاكسي، الكثير من هذه الأسماء «غريب علينا، وبلدية البيرة كانت أشطر لأنها سمت الشوارع كما اعتاد الناس على تسميتها».

فرسون، محمد يوسف النجار، هنري كتن، المجدل، دار إبراهيم، عين مصباح، دار عواد، زنوبيا، لويس أراغون، القديس بطرس، فلسطين، لبنان، طوكيو، البرازيل، الهند، برلين، جنوب أفريقيا، هانوي، يافا، القدس، وغزة.

ويسري الاعتبار نفسه على أسماء الميادين ،المشيدة على مفترقات طرق شوارع المدينة، في المدينة التي شملت الأسماء التالية: ياسر عرفات، الملك عبدالله، أسرى الحرية، الشباب، أبو على مصطفى، نيلسون منديلا، حيدر عبد الشافي، كريم خلف، عزيز شاهين، وجورج حبش.

كما تحرص بلدية رام الله على تأكيد كونها ترعى النشاط الثقافي العام، وعلى نظافة شوارع المدينة، وعلى سلامة البيئة، مؤكدة ذلك من خلال مباشرتها في العام ٢٠١٥ مشروعا لتدوير الكرتون والورق، وتوليها إصلاح مساحات جديدة من الطرق ولأرصفة، وتشجير مساحات هامة منها، بما في ذلك في رام الله التحتا.

في الوقت ذاته يلاحظ أن الرأسمال الخاص، والمسمى في الكثير من الأحيان بأسماء مالكيه، يميل إلى تسمية إسكاناته (وهي موجهة لفئات دنيا ووسطى من الطبقة الوسطى) بأسماء لا علاقة لها بالزمان والمكان الفلسطينيين:
فإسكانات ربحي الحجة حملت الأسماء التالية: إسكان كوالالمبور، اندونيسيا، ماليزيا، اشبيلية، غرناطة، رتيل، مشروع أحمد،وسمرقند، وهناك مشروع اسطنبول، كليمنتسيا. وحمل النبالي للعقارات أسماء مثل: رأس الناقورة، مشروع أنطاليا، وازمير. وحملت شركة الفارس والنبالي للعقارات أسماء مثل: مشروع صيدا، فاس، مكة، القصرين، الرياض، البتراء، قصر أبوظبي، قرطاج، جدة، الفلل الأندلسية، أغادير، دبي، جونية، الجزائر، وسامراْء[٣٤].

ولعل شيوع الأسماء الإسلامية، أو عواصم دول إسلامية، هو الذي دفع البعض للقول أن معظم العمارات الجديدة في رام الله–البيرة، أصحابها إسلاميون، مضيفا: و»الفاسدون من السلطة».

8. لماذا رام الله استثناءً؟

هناك عددا من العوامل التي جعلت رام الله مدينة استثنائية بين مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، كان أبرزها، كما ذكرت، اتخاذ السلطة الفلسطينية منها مقرا لها بحكم منع إسرائيل أن تكون

٣٤. الأسماء أخذت من المنشورات التسويقية إسكانات وشقق هذه الشركات.

القدس هذا المقر،وترتب على هذا الخطوة عدد من التحولات المقصودة وغير المقصودة، التي يمكن روايتها كالتالي:

أولا: كان من نتائج اتفاق أوسلو، عودة عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين حملوا معهم خبرات وتجارب واختصاصات متنوعة، غالبيتهم العظمى عاشت في مدن عربية وغير عربية، وتحديدا الذين عملوا في مؤسسات وأطر وتنظيمات منظمة التحرير في المدن العربية (بيروت، دمشق، وتونس)، وعدد غير قليل درس أو عمل في بعثات فلسطينية دبلوماسية في الدول الاشتراكية (سابقا)، والبعض في عواصم غربية، ولأن المدن (البلدات بشكل أدق) في الضفة والقطاع كان قد مُنِعَ نموها بعد النكبة، شعر كثير من العائدين بالخيبة إزاء واقع هذه البلدات–المدن الفلسطينية[٣٥]، برز هذا في التنافر الذي حصل، تحديدا قبل الانتفاضة الثانية، بين «عائد» و»مقيم»، ومع المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، وفي العقود الثلاث الأخيرة أخذ التوجه «العلماني» الذي ساد في مؤسسات و فصائل منظمة التحرير، منحىً دفاعيا، وتدريجيا في التراجع أمام تنامي نفوذ «حماس» وقوى الإسلام السياسي الأخرى داخل الضفة والقطاع، وفي التجمعات الفلسطينية الأخرى، وترافق هذا التحول مع تراجع نفوذ اليسار الفلسطيني داخل المجتمع،وتأثيرها (الفكر الديني) داخل حركة «فتح» الذي بات أكثر استعدادا للتأثر بخطاب التيار الإسلامي.

برز حضور تأثير قوى الإسلام السياسي في انتخابات عام ٢٠٠٦، حين فازت «حماس» في انتخابات المجلس التشريعي، و لم تكن رام الله بمعزل عن تأثير استمرار صعود الإسلام السياسي وتراجع تأثير اليسار والثقافة العلمانية، وتحديدا بعد رحيل عرفات عام ٢٠٠٤ وتأقلم فئات واسعة من الطبقة الوسطى مع أخلاقيات وذائقة التيار الإسلامي، ولعل فوز «حماس» في انتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت (الجامعة الأكثر علمانية وليبرالية في الضفة الغربية وقطاع غزة) نيسان ٢٠١٥، تأكيد على أن التيار الإسلامي ما زال يحتفظ بتأثير واسع بين شرائح الطبقة الوسطى.

ثانيا: وفر الانقسام الذي حصل بين «فتح» و «حماس» في عام ٢٠٠٧، فرصة لمدينة رام الله لأن تطرح نفسها كمدينة ليبرالية منفتحة، وأنها تنأى بالنفس فيما يخص الخلاف السياسي بين التنظيمين الأكبر، ولعل حركة «فتح» وحركة «حماس» ،كل لأسبابه، وجدتا هذا الموقف مناسبا لمنح مؤسسات السلطة وحركة «فتح» صورة الداعم لليبرالية والانفتاح والتعددية في وجه حركة «حماس»، الذي بدا، عبر سلوكه كسلطة في غزة، في صورة مغايرة تماما،

٣٥. أنظر، على سبيل المثال؛ عادل الأسطة، «أدب العائدين: خيبة العائد»، جريدة الأيام، ١٠ أيار ٢٠١٥.

ومنح وجود «حماس» في الضفة الغربية في عضوية منظمات حقوق الإنسان، وفي مؤسسة المجلس التشريعي، حماية من إجراءات السلطة.

من هذا المدخل يمكن القول، كما أن «ارتداء» أحد الذين تحدثت معهم، أن رام الله هي «بنت» حركة «فتح». كما أن» ارتداء» هذه الهوية هو الذي أفشل محاولة قوى إسلامية تغيير اسم رام الله (لأن فيها ذكر الله)، ومكن بلدية رام الله من صده.

ثالثا، جرى عمليا تحويل رام الله، بحكم موقف إسرائيل، إلى العاصمة السياسية والإدارية للسلطة الفلسطينية، ودفعت القيود الإسرائيلية المفروضة على التوسع العمراني خارج مناطق «أ» و «ب» (٢٠٪ من الضفة الغربية، دون حساب المستوطنات، وحاجة مؤسسات السلطة والقطاع الخاص والأهلي إلى مقرات مختلفة، وسكن للأفراد العاملين والباحثين عن العمل إلى ارتفاع كبير في أسعار الأراضي، ولذا «انكب المستثمرون وشركات القطاع الخاص على الاستثمار بجنون في تجارة الأراضي وبناء تجمعات سكنية ضخمة، ووصل عدد الشقق في بعضها إلى أربعين شقة»[٣٦]، هذا يشير إلى أن الطرف الرئيس المحدد والمنتفع من تمدد رام الله العمراني، ونمط المباني ومواقع وحجم الأمكنة العامة، كان الرأسمال الخاص، بتعبير آخر لم يكن للمجتمعين السياسي والمدني تأثير على القرارات الخاصة بالتمدد العمراني في المدينة وسماته، هذا لا يعني أن بلدية رام الله لم يكن لها دور، لكنه لم يكن دورا مقررا إلا بحدود ومجالات ضيقة جدا.

لا بد من التذكير بأن رام الله، كما هو حال المدن الفلسطينية الأخرى، محاطة تماما بالمستوطنات والطرق الالتفافية، مما يفسر الاندفاع للتمدد العمراني العامودي، خلافا لنمط السكن التقليدي الفلسطيني (بيوت من طابق واحد أو إثنين)، لكن هذا لم يكن، ربما، ليتم بالطريقة التي تم فيها لو لم تتوفر فرص عمل لأعداد ملموسة من الطبقة الوسطى في رام الله والبيرة وضواحيهما، الحاجة إلى سكن في رام الله–البيرة، الذي برزت الحاجة إليه في أعقاب الانتفاضة الثانية وما رافقها من تضييق للخناق من قبل إسرائيل على الحركة بين المدن وخارجها، هذه الحاجة هي التي دفعت العديد ممن اعتادوا القدوم يوميا للعمل في مؤسسات السلطة والقطاع الخاص، والعودة فيما بعد الدوام إلى منازلهم في شمال الضفة، أو في القرى المحيطة برام الله، من البحث عن سكن قريب من موقع عملهم في رام الله–البيرة (بما في ذلك حيأم الشرايط ذو الطابع الشعبي)، كما شكل هذا حافزا للاستثمار في بناء عمارات سكنية متعددة الطوابق والشقق لاستغلال المساحة الأرضية غالية الثمن.

٣٦. أنظر تحقيق خالد فراج بعنوان «رام الله: قرية عالمية فيها كل شيء»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٧٢، خريف ٢٠٠٧.

رابعا: ترافق مع قيام سلطة فلسطينية نمو لقطاع خاص حديث (بنوك، واتصالات، وشركات تأمين، وإعلام، بالإضافة إلى الخدمات الصحية والقانونية والاجتماعية الخاصة)، مما ساهم في نمو الطبقة الوسطى من حيث العدد، ومن الحصة من مجمل القوى العاملة بفعل احتياجات السلطة (كقطاع عام) والقطاع الخاص لموظفين واختصاصيين في مجالات عدة، نتيجة تزايد عدد المنظمات غير الحكومية بعد اتفاق أوسلو، وتزايد أعداد الإختصاصيين العاملين لحسابهم الخاص (أطباء، ومهندسين، ومحامين، أطباء أسنان، وغيرهم)، كما ارتفع بشكل كبير عدد الجامعات والكليات والمدارس الخاصة بأساتذتها وموظفيها وطلابها.

هذا النمو السريع والواسع في حجم الطبقة الوسطى في الضفة والقطاع، وخصوصا في المدن، وتحديدا في رام الله–البيرة، حيث تشكل الطبقة الوسطى، بشرائحها المختلفة، نحو ٦٠٪ من القوى العاملة في المدينة (الملحق رقم ٢)، أدخل تحولا نوعيا على صعيد التكوين الطبقي الذي هيمنت عليه، عدديا وأسلوب حياة، حتى الانتفاضة الأولى، الطبقة العاملة. وارتبط هذا بحقيقة أن نسبة عالية من الطبقة العاملة وجدت فرص عمل في إسرائيل ومستوطناتها، في حين تولت الهجرة (الى دول الخليج والأردن وأوروبا وأمريكا) توليد طبقة وسطى فلسطينية لكن خارج الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. و تمتاز الطبقة الوسطى عن غيرها (بما فيها عن البرجوازية الصغيرة (أصحاب رأسمال صغير ورجال الأعمال) باعتمادها على ملكية رأس المال الثقافي (مستوى تعليمي عالٍ وتخصصي متقدم) في توفير دخل ومكانة اجتماعية ونمط حياة معين لنفسها[٣٧].

بعد الانتفاضة الأولى وحرب الخليج و اتفاق أوسلو، وضعت إسرائيل ضوابط للتشغيل الفلسطيني في سوق عملها، وفتح التوظيف في مؤسسات السلطة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي– المدني، الباب لتكوين طبقة وسطى جديدة ذات وزن من حيث الحجم النسبي والتأثير.

خامسا: ما يميز رام الله عن بقية المدن الفلسطينية الأخرى، يتعدى كون نسبة الزيادة السكانية (قياسا بحجم السكان) هي الأعلى، ليشمل نواحي أخرى هامة، منها الطفرة العمرانية التي اجتاحت المدينة في العقد الأخير، والتي شملت العمارات السكانية والمباني ذات الوظائف الأخرى (مقرات ووزارات، ومكاتب لمؤسسات دولية، وفنادق، ومكاتب، وعيادات ومصحات، ومطاعم ومقاه، ومختبرات، ومدارس وكليات، ومتاجر، ومراكز ثقافية وبحثية

٣٧. لمناقشة مستفيضة لمفهوم الطبقة الوسطى، وتعبيراته فلسطينيا من حيث التكوين والسمات والتباينات الداخلية، أنظر/ي: جميل هلال، الطبقة الوسطى الفلسطينية؛ بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة، مواطن–المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٦.

ومنظمات غير حكومية)، وكون التمدد العمراني كان أفقيا وعموديا بقدر ما تسمح به مساحة منطقة «أ» و«ب»، وما تتيحه المخططات البلدية واستثمارات رأس المال.

التمدد العمراني شمل مختلف أجزاء المدينة وضواحيها، بما فيها وسط المدينة ورام الله القديمة[٣٨]، لكن الميزة الراهنة الأبرز لرام الله تكمن في تنوعها السكاني من حيث الأصول المناطقية (من غزة، إلى شمال الضفة وجنوبها ووسطها والقرى المحيطة بها) على تنوعها السياسي والمهني والاجتماعي والثقافي، وهو أمر تعتز به مؤسسات المدينة الرسمية وتعمل على إبرازه.

سادسا: تتميز رام الله عن المدن والبلدات الأخرى بحماسها في تقديم نفسها كمدينة لجميع الفلسطينيين، بعض النظر عن مكان الولادة، والى حد كبير هي كذلك، إن غضضنا الطرف عن التباين الحاد في الثروة والسلطة لمواطنيها. وهو تمايز مصدره حرص القائمين على المدينة على إبرازها كمدينة تعددية من حيث احترامها تعددية الانتماء السياسي والفكري والديني واحترام الخصوصية، وهي الى حد كبير كذلك، وهو أمر أشاد به عدد من الذين حاورهم الباحث، وما عبرت عنه بلدية المدينة وفق مقابلات أجريت مع عاملين فيها، وهي مدينة تبقى مفتوحة على ثقافات وأساليب حياة مختلفة، لكنها، بحكم تداخلها مع مدينة البيرة (الأكثر محافظة على مستوى العلاقات الاجتماعية)، وتنوع البيئات الاجتماعية والثقافية لسكانها وزائريها اليوميين، تبقى حذرة، كما يشير إلى ذلك ما تعرض له «بيت أنيسة»[٣٩] وخشية بعض النساء من مصادقة رجل بشكل علني، وهي مدينة تقدم نفسها كمكان يجمع بين المحلي والمعولم، وهي إلى حد ملموس كذلك، من حيث المظهر الاستهلاكي والخدمي، ومن حيث هوية الأسماء التي تتبناها الفنادق والمطاعم والمحلات التجارية (من دارنا وجدودنا وزمن إلى أنجلوس وآزور وبرونتو، وفينتج والأمثلة متوفرة بكثرة على هذا)، والمدينة تضم الى جانب مقرات السلطة الفلسطينية والمنظمات الأهلية الفلسطينية مقرات

٣٨. شملت إعادة البناء والتوسع العمراني شارع ركب حيث تم هدم بنايات قديمة من طابق واحد وأقيم بدلا منها بناية من عدة طوابق للإيجار كمكاتب، مثل عمارة اللؤلؤة، وعمارة زيادة وعمارة النتشة، ومركز دنيا التجاري، والزمردة، ويسري هذا على شارع السهل في رام الله التحتا والإرسال، بالإضافة إلى عدد واسع من العمارات السكنية وغير السكنية في مناطق مختلفة من رام الله و وبناء أحياء جديدة بالكامل في ضواحي رام الله.

٣٩. ورد في مقال نشرته جريدة السفير اللبنانية «من هي أشهر امرأة في مدينة رام الله؟ الإجابة سهلة: أنيسة. ليس لإنجازاتها العلميّة، أو الفنيّة أو حتى السياسيّة، لكنّ.. تعرف رام الله باحتوائها على أشهر حانة ومرقص في أراضي السلطة الفلسطينيّة، المُسمّى «بيت أنيسة»، والواقع في منطقة عين منجد تحديداً. عند اقترابك من المكان ستجد انتشاراً لمجموعة من رجال الأمن يعملون في شركة حماية خاصّة. لا تتصوّر أنّك ستجد أمامك عند دخول المكان عدداً من النساء الموزّعات هنا وهنّاك، في انتظار أن يأتي زبون ليختار من بينهنّ واحدةً ليقضي الليل معها. لا، فبيت أنيسة ليس بيتاً لعاملات الجنس بالتأكيد، لكنّه حانة ومطعم، يتحوّل بعد الساعة العاشرة مساءً إلى مرقص، فتعلو أصوات الراقصين فيه، ثم يخرجون بعد منتصف الليل سكارى. لطالما استيقظ السكان المحيطون بالمكان على أصوات المُغادرين، حتّى أنّهم قدموا شكواهم لرئيسة بلديّة رام الله، وبعدها تمّ إغلاق المرقص فترة طويلة، بينما تداول الناس خبراً يفيد بأن الإغلاق جاء على خلفيّة خلاف بين أحد الزبائن «الواصلين» ومالك المكان» (إسلام السقّا. السفير، ٢٠١٥/٠١/١٣. أنظر/انظري: http://shabab.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=8482.

السفارات والقنصليات العربية والأجنبية ومقرات لمؤسسات دولية، وهي تستقبل، خلال فترة الصيف، الآلاف من أبنائها ومن القرى المحيطة بهامن المغتربين في أميركا وغيرها، وترحب باستثماراتهم في المدينة وضواحيها وتبرعاتهم لصالح تطويرها.

سابعا: مع تراجع تواجد قوات الاحتلال الإسرائيلي العسكري إلى مواقع على حدودها، ومع إقامة نسبة عالية من الطبقة الوسطى فيها، نشأ في رام الله (ربما بشكل أوسع من غيرها من المدن) تعدد في الفضاءات العامة التي توفر مجالات للحوار والنقاش العام، كما باتت تحتضن المؤتمرات واللقاءات الدورية للمراكز البحثية والفكرية (مواطن، مسارات، ماس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مدار، مركز القطان، جامعة بير زيت، مركز رواق، وغيرها) في مجال التأثير على الرأي العام وسياسات السلطة الفلسطينية وغيرها،وباتت مكتباتها تستقبل مجلات عربية عديدة تصدر في بيروت والقاهرة، كما أصبحت مقرا لإذاعات محلية ومحطات تلفزيونية عديدة (رسمية وعربية ودولية وفصائلية وخاصة)،. كما باتت حاضنة للمعارض الفنية والأمسيات الشعرية والسينمائية والروائية، وخصوصا متحف محمود دوريش.

انسجاما مع تاريخها كمصيف في مرحلة ما قبل الاحتلال الإسرائيلي، تقدم رام الله نفسها كمدينة سياحية، يشير إلى هذا كثرة الفنادق ذات المستويات المختلفة فيها، رغم افتقادها (إذا استثنينا الطقس في أشهر الصيف) لمقومات السياحة الأثرية، والدينية والثقافية النوعية، وتراجع المساحات المشجرة في العقدين الأخيرين، وحجب الاحتلال الإسرائيلي لإمكانية زيارتها، أسوة بالمناطق المحتلة الأخرى، من قبل مواطني الدول العربية، وصعوبة وصول الفلسطينيين من الضفة الغربية إلىشواطيء البحر المتوسط.

رغم ذلك نجد اهتماما بمجال التنمية السياحية، يتمثل في وجود مركز سياحي باسم مركز رام الله للمعلومات السياحية في مبنى قديم في رام الله التحتا، بالقرب من بلدية رام الله الجديدة، في بيت قديم ساهم في ترميمه مركز رواق والوكالة السويدية للتنمية (سيدا) بدعم من وزارة الخارجية الفرنسية وبلدة بوردو الفرنسية، ويتم تشغيل المركز بالتعاون مع بلدية رام الله، حيث توجد خارطة لشوارع المدينة وإشارات لأبرز معالمها على جدار مدخل المبنى الجميل باللغة الإنجليزية، مما يشير إلى الاهتمام بالسياحة الخارجية (وليس المحلية فقط). ويلاحظ أن «بروشورات» (منشورات) التعريف بالمدينة الصادرة عن البلدية تتجاهل المخيمات الفلسطينية القريبة منها (كالأمعري والجلزون)، ولا تشير إلى وجود مخيمات صغيرة داخلها أهمها مخيما قدورة (ربما لأنه غير مسجل كمخيم رسمي) وعين

مصباح، وكلاهما من المناطق الفقيرة في المدينة؛ رغم ان هناك إشارة إلى حديقة قدورة ، وهي حديقة صغيرة جميلة بالقرب من مخيم قدورة الصغير.

ثامنا: تقدم رام الله نفسها كمدينة حاضنة للثقافة وهي تستضيف عددا من المراكز الثقافية مثل قصر رام الله الثقافي، متحف محمود درويش، مركز السكاكيني ومسرح وسينما القصبة، وغيرها) ومراكز البحث والمعارض الفنية والمسارح ودور السينما، وهي مدينة حرصت على تشييد «صرح شهداء رام الله» الذي يضم جدارية فسيفسائية للفنان نبيل عناني في ميدان داخل رام الله القديمة، ويضم لوحة حديدية مفرّغة لبيت شعر لمحمود درويش عن الشهداء: «عندما يذهب الشهداء إلى النوم /أصحو/ وأحرسهم من هواة الرثاء/ وأقول لهم/ تصبحون على وطن/ من سحاب ودماء»[٤٠]. وفي مدخل شارع السهل ما يزال صرح للأسرى والمحررين يقف (وإن أخذ فعل الزمن يترك أثاره عليه) على تقاطع شارع يافا وشارع السهل يحمل بيتا من شعر لمحمود درويش يقول «ونحن نحب الحياة إذا ما استطعنا إليها سبيلا».

تاسعا: ما يميز رام الله عن البيرة،عدا عن أن لكلا منهما مؤسساته البلدية الخاصة، وصعوبة الفصل المرئي، بين حدودهما[٤١]، ما يتاح من حرية فردية في كل منهما، ويرى البعض أن هذا يعود لوجود أقلية مسيحية (شكلت أغلبية في زمن سابق) بطوائفها المختلفة في رام الله، وكون المسيحية لا تحرّم الخمر وبالتالي يمكن تناوله في مطاعم رام الله وشراؤه من محلات فيها، وهذا لا يسري على مدينة البيرة. و لم يغيّر واقع أن المسيحيين باتوا أقلية صغيرة جدا في المدينة [٤٢] من استمرار حرية تناول الخمر في مطاعمها وفنادقها وباراتها، لكن لا ينبغي

٤٠. كان النص الشعري المحفور قد تضمن خطا لغويا نبه بلدية رام الله إليه الكاتب الصحفي حسن البطل في عموده اليومي في صحيفة الأيام (بتاريخ ٢٨ نيسان ٢٠١٥)، ويسجل للبلدية أنها قامت بتصحيح الخطأ بسرعة عاجلة.

٤١. يسرد أحد الذين تداولت معهم حول المدنية الحادثة التالية التي وقعت في حي سكنه: « شارع غسان كنفاني (في حي قدروة) شارع ضيق نصف الشارع يقع ضمن حدود بلدية رام الله والنصف الثاني ضمن حدود بلدية البيرة، وكل منهما يكنس الجزء الذي يخصه من الشارع لكن في وقت مختلف، مما يعني أن الزبالة معرضة، مع هبة ريح صغيرة، للتطاير من جانب لآخر(مساحة أمتار قليلة). هذا الوضع استدعى أهالي الحي التدخل لدى البلديتين للتنسيق بينهما لكنس الشارع في الوقت نفسه».

٤٢. حول وضع المسيحيين في رام الله والأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ أنظر: يوسف الشايب؛ «مسيحيو رام الله: أصحاب الدار إلى تناقص»، جريدة السفير، ملحق فلسطين، العدد ٣٧ (السنة الرابعة، ١٥ أيار ٢٠١٣). يذكر د. حنا عيسى، الأمين العام للهيئة الإسلامية–المسيحية لرعاية المقدسات، حسب ما ورد في التحقيق المذكور للتو: إن عدد المسيحيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ كان يقدر عام ٢٠٠٠ بنحو ٢٪ من مجموع السكان، إلا أنه تراجع اليوم إلى نحو ١٪ فقط. ويذكر، وفق التقرير ذاته؛ «أن أعداد المسيحيين بدأت تتراجع بشكل ملحوظ منذ النكبة عام ١٩٤٨، حيث كانت نسبتهم آنذاك ٨٪ من مجموع السكان. وقدر عدد المسيحيين الفلسطينيين اليوم بنحو ٤٦ ألفا في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ونحو ١١٠ آلاف في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، مشيراً إلى أن عدد المسيحيين في القدس تراجع من ٢٧ ألف نسمة عام ١٩٤٧ إلى نحو خمسة آلاف مسيحي اليوم (عام ٢٠١٣). وفي رام الله وقراها لا يتجاوز عدد المسيحيين ١٠ آلاف شخص اليوم (٢٠١٣)، بينما في أميركا وحدها يوجد نحو ٥٠ ألف مسيحي من رام الله» وحمّل د. حنا عيسى الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الأولى عن هجرة المسيحيين موضحا، حسب التقرير أعلاه أن «الاحتلال يتحكم في المناطق التي توجد بها الأماكن المقدسة ويتحكم في الوصول إليها». وأشار إلى أن هناك «قوى خارجية معنية بهجرة المسيحيين، لتفريغ فلسطين من مسيحييها، حتى يبدو الصراع القائم في بلادنا، وبخاصة في القدس، وكأنه بين اليهود والمسلمين ولا علاقة للمسيحيين به، وهذا يحمل توجهات خطيرة، من المفروض أن يتم التنبه لها فلسطينياً وعربياً، حتى يتم العمل وبشكل حثيث على تعزيز وتدعيم صمود المسيحيين وضمان زيادة عددهم».

إغفال كون رام الله تحتضن مقرات السلطة الفلسطينية، وهي سلطة تضع حتى اللحظة، مساحة بينها وبين التيار الإسلامي السلفي، وتسعى لإبراز تمايزها عن حماس، وما زالت تحتفظ بقوة الدفع «العلمانية» التي هيمنت على مؤسسات منظمة التحرير في السبعينيات والثمانينيات. كما ساعد تكوين المدينة السكاني المتحرر لدرجة كبيرة من التأثيرات العائلية والعشائرية على رفع درجة احترامها للتعددية الدينية والسلوكية، ومن شبه المؤكد أنه لو سيطرت «حماس» على الضفة الغربية وعلى رام الله، لسعت إلى فرض هيمنتها الاجتماعية والثقافية على المكان على غرار ما حدث في قطاع غزة.

9. رام الله والحقل الثقافي

«ما يجري في رام الله لم يأتِ من فراغ، إنه من تداعيات فقدان الوزن السياسي للحركة السياسية الفلسطينية»، هذا كان رأي إحدى من تداولت معهن واقع مدينة رام الله. وأرى أنه رأي صائب، كما هو الرأي الذي اعتبر أن ما يجري في رام الله يختزل بشكل مكثف تأثير سياسات الليبرالية الجديدة، والرأي الذي اعتبر أن هوية جديدة باتت حاضرة في رام الله، متمثلة في شخصية «الموظف» التي ولدت بفعل تعاظم دور وتأثير رجال الأعمال في تجمع رام الله–البيرة–بيتونيا، ويمكن أن يضاف أنها نتيجة تحول الحركة السياسية الفلسطينية من مشروع تحرّر وطني إلى مشروع بناء دولة تحاصره دولة استعمار استيطاني، مشروع بناء الدولة حوّل، قبل الآوان، المناضلين إلى موظفين في مؤسسات مكتبية تراتبية، ويسري هذا التوصيف على مؤسسات السلطة في رام الله، كما في غزة.

اعتماد سياسات الليبرالية الجديدة يعني الأخذ بقيم تمنح اقتصاد السوق الحر الأولوية في عمليات تنظيم المجتمع، بل وتختزل المجتمع إلى مجموعات من الأفراد المستهلكين في سوق يوفر للمقتدر،صاحب الدخل العالي والثروة، كل ما يريد.

من هنا ظاهرة الاستهلاك الاستعراضي التي أشار إليها كثيرون، واختفاء الحياء من إبراز مظاهر الثروة الذي ساد في الانتفاضة الأولى، وحتى بعيد الانتفاضة الثانية، الجيل الشاب لم يعد كما كان الجيل السابق، يقول أحد الشباب: "هناك نمط حياة غربي بين الجيل الجديد من الشباب وسقف حريات مرتفع بين شباب وشابات من "الطبقة المخملية"، والاختلاط أصبح أسهل من السابق" كما ذكر أحد الشباب الذين قابلتهم ، وإن لاحظ شابان آخران ظاهرة تحول الشباب من موظفي البنوك والشركات إلى التدين "غير السياسي"، بعد أن كانوا من الشباب "الطائش".

ما يثير الانتباه هو بروز ثقافة تحتفل بالقيم الفردانية والنزعة الاستهلاكية المروج لها من الفضائيات المحلية والعربية والأجنبية، وما يروج على الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، تقول إحدى من تحدثت إليهن،"ثورة الفضائيات أدخلت كل تنوع في أنماط الحياة، من محطات " الـ م بي سي» إلى «فتافيت» (محطة فضائية تتخصص في الطبخ تعمل ٢٤ ساعة). وهناك سعي لتقليد هذه الأنماط الاستهلاكية، الناس باتت مستعدة لتوريط نفسهابقروض بنكية» كما قال أحد من التقيت بهم، ويقول آخر معلقا على استفحال ظاهرة اقتراض الناس من البنوك (وشركات الإسكان) «البلد (مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية) صفت للبنوك» ، وكما ذكر آخر «رام الله باتت مرهونة للبنوك».

أكثر من لقاء مع مواطنين مختلفين أشاروا، إلى أن رام الله توفر «ثقافة للنخبة وللأجانب (متحف درويش، الندوات السياسية، العروض الفنية، ومهرجانات الأفلام والرقص). لكن عموم الناس تفضل الجيم (للياقة البدنية) والسباحة، وهذه باتت متوفرة بحدود ١٥٠ شاقلا للفرد شهريا وباتت متوفرة أيضا في مخيم الأمعري، والناس تفضل المقهى وبرامج «التنحيف» والعناية بالبشرة، والرائج هو الفيسبوك، ولم يعد التلفزيون هو مركز التجمع الأسري الأساس، ورأت باحثة أن «روابي تمثل الرأسمال المكثف، وجامعة بيرزيت تمثل الرأسمال الثقافي. وكلاهما نتاج أزمة» كما ذكرت إحدى من إلتقيت بهن.

يقيم الحقل الثقافي الفلسطيني، في رام الله والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وربما أيضا التي احتلت في عام ١٩٤٨، في حيز يؤثر في مساره عوامل عدة منها: أولا، الدولة الاستعمارية الاستيطانية (هناك ما يكفي من الوضوح حول تداعيات سيطرة هذه الدولة)؛ وثانيا، السلطة الفلسطينية؛ وثالثا، العولمة بما هي التوسع الرأسمالي غير المحدود بصيغته الليبرالية الجديدة والتي تحصر وظيفة الدولة (السلطة السياسية المركزية) الأساسية بحماية مصالح الرأسمال الخاص، ورابعا، الرأسمال المالي والعقاري والتجاري الذي لا يقيم وزنا لقيم الحداثة والتحرر والمساواة، بينما لا توفر السلطة الفلسطينية للحقل الثقافي، كحقل مستقل، موارد تذكر، و تنحصر الاهتمامات الثقافية للمنظمات غير الحكومية في رعاية نشاطات معينة بما لا يخل بأجنداتها الأيديولوجية.

أحد الكتاب يرى أن «القطاع الخاص لا يميز بين الثقافة والدعاية والإعلان»، وبالتالي حوّل «الحقل الثقافي إلى حقل تجاري»، و «السلطة شريك في تحويل حقل الثقافة إلى حقل تجاري... ». وهو يرى أيضا أن الحقل الثقافي كما هو متجسد في فلسطين «يُدّر رأسمالا ماليا ورأسمالا رمزيا لمن

هم بدون موهبة، وبدون مجازفات، فهو لا يعرض الفرد للحبس (فقدان الحرية) ويكسب رأسمالا رمزيا تحت شعار التعامل مع حقوق الإنسان والمرأة .. والتمكين». ويؤكد أحد الفنانين الشباب أن «الحركة الثقافية تعيش حالة تنافس على موارد تمويل محدودة، وبالتالي تعاني من حساسيات وشروخ وفردانية شديدة. في السابق كان هناك مؤسسة ثقافية جامعة (عندما كانت م.ت.ف فاعلة) ، الآن لا مؤسسات جامعة، لذا فالصراع فرديا، ما يجري هو «خلجنة» العالم؛ لا مواطنة، فسكان الخليج المواطنين يشكلون ١٠٪ والباقون يعملون بإجازة عمل، ولا تتحمل الدولة أية مسؤولية تجاههم، ومن يتجاوز سن الستون عاما يخرج من سوق العمل ومن المجتمع. وهناك جيل جديد من العاملين لحسابهم الخاص».

يشير البعض إلى أن أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين يتبرعون لبناء كلية أو مرفق في جامعة بيرزيت لتوضع أسماؤهم عليها،[٤٣] لكن معظمهم غير مستعد لتمويل مصاريف جارية للتعليم الجامعي، بتعبير آخر لا يتوفر للحقل الثقافي موارد تُمكنه من تأكيد وإدامة استقلاليته وتوليد إنتاجية خاصة به، تحمي هذه الاستقلالية، يحاول البعض من أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين (والعرب) تحويل جزء من الرأسمال المالي والتجاري إلى رأسمال سياسي (منيب المصري مثالا) أو رأسمال ثقافي (مؤسسة التعاون، وهاشم الشوا) أو رأسمال ثقافي أو رمزي (مركز القطان)، ومجلة الكرمل التي كان رئيس تحريرها محمود درويش (وما مَثّلَهُ من رأسمال ثقافي) كانت تموّل جزئيا على الأقل من أصحاب رؤوس أموال فلسطينيين[٤٤]. والمتحف الفلسطيني[٤٥] الذي يجري بناؤه بالقرب من جامعة بير زيت، وهو أحد مشاريع مؤسسة التعاون[٤٦]، كما يمول بعضهم مراكز ثقافية تربوية مثل مركز القطان في رام الله، وتساهم بنوك وشركات (مثل جوال وغيرها)،

٤٣. من هذه الأسماء محمد المسروجي، وسعيد خوري، ومنيب المصري،و نجاد زعبي، وعزيز شحادة ، وعمر العقاد، بالإضافة إلى مملكة البحرين.

٤٤. ليس غريبا أن يترك رأس المال مساحة للحرية الفكرية معتمدا بالأساس على ميزان القوى الاجتماعي ما دام لا يعطل أو يعرقل مسيرة نمو رأس المال وما يتمتع به من وزن اجتماعي وسياسي وأيديولوجي («يجسده جيدا شعار «هذا من فضل ربي»»).

٤٥. قيل لي أن تكلفة المراحل الأولى من إنجاز المتحف بلغت ٧٠ مليون دولار. أحد الذين أجريت لقاء معهم قال أن المتحف لم يناقش مجتمعيا ولا أولوية إنشائه أمام الاحتياجات الملحة الأخرى للشعب الفلسطيني. يُعرف المتحف الفلسطيني من قبل مؤسسة التعاون بأنه «منبر حر للحوار يساهم في خلق خطاب جديد للتواصل والتعلم والأمل وفضاء يحتضن إبداعات المفكرين والباحثين والفنانين في فلسطين والشتات». وسيفتح أبوابه في العام ٢٠١٦. الهدف من وراء المتحف تطور من «الحفاظ على الذاكرة الإنسانية للشعب الفلسطيني». وفي المنشور حرص على إبراز المتحف كعلامة معمارية «ذات طابع حديث وعصري»، وحرص على أن يكون نموذجا «يحتذى به في الاستدامة البيئية على نطاق فلسطين من خلال الالتزام بمعايير الأبنية الخضراء العالمية» ، دون تحديد إن كان المقصود هو فلسطين التاريخية أم فلسطين وفق تعريف أوسلو لأن اسم إسرائيل لا يرد في التعريف بالمتحف وأهدافه، وتغيب عنه أهداف التحرر والانعتاق والنضال من حق تقرير المصير والعودة ومكافحة التمييز العنصري والتطهير العرقي. إنها لغة تريد طمأنة الزائر بأنه أمام معلم حداثي وفق آخر مستلزمات الحداثة البصرية والبيئية. إنه الصورة المعاكسة تماما للمخيم والواقع المحاصر بالفقر والبطالة و بالمستوطنات والطرق الالتفافية والحواجز والحصار الخانق وبهدم البيوت والاعتقال التعسفي الجاري يوميا. إنها لغة معقمة برطانة الحداثة والعولمة ورأس المال الواثق من السيطرة على حدود ما تقوله الرواية التاريخية الفلسطينية. صحيح أن ذكر النكبة يرد لكنه يرد في سياق أن أعضاء مجلس أمناء التعاون بادروا بفكرة تأسيس المتحف عام ١٩٩٨ تخليدا للذكرى الخمسين للنكبة. أي من مدخل اعتبار النكبة حدثا تاريخيا ينبغي توثيقه وليس باعتبار النكبة عملا مستمرا منذ العام ١٩٤٨ وحتى اللحظة.

٤٦. تُعرّف مؤسسة التعاون نفسها بأنها «مؤسسة أهلية غير ربحية مستقلة تهدف إلى توفير المساعدة التنموية والإنسانية للفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وأراضي ١٩٤٨، والتجمعات الفلسطينية في لبنان». ويموّلها عدد من أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينية.

في تمويل مهرجانات ثقافية فنية، وهناك مراكز ثقافية (غير المدارس) تشرف عليها هيئات دولية (مثل المركز الثقافي الفرنسي–الألماني)، وقصر الثقافة في رام الله بُني أساسا، بتمويل ياباني.

تبقى ملاحظة أخيرة في هذا السياق، وهي أن الرأسمال المالي والعقاري الجاري وراء الربح السريع مستعد، كما تشير شواهد عديدة على ما جرى في المدينة، لتجريد أمكنة من قيمتها التاريخية والجمالية لصالح مشاريع تستهدف الربح، من هذه الأمثلة، البناية متعددة الطوابق التي أقيمت كمكاتب مكان مطعم في بيت قديم، ومنتزه البردوني في شارع يافا، وإعادة بناء مبنى المقاطعة بشكل يغير معالمه القديمة التي لها معانٍ تاريخية وسياسية بما في ذلك محاصرة ياسر عرفات فيها وتدمير معظمها بعد اجتياح رام الله منَ الجيش الإسرائيلي في عام ٢٠٠٢، و من الأمثلة التي ذُكِرَتْ مطعم ومنتزه أنكل سام (تحول إلى موقف للحافلات)، مع الملاحظات حول تعدد أنماط البنَاء وتراجع المساحات المشجرة وهدم مبانٍ أثرية لصالح المزيد من الأبنية متعددة الطوابق، واستخدام الزجاج بدل الحجر (رغم أنه أغلى) تقليدا لما يجري في الخليج وعمان.

رام الله راهنا باتت تضج بالعمارات عديدة الطوابق (بعضها يتجاوز عشرة طوابق مثل برج فلسطين التجاري،[٤٧] التي أقيمت وتقام داخل المدينة وفي محيطها، حيث نمت إسكانات عدة (مثل ضاحية الريحان[٤٨] وضاحية الغدير)؛ ومنها مدن مثل الروابي[٤٩].

يقول مهندس:« في السنوات الأخيرة كثرت الشقق غير المؤجرة وغير المباعة التي تختلف التقديرات حول نسبتها من المجموع». ويطرح تفسيران لهذا، «الأول أنها نتيجة لتبييض أموال، والتفسير الثاني أن المستهدف من وراء الطفرة العمرانية كان قطاع الموظفين، وهذا القطاع أشبع، ومن هنا الفائض في أعداد الشقق غير المباعة والمؤجرة، والدافع لمواصلة الاستثمار في البناء أن الأرصدة في البنوك لا توفر فوائد، ومن هنا جاء الاستثمار في العقار، حيث الربح مضمون أكثر، كما أن مجالات الاستثمار الأخرى شبه معدومة. هناك نساء في قرية شقبا يبعن ذهبهن ويستثمرن في العقار».

٤٧. المبنى يحوي على متاجر ومطاعم ودور عروض سينمائية وفندق ومتاجر ويقال أنه كلف ٢٤ مليون دولار ويملكه شخص من بلدة أبو شخيدم، ويديره أبناؤه.

٤٨. نقلت جريدة الأيام (الصفحة الأولى) بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٤ خبرا تحت عنوان «عمار العقارية» تفتتح مسجد الريحان بتمويل من البنك الإسلامي العربي:» عن رئيس صندوق الاستثمار د. محمد مصطفى قوله في حفل الافتتاح؛ «إن افتتاح مسجد الريحان يأتي استكمالاً لتجهيز المرافق العامة والمراكز الخدماتية لسكان ضاحية الريحان»، منوهاً بأنه «تمت مراعاة مبدأ التكامل في مبنى المسجد ليوفر خدمات تعليمية واجتماعية يحتاجها أي مشروع سكني». وقال مصطفى: «إننا، ومع هذا الافتتاح في شهر رمضان الكريم، نكون قد أنجزنا مرحلة مهمة على طريق إكمال جزء مهم من بنية المرافق الخدماتية والعامة في الضاحية، حيث أن مبنى المستشفى الاستشاري العربي يتم وضع اللمسات الأخيرة عليه، ومن المتوقع أن يتم تشغيله في نهاية صيف هذا العام (٢٠١٥)، كم تم وضع حجر الأساس قبل وقت قريب للمدرسة الأمريكية في الريحان، والتي ستكون معلماً أكاديمياً يخدم سكان الريحان والمناطق المجاورة، وبحجم استثماري يبلغ ٢٨ مليون دولار.

٤٩. من الدعاية للسكن في مدينة روابي والتي تظهر في إعلانات في شوارع رام الله: «أحلى شقة بأحلى حي»؛ «خيارات متعددة للتقسيط»، «مواعيد التسليم ابتداء من اليوم». شركة فلسطين للاستثمار العقاري، تظهر إعلانات تدعو إلى شراء مكاتب بالتقسيط.

ويضيف آخر «إن ظاهرة الطلب على العقار من المؤسسات الدولية ومن المنظمات غير الحكومية رفع سعر الأرض، وساهم في التوجه نحو الاستثمار في العقار كون الإدخار في البنوك لا يوفر فوائد تذكر»، والتكوين السائد لغالبية الرأسمال الفلسطيني الكبير ينشط، في الأساس، في التجارة والخدمات والمقاولات.

لا معلومات دقيقة حول حجم ومصادر رؤوس الأموال المستثمرة في رام الله وجوارها، وهو موضوع يستحق الدراسة المستفيضة، وما أمكن استخلاصه يشير إلى التالي:

أولا: يتوفر **رأسمال مغترب**، عدد من المغتربين يستثمر جزءا من أمواله في موطنه الأصلي (بناء عمارة أو أكثر) بدوافع «وطنية»، وجزء آخر بدافع «تبييض أموال» لأن جزءا من أموال المستثمر غير مسجلة رسميا في الولايات المتحدة، لذا يقوم بتحويلها للخارج كملكية عقارية لتجنب دفع ضرائب للدولة أولا، ولأن الكشف عنها (بعد ١١ أيلول عام ٢٠٠١) قد يثير شبهات حول علاقة ما مع «الإرهاب». وذكر آخرون أن «تبييض» الأموال لا يقتصر على استثمارات من قبل مغتربين، بل يشمل فلسطينيين من داخل الخط الأخضر، وفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن كل هذا يبقى في إطار القيل والقال، ومن دون براهين وإثباتات دامغة.

ثانيا: **رأسمال شركات قابضة** ممثلا في باديكو وشركة بريكو وشركات أخرى، بالإضافة إلى صندوق الاستثمار الفلسطيني، وغيرها. وتستثمر هذه في مساكن ومبانٍ لأغراض أخرى كما هو الحال في روابي، ريحان، ريف، وغيرها. وأشار البعض إلى أموالٍ خليجية (ذُكرت قطر والإمارات..) استثمرت في رام الله، الأمر الذي ترك تأثيره على مفهوم السكن واللغة المعمارية.

ثالثا: **رأسمال محلي**، وجزء مهم منه مسجل بأسماء أصحابه (مثل النبالي والفارس، والبكري). وهو رأسمال مهتم بالاستثمار في العقار، لاعتبارات ثلاث؛ الأول، أنه استثمار لا يحتاج إلى خبرة ودراية علمية (كما في الاتصالات)؛ والثاني، لأنه استثمار يخلو من المغامرة والربح فيه مضمون، والثالث، لأنه لا يستدعي درجة عالية من المسؤولية الاجتماعية والشفافية الكافية. البعض شدد على أن معظم الرأسمال المحلي ذو طابفردي، جزء منه مغترب وعاد الى الوطن، والجزء الأكبر يعود إلى أفراد عملوا مقاولين في إسرائيل، ثم انتقلوا للعمل في الضفة بعد الانتفاضة الثانية، وبعد تراجع العمل داخل إسرائيل وتوفر فرص البناء في الضفة، وفي رام الله تحديدا؛

تتمتع استثمارات الرأسمال المحلي بأرباح عالية، لأنها تستثمر عمل أفراد الأسرة (بما فيه الأطفال والنساء)، وتستثمر في الاقتصاد غير المنظم (في العمل غير المحمي)، وبعضه يستثمر (في العقار والتجارة) من دون اللجوء إلى البنوك، حتى لا يكشف أرباحه ويكون بالتالي معرضاً لدفع ضرائب للسلطة، وبعضه يوفر قروضاً لمن يشترى من المساكن والمكاتب. كان هؤلاء يعملون في السابق عبر الصيارفة الذين تحولوا إلى ما يشبه البنوك للاستثمار في العقار والتجارة، إلى أن تدخلت السلطة في بداية العقد الماضي (بعيد الانتفاضة الثانية) وقننت عمل الصيارفة.

كلمة أخيرة:

رام الله، كما قال محمود درويش «مدينة تنمو على عجل»، لكن هذا ليس ما يقلق بقدر ما أن المدينة تنمو بدون هداية، وبشيء من الافتتان بالذات، وليس بحكمة رسالتها الوطنية وجمال تكوينها، إنها مدينة تقدم نفسها (عبر مؤسسات السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني) بلهفة كمدينة منفتحة وتعددية وحداثية ومحبة للحياة، لكنها كونت نفسها كمدينة للطبقة الوسطى متعددة المنابت والثقافة والتجربة، وكطبقة (كما هي الطبقات المثيلة في غالبية المجتمعات العربية) تستهوي أن تستهلك وتبتعد عن أن تكون منتجة، بل بات أغنياؤها الجدد والقدامى يستعرضون ثرواتهم من دون خجل ويحتفلون بتبجح بالربح من دون رقابة أو مسؤولية اجتماعية.

المدينة يسيّرها بشكل شبه كلي، تحت مظلة الدولة الاستعمارية، الرأسمال المالي والعقاري، بما فيها البنوك وشركات الاستثمار العقاري، وأصحاب رؤوس الأموال الخاصة، الذي يقود المدينة خارج المكان والزمان الفلسطينيين، ويتصرف متجاهلا ممارسات الدولة الاستعمارية الاستيطانية ونظام التمييز العنصري الذي تفرضه، ويتذكر النكبة باعتبارها مناسبة تاريخية انتهى مفعولها، وليس فعلا متصلا، ويقفز، بذريعة الواقعية، عن حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية، هو لا يعير الاهتمام للهوة الآخذة في الإتساع بين الغنى الفاحش والفقر المدقع، إلا باعتبارها مدعاة لعمل خيري .

أخشى أن يتحول الاحتفال برام الله «كالمدينة المعجزة»، إلى طقس يصرف الأنظار عن البربرية المحدقة بنا، وعن إدراك حقيقة أن المعجزة تستدعي، فيما تستدعيه الانخراط في صناعة الحرية وتدبير المساواة وإحقاق العدالة وتأسيس مقومات الكرامة الوطنية والإنسانية.

أولا، الشخصيات(مع حفظ الألقاب) مشكورة، والتي استطلع الباحث آراءها حول مدينة رام الله

(تم ترتيبها أبجديا)

١. جواد إبراهيم (فنان تشكيلي)
٢. حازم أبو هلال (ناشط شبابي حقوقي واجتماعي)
٣. عايشة أحمد (باحثة في الشؤون الحقوقية ، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان)
٤. سام بحور (مستشار أعمال)
٥. خلدون بشارة (مدير مركز المعمار الشعبي رواق)
٦. علاء الترتير (مدير البرامج في شبكة السياسات الفلسطينية «الشبكة» وباحث أكاديمي).
٧. مروان الجعبة (من أصحاب مكتبة الجعبة في شارع ركب)
٨. أريج حجازي (ناشطة في مجال الإدارة الثقافية)
٩. إياد حداد (ناشط وباحث في المجال الحقوقي)
١٠. عيسى ونخلة الحصري (لهما محل لبيع وتصليح الكومبيوتر، رام الله–التحتا)
١١. مهند عبد الحميد (كاتب ومحلل سياسي)
١٢. محمد حمارشة (مهندس معماري)
١٣. حسن خضر (كاتب ومحلل سياسي وثقافي)
١٤. سلمى الخالدي (خبيرة في المجال التربوي)
١٥. سعادة الخطيب (موظف سابق في وزارة الإعلام، وأستاذ في جامعة القدس المفتوحة)
١٦. يزن الخليلي (فنان وناشط شبابي).
١٧. مرشود زايد (موظف في مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومحاسب في مطعم دارنا)
١٨. محمود زيادة (ناشط نقابي عمالي)
١٩. جمال زقوت (مدير مركز الأرض للدراسات، رام الله)
٢٠. زيد الشعيبي (ناشط سياسي شبابي، رام الله–البيرة(
٢١. ربا صالح (باحثة في التجمعات الحضرية والصراعات داخلها)
٢٢. يزيد عناني (أستاذ في كلية الهندسة، جامعة بيرزيت)
٢٣. هدى العريان (محاضرة في كلية التجارة وتعمل في المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية– مواطن)
٢٤. هنيدة غانم (مديرة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار)

٢٥. محمد مشارقة (سكن سنوات في رام الله واسهم في تنظيم مهرجان رام الله الثقافي)
٢٦. جانيت ميخائيل (رئيسة بلدية رام الله السابقة)
٢٧. مجدي المالكي (أستاذ علم اجتماع في جامعة بير زيت)
٢٨. مسيف مسيف (باحث رئيسي، في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
٢٩. عدنان المصري (موظف في مسارات)
٣٠. هاني المصري محلل سياسي (مدير المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية– مسارات).

ثانيا،مقابلات مع شخصيات مشكورة أشرف على إجرائها مركز دراسات التنمية في جامعة بير زيت، مع حفظ الألقاب (مرتبة حسب التسلسل الأبجدي)

١. احمد أبو لبن (مدير بلدية رام الله).
٢. بلال جبر (المدير الإداري لشركة ربحي الحجة).
٣. ديما جودة (قائمة بأعمال مساعد مدير بلدية البيرة للشؤون الفنية" الهندسة والتخطيط").
٤. موسى حديد (رئيس بلدية رام الله).
٥. أحمد الخطيب (مدير عام الشؤون العامة في محافظة رام الله والبيرة).
٦. عيسى سلامة (أمين سر المجلس الرعوي لطائفة الروم الكاثوليك).
٧. احمد ناصر (مدير مالي في شركة النبالي والفارس للاستثمارات العقارية).
٨. ثلاثة موظفين في بلدية رام الله.

ملحق 2: معطيات رقمية عن رام الله

تشير معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لما يلي:
بلغت نسبة العاملين في مهن الطبقة الوسطى (الذين يمتلكون رأسمالاً ثقافياً–أكاديمياً–تخصصي بمستوياته وأشكاله المختلفة)[٥٠] في رام الله من مجموع العاملين في المدينة ٥٩,٩٪، وفي البيرة ٥٥,٧٪ ، وفي بيتونيا ٤٥,١٪. لم تتجاوز نسبة العمال المهرة وغير المهرة في العام نفسه ٨,٧٪ من مجموع العاملين في رام الله، وبلغت ١١,٩٪ في البيرة، ووصلت إلى ١٧,١٪ في بيتونيا.

أما العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق فبلغت نسبتهم، في العام نفسه، ٢٠,٥٪ من مجموع العاملين في رام الله، و ١٨,٧٪ في البيرة و ١٩,١٪ في بيتونيا. أما نسبة العاملين في الحرف فكانت الأعلى في بيتونيا حيث بلغت ١٨,٩٪ من مجموع العاملين وبلغت ١٣,٦٪ في البيرة و ١٠,٩٪ في رام الله (التعداد العام للسكان والمساكن للعام ٢٠٠٧). ويظهر اتساع حجم الطبقة الوسطى في مجمع رام الله–البيرة– بيتونيا إذا ما قارناه بحجم الطبقة الوسطى، من مجموع العاملين، في الضفة الغربية، والذي بلغ ٢٧,١٪ في حزيران عام ٢٠١٢ (جدول ٢٧ من مسح القوى العاملة للجهاز المركزي للإحصاء في حزيران ٢٠١٢)، أي نصف ما هي عليه في مجمع رام الله–البيرة–بيتونيا. وهو لم يتجاوز ٨٪ في الضفة الغربية ككل عام ١٩٦١[٥١]. وشكلت الطبقة الوسطى من مجموع السكان العاملين في الضفة الغربية ما بين ١٠٪ و ١٢٪ في الثمانينات وحتى ١٩٩٣ (أي عشية نشوء السلطة الفلسطينية)، وارتفعت إلى ٢٠٪ من مجموع العاملين في الضفة الغربية عام ١٩٩٧[٥٢].

وتشير معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (تعداد السكان والمساكن للعامين ١٩٩٧ و ٢٠٠٧) عن تجمع رام الله–البيرة–بيتونيا، إلى تحولات هامة خلال الفترة الممتدة بين التعدادين في التكوين المهني في التجمعات الحضرية الثلاث: فقد ارتفعت (بين عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٧) نسبة العاملين في مهن الطبقة الوسطى بشكل كبير في المواقع الثلاث: فهي ارتفعت من ٤٦,٨٪

٥٠. شملت هذه المهن في العام ٢٠٠٧، وفق التعداد العام للسكان والمساكن كالتالي : المشرعون وموظفو الإدارة العليا (في رام الله كانت نسبتهم من مجموع العاملين ١٢,٢ ٪، وفي البيرة ١١,٠٪، وبيتونيا ٦,٦٪)، والمتخصصون (بلغت في رام الله ٢٧,٤٪ وفي البيرة ٢٤,٨٪ وبيتونيا ١٩,٢٪)، والفنيون والمتخصصون المساعدون (بلغت في رام الله ١٢,٣٪ ، وفي البيرة ١٢,٨٪، وفي بيتونيا ١٢,٦٪)، والكتبة (بلغت نسبتهم في رام الله ٨,٠٪، وفي البيرة ٧,١٪، وفي بيتونيا ٦,٧٪).

٥١. جميل هلال، الطبقة الوسطى الفلسطينية، مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، وبيروت، ٢٠٠٦ ص. ٥٥.

٥٢. المرجع السابق، ص. ٥٨.

إلى ٥٩,٩٪ في رام الله (أي بما يفوق ١٣٪)، ومن ٤٦,٠٪ إلى ٥٥,٧٪ في البيرة (أي بما يزيد عن ٩,٥٪) ومن ٣٢,٨٪ إلى ٤٥,١٪ في بيتونيا (أي بما يزيد عن ١٢٪). بالمقارنة لم تتجاوز، عام ٢٠٠٧، نسبة العاملين في مهن الطبقة الوسطى في محافظة القدس (وهي في غالبيتها الساحقة منطقة حضرية إذ كانت نسبة العاملين في الزراعة في المحافظة أقل من ١٪) ٢٥,٧٪ من مجموع العاملين في المحافظة، في حين بلغت نسبة الفئات العمالية المختلفة ٤٩٪ وشكل الحرفيون ٢٥,٣٪ من مجموع العاملين[٥٣].

التوسع الأكبر في الحجم النسبي للطبقة الوسطى (بشرائحها المتخلفة) كان في مدينة رام الله، وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة التمييز بين ما يعرف، في اللغة الماركسية، بالبرجوازية الصغيرة (أي أصحاب الرأسمال الصغير من الفلاحين الصغار وأصحاب الحوانيت، وأصحاب الورش الصغيرة والحرفيين الذين يملكون أدوات عملهم ويعملون لحسابهم الخاص) وبين الطبقة الوسطى التي نشأت، بشكل رئيس، مع الدولة الحديثة وما رافقها من مؤسسات تعليمية عامة وخاصة ودور نشر وإعلام واقتصاد سوق رأسمالي وبروز منظمات مجتمع مدني (من أحزاب سياسية واتحادات ونقابات وجمعيات حقوق إنسان ومؤسسات خيرية، ونواد). الطبقة الوسطى تتشكل من أصحاب الرأسمال الثقافي (أي من المتعلمين وأصحاب الاختصاص (كالأطباء، والمهندسين، والمعلمين، والممرضين وما شابه، والعاملين في المجال الفكري والثقافي والفني والتدريسي والإداري).

التمييز بين الطبقتين مهم بحكم الاختلاف في شروط وظروف عمل كلا منهما (من حيث الأجور، وساعات العمل وظروف العمل والإجازات المدفوعة والتأمينات وغيرها) من دون إغفال التباين بين شرائح كلا منهما. يتضح من هذا، إذا دققنا في نسبة الذين حصلوا على دبلوم متوسط فما هو أعلى، بين فئة «الفنيين والمختصين ومساعديهم والكتبة»، وهي الفئة المشكلة للجسم الأكبر من الطبقة الوسطى حيث بلغت هذه في أواخر عام ٢٠١٢ في الضفة الغربية ٦٠,١٪، في حين لم تتجاوز بين فئة عمال الخدمات والباعة ٧,٧٪، وبين الحرفيين ٤٪، وبين أصحاب المهن الأولية ٣,٤٪، والعمال المهرة ٥,٢٪ ومشغلو الآلات ٣,٤٪[٥٤].

٥٣. المصدر، السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج النهائية التعداد ٢٠٠٧، محافظة رام الله–البيرة. رام الله، حزيران، ٢٠٠٩.

٥٤. أنظر/ي:

Palestinian Central Bureau of Statistics, 2015. Labour Force Survey: (October December, 2014) Round, (Q4/2014). Press Report on the Labour Force Survey Results. Ramallah – Palestine(table, 28).

نسبة الارتفاع الأكبر في مكونات الطبقة الوسطى في المواقع الثلاثة (رام الله–البيرة–بيتونيا)، خلال الفترة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٧، كانت بين فئة المتخصصين والفنيين ومساعديهم، إذ ارتفعت من٢٨,١ ٪ إلى ٣٩,٧٪ في رام الله، ومن ٢٨,٢٪ إلى ٣٧,٦٪ في البيرة، ومن ٢٠,٥٪ إلى ٣١,٨٪ في بيتونيا. ويعود ذلك إلى التوسع الذي دخل على العاملين في حجم القطاع العام والقطاع الخاص الحديث. وحافظت الشريحة العليا من الطبقة الوسطى على حجمها النسبي (من مجموع العاملين)، مع زيادات طفيفة في المواقع الثلاث؛ كانت نسبتها الأعلى في مدينة رام الله إذ ارتفعت من ١٠,٢٪ في العام ١٩٩٧ إلى ١٢,٢٪ في العام ٢٠٠٧؛ وفي البيرة من ٩,٩٪ إلى ١١,٠٪، وفي بيتونيا من ٦,٣٪ إلى ٦,٦٪. وحافظت الشريحة الأدنى من الطبقة الوسطى على حجمها النسبي في المواقع الثلاث (ما بين ٦,٥٪ و ٨٪ من مجموع العاملين في العام ٢٠٠٧).

الزيادة في حجم الطبقة الوسطى في مجمع رام الله–البيرة–بيتونيا طالت الزيادة في الحجم العددي والحجم النسبي، فقد تضاعف الحجم العددي للفئتين العليا والوسطى من هذه الطبقة في رام الله (من ١٣٩٩ عام ١٩٩٧ إلى ٢٨٧١ عام ٢٠٠٧)، وكذلك في البيرة (من ١٧٢٢ إلى ٣٥٩٨ للسنوات ذاتها)، وتجاوزت الضعف في بيتونيا (من ٤٥١ إلى ١١٦٤). بالإجمالي ارتفع حجم هذه الشريحة من الطبقة الوسطى في تجمع رام الله–البيرة–بيتونيا من ٣٥٧٢ شخصا عام ١٩٩٧ إلى ٧٦٣٣ شخصا عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن يكون قد تجاوز ١٢ ألفافي العام ٢٠١٥. وإذا أضيف إلى هذه الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى يكون عدد المنتمين إلى الطبقة الوسطى عام ٢٠٠٧ في المواقع الثلاث (المتجاورة، بل والمتداخلة) ١١٦٨٨ شخصا. هذا يعني أن العدد قد لا يقل عن ٢٠ ألفا في العام ٢٠١٥، وهو حجم غير صغير إذا ما قيس بحجم سكان مجمع المواقع الثلاث، وبخاصة إذا ما أضيف إليه أعداد العاملين الأجانب في المؤسسات الدولية والسفارات والمنظمات غير الحكومية والزوار الأجانب للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية،ولعل هذا يفسر قدرة هذا العدد الكبير من المطاعم والمقاهي في رام الله على الاستمرار، وأحد المحركات الهامة للطفرة العمرانية فيها.

كما تشير معطيات التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٧ أن معظم الإناث العاملات في مجمع رام الله–البيرة–بيتونيا هن من الطبقة الوسطى (بشرائحها المختلفة)؛ فقد شكلن ٨٨٪ من مجمل النساء العاملات في مدينة رام الله، و ٨٦٪ من العاملات في البيرة، و ٨١٪ من العاملات في بيتونيا. كما أن نسبة مشاركة النساء في العمل في كل من هذه التجمعات هي أعلى بشكل ملحوظ من بقية الضفة والقطاع. ويعود ذلك إلى توفر فرص عمل أوسع للمرأة في القطاع

العام (وتحديدا في قطاعي التعليم والصحة) ولطبيعة أنشطة القطاع الخاص في هذا التجمع (حيث مقرات شركات هذا القطاع)، وتركزمقرات المنظمات الأهلية فيه، فقد شكلت النساء نحو ٢٧,٢٪ من مجمل العاملين في مدينة البيرة، و ٤٤,٧ ٪ من العاملين في مدينة رام الله، و٢٨,٨٪ في بيتونيا. النسبة الأعلى من النساء هن في الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى (من حيث شروط وأوضاع العمل) بحكم تمركز الجزء الأكبر من عملهن في المراتب الوسطى للسلم الوظيفي في القطاع العام وفي الشرائح الدنيا من القطاع الخاص الحديث (بنوك، واتصالات، وتأمين..). فقد شكلت الشريحة الوسطية، في عام ٢٠٠٧، نحو ٦٠٪ من مجموع العاملات في المواقع الثلاث، لكن حصة النساء في الوظائف الدنيا (مهام السكرتارية في القطاع العام والخاص) عادلت ضعف ما هي عليه في المعدل العام (للذكور والإناث) للمواقع الثلاث مما يشير إلى علاقة تراتبية ليس فقط بين شرائح الطبقة الوسطى، بل وأيضا وفق النوع الاجتماعي.

التشكيلات الحضرية الجديدة في المجتمع الفلسطيني كفر عقب- كنموذج

أباهر السقا*

* أستاذ علم اجتماع، دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية جامعة بيرزيت

1. كلمات مفتاحية:

Gentrification إحلال حيزي اجتماعي "برجزة الأحياء الفقيرة"، هندسة اجتماعية استعمارية، عمليات توسع غير منظمة، زحف عمراني، استراتيجيات الرقابة الاجتماعية/ الحيزية.

تهدف هذه الدراسة الى تمحص التغيرات الحضرية على البنى الحضرية الفلسطينية وأثر ذلك على ظهور تجمعات سكانية جديدة وتخليق شرائح سوسيو–اقتصادية جديدة.

2. مخلص:

تنطلق هذه الدراسة من التغيرات التي طرأت على الواقع الحضري الفلسطيني والمتمثلة ببروز ضواحي ومدن جديدة، و ذلك من خلال تحليل السياسات السوسيو–اقتصادية المرتبطة بسياسات التسكين، ومنح القوانين وسن التشريعات واعطاء الرخص/ أو البناء العشوائي، وعلاقتها بالتخطيط الحضري للسلطة الفلسطينية؛ وأثر السياسات الاستعمارية على رسم الفضاءات الاجتماعية و تخطيط الهندسة الاجتماعية الاستعمارية لمناطق المستعمرين الفلسطينيين. وفهم مفعول هذه التحولات على التجمعات المختلفة: تضخم هذه التجمعات وتغير ملامحها ويشمل ذلك عمليات ظهور شرائح و فئات وإحلالها محل أخرى؛ وفحص انتقال مجموعات سكانية إلى مناطق حضرية جديدة؛ إقصاء اقتصادي اجتماعي لمدن على حساب مدن أخرى؛ أو Gentrification إحلال حيزي اجتماعي «برجزة الأحياء الفقيرة».

3. مقاربة نظرية:

ترتكز مقاربة هذه الحالات سابقة الذكر إلى مقاربتين: تهتم الأولى بدراسة آليات تشكل التجمعات الحضرية وتاريخها وفهم التغيرات السوسيو–اقتصادية لهذه التجمعات واثر ذلك على إشغال الحيز الحضري وما يصاحبه من تشكل شرائح جديدة تعيد صياغة المكان. في حين تنطلق المقاربة الثانية من عمليات Gentrification أي إعادة إحلال حيزي اجتماعي «برجزة الأحياء الفقيرة» والتي بدء الاهتمام بها في السبعينات في الحقل الانجلوسكاسكونى[1] والتي اهتمت بعمليات التخطيط

١ GLASS, R., 1964, « Introduction », in Centre for Urban Studies (dir.), London, aspects of change, Londres, Macgibbon & Kee, p. XII-XLI ; SMITH, N., 1979, « Gentrification and capital : practice and ideology in Society Hill », Antipode, vol. 11, no 3, p. 24-35 ; SMITH, N., 1982, « Gentrification and uneven development », Economic Geography, vol. 58, no 2, p. 139-155 ; SMITH, N., 1992, « New city, new frontier : the Lower East Side as wild, wild West », in Sorkin, M. (dir.), Variations on a theme park : the new American city and the end of public space, New York, Hill and Wang, p. 61-93; SMITH, N., 1996, The New urban frontier: gentrification and the revanchist city, New York, Routledge, XX-262.

الحضري لأحياء مراكز المدن وما صاحبها من عمليات استبعاد شرائح فقيرة لصالح شرائح تنتمي إما إلى طبقات متوسطة أو طبقات عليا. سنقوم نحن باختيار المقاربة الأولى.

شهد المجتمع الفلسطيني في السياق المُستعمرى الفلسطيني العديد من التغيرات الحضرية؛ نتيجة لتطبيق سياسات اجتماعية اقتصادية لا ترتكز على التحديات الديموغرافية الناشئة عن عمليات التحضر السريع للمراكز الحضرية في فلسطين، و كنتيجة للوتيرة السريعة لنمو المناطق الجديدة، وتوسع الشريحة السكانية الشبابية وفق منظومة معايير استهلاكوية جديدة مرتبطة بسياسات يطغى عليها طابع الخصخصة وفق سياسة عقارية غير مستدامة. والكثير من التحديات الاجتماعية العمرانية وتحديدا تعدد أشكال التفاوت الاجتماعي والعمراني؛ والزحف العمراني وعمليات التوسع غير المنظم في العديد من المراكز الشبه حضرية. والعمليات المصاحبة لذلك والمتمثلة بنشوء الضواحي بشكل غير منظم، وتزايد الحجم المكاني للمدن كمدينة رام الله وتوسعها. وهيمنة المراكز على حساب التجمعات الحضرية الاخرى كنماذج رام الله ومدينة غزة وجعلهم مناطق جذب وطرد للمناطق والتي يزحف ابنائها الى هذه المدن والتي تؤدى إلى تطبيق لسياسات إقصاء اجتماعي شامل / اقتصادي ثقافي بنيوي واعية او غير واعية؛ و تفشى التفاوت على كل الأصعدة والذي ينتج عنها تعميم لحالة انكماش حضري. مما قد ينتج ظاهرة عمننة – عمان/ الأردن. اى "المدينة– الدولة". أو من خلال نشوء الضواحي أو الزحف العمراني.

ولذا تطمح الدراسة إلى تقصى بعض هذه التشكيلات الحضرية لفهم هذه التغيرات التي أثرت بدورها على العلاقات الاجتماعية في الفضاءات الاجتماعية، وفهم طبيعة التغيرات المحلية وعلاقتها بالتغيرات "الوطنية"؛ وفحص دور القطاعات العامة في ذلك، إما عن طريق غض النظر عن تنامى استثمارات القطاع الخاص في هذه الاحياء من خلال "الطفرة العقارية"، او انسجام سياساتي مع الرؤى النيوليبرالية المعولمة لإشغال الحيز الجغرافي الاجتماعي. حيث يغيب عن الحالة الفلسطينية سياسات اسكانات عامة تقوم بها السلطة الا على نطاق ضيق، مما يجعل موضوع الإحلال الحيزى الجغرافي اقل ملائمة لدراسة الواقع الحضري الفلسطيني؛ حيث لم تجرى على نطاقات واسعة عمليات احلال ساكنين جدد محل السكان الاصليين لا في كفر عقب ولا في رام الله التحتا ولا في القصبة بنابلس الخ، و لم يتم هدم عقارات قديمة إلا من قبل شركات خاصه ومالكين ولكن على نطاق ضيق؛ و لم تشهد عمليات تجديد للمباني القديمة والاستثمار فيها والذى بقى على مستوى محدود وذلك بسبب غياب التدخل الدولاتي في هذه العمليات؛ و لم يتم "تطهير المدن" كما جرى في اماكن اخرى في العالم، ولا حتى عمليات هدم لمباني بشكل مكثف أو بالأحرى منظم؛ بينما ما يحدث هو ظهور ضواحي جديدة بعضها تخلق

شرائح جديدة وأنماط استهلاكوية جديدة وأنماط معيشية مغايرة. او بروز احياء جديدة –ككفر عقب– والتي استقطبت و تستقطب ساكنين جدد بسبب تخطيط استعماري مرتبط بآليات و"مصوغات قانونية" تدفع بمجموعات كبيرة من السكان للانتقال للعيش في هذه المنطقة. وعليه فان هذه الدراسة ستهتم إذن بكفر عقب كحالة دراسية نمحص فيها هذه المقاربات بناء على دراسة ميدانية ومعاينة للواقع المعاش.

4. المنهجية

لقد قام بإجراء المقابلات باحثتان من جامعة بيزيت: ياسمين قعدان وسارة زهران، حيث تم إجراء عشرين مقابلة معمقة واتسمت المقابلات بالصعوبة البالغة بحيث تمّنع عدد لا بأس به من المبحوثين عن إجراء المقابلات وذلك على ما يبدو لأسباب تتعلق بالشك وبالخوف والذى يعتبر سمة أساسية للعيش في كفر عقب. وقد تم اختيار عينة ممثلة عن شرائح اجتماعية مختلفة كالمقاولين، و أعضاء من المجالس المحلية، وممثلين عن مؤسسات اهلية ونشطاء سياسيين ومواطنين وتجار.

5. كفر عقب: نبذة سيوسيو-تاريخية

قرية كفر عقب، هي احدى قرى محافظة القدس والتي تقع شمالها، يحدها من الشرق رافات، ومن الشمال البيرة، أما الغرب فهو لرافات وقلنديا، والجنوب للرام وقلنديا ومخيم قلنديا. تأسس مجلس قروي كفر عقب سنة ١٩٩٦. سميت بهذا الاسم نسبة لشخص يدعى «كفير» مر في البلدة فترة العهد العثماني، ومكث عند بئر الماء الموجود فيها، وكلمة عقب أتت من «عَقبَ» أي بقي في المنطقة، ثم حرفت الكلمة لتصبح «كفر عقب». تحتوي كفر عقب على مجموعة من الاثار في البلدة القديمة، كما تتوفر فيها مجموعة من المراكز الصحية، والمدارس التعليمية. يعتمد القطاع الاقتصادي فيها بشكل كبير على سوق العمل «الاسرائيلي» حيث يمثل ٥٠٪ من القوى العاملة، وباقي القوى العاملة تتوزع على قطاع الزراعة والخدمات، والصناعة، والوظائف الحكومية والخاصة.[٢]

تفتقر كفر عقب إلى الخدمات المقدمة للسكان، وخاصةً من ناحية النظافة؛ حيث تملأ النفايات الشوارع، كما أن الشوارع لا يتم تعبيدها، والغبار يملأ المكان معرضاً السكان لمشاكل صحية كثيرة، بالإضافة لذلك يواجه سكان كفر عقب إشكاليات عديدة في الحصول على هواتف

٢ . معهد الابحاث التطبيقية "أريج" القدس، دليل كفر عقب، القدس، ٢٠١٢، ص١–٧.

أرضية من شركة «بيزك» التي لا تولي أي اهتمام للمنطقة، ويمنع على السكان من أخذ خطوط من شركة الاتصالات الفلسطينية[٣].

اضافةً على ما سبق وبما يخص جيوسياسية كفر عقب، فان جميع أراضيها البالغ مساحتها ٦,٦٦٥ دونم، تخضع لسيطرة بلدية القدس بحكم موقعها داخل نفوذ البلدية، وبحسب اتفاقية اوسلو التي تم تقسيم مناطق الضفة الغربية فيها الي (أ–ب–ج) لم تخضع كفر عقب لهذا التصنيف، بل بقيت على ما كانت عليه قبل توقيع الاتفاقية، تخضع لمنطقة نفوذ بلدية القدس. تعرضت الالاف من دونمات الاراضي في كفر عقب للمصادرات الاسرائيلية بهدف بناء المستوطنات على أراضي القرية بحيث صادرت ما يقارب ٣٠٪ من مساحة القرية الكلية لصالح «مستوطنة كوخاف يعقوف– عبير يعقوب»، وما زالت المخططات الاسرائيلية تستهدف مصادرة الأراضي وهدم منازل السكان لصالح توسيع هذه المستوطنة المقامة على أراضي القرية.[٤] وغير الأراضي المصادرة فقد قام جدار الفصل الذي أقامته اسرائيل في بداية الانتفاضة الثانية الى فصل كفر عقب ومخيم اللاجئين شعفاط كحالتين شاذتين عن بقية اجزاء مدينة القدس، على الرغم من وجودهما داخل منطقة نفوذ البلدية.[٥]

6. دراسات سابقة عن كفر عقب

نختار هنا مجموعة من الدراسات التي تناولت كفر عقب في السنوات الأخيرة؛ فيقدم لنا خمايسي تتبعاً وتحليلاً من خلال دراسته لوضع التحول الحضري للقدس، والذي يرى انه بدأ بعد عام ١٩٩١، حيث يشير الى انه بدأت معه عملية ضبط دخول الفلسطينيين من الضفة الغربية اليها. وقد تعمق هذا الضبط سنة ١٩٩٣ مع اقامة حواجز التفتيش العسكرية على مشارف القدس، وهو ما خلق حالة من الاغلاق على القدس، وساهم في اضعاف التطور الحضري للمدينة، خصوصاً وانه واكب تطبيق سياسات ديموغرافية وتخطيطية وجغرافية من قبل ما يسمى ببلدية القدس والحكومة «الاسرائيلية»، اللتان سعتا الى ضبط التطور الحضري للقدس وتخطيطها على أساس انشاء أحياء صغيرة غير متواصلة، بحيث لا يمكن ان تتحول الى مركز حضري فلسطيني مهم يستقطب فعاليات ووظائف بلدية أو قطرية[٦]. ومن ذلك أن التحول الحضري للمحيط المقدسي قد أصابه نوع من حالات التشوه الحضري في توسعه بحيث لم ترافقه عملية تصنيع أو

٣. أبو غنام، ميساء، كفر عقب: بلدية الاحتلال تفتح عين الجباية وتغلق عين الرعاية، من موقع http://www.alhayat.ps
٤. معهد الابحاث التطبيقية "أريج" القدس، مرجع سابق، ص ١٤– ١٦.
٥. الريماوي، أحمد، بيت المقدس وجدار الفصل العنصري، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، من موقع http://www.alzaytouna.net
٦. خمايسي، راسم، اعادة تشكيل المحيط الحضري المقدسي "قلب الدولة"، مجلة حوليات القدس، عدد ١٦، ٢٠١٣، ص ٤١.

تغيير وظائفي ثم ان عملية التحضر هذه لم ترافقها عملية تمدن؛ اذ اندمجت القرى داخل التوسع الحضري وساهمت في تشكيله. لقد خلق غياب عملية التمدين المرافقة لعملية التحضر وغياب المؤسسات البلدية والقطرية «الاسرائيلية» الموجهة من اجل تطبيق هذه العمليات وموفرة لها البني التحتية لإنجازها، وخلق حالة مميزة من التحضر الفيزيائي الذي يعتمد في توفير السكن بالأساس على البناء الذاتي الذي يمكن توفيره على أراضي خاصة نظراً لأن الأراضي العامة الواسعة خضعت للسيطرة الاسرائيلية وخصصتها لإقامة مستوطنات يهودية أو لمناطق خضراء ممنوعة البناء، وذلك لمنع تواصل حضري عربي فلسطيني[٧].

ويضيف خمايسى أن المساحات التي بقي مسموح للفلسطينيين بالبناء فيها لا تتعدى نسبة ١٣٪ مع التنويه الى أسعارها المرتفعة جداً ايضا، وكذلك صعوبة الحصول على تصاريح من قبل السلطات الاسرائيلية[٨]. كما أن «المساحة المتوافرة للسكن للفرد الواحد في الاحياء اليهودية تصل الى ٢٠ متراً مربعاً، مقابل ١١ متراً مربعاً في الأحياء الفلسطينية[٩]». ولقد ساهم إغلاق القدس أمام الهجرة اليها وتوطن الفعاليات الاقتصادية الفلسطينية بها الى زيادة الطلب على السكن في الرام وبير نبالا وكفر عقب ورام الله والبيرة، بحيث تم تحويل منطقة كفر عقب الواقعة بين حدود قلنديا وحدود البيرة الى خارج جدار الفصل العنصري، ولكنها بقيت تابعة لبلدية القدس. ورغم انها ما زالت رسمياً داخل حدود القدس الا انها أصبحت طلباً للمستثمرين، حيث يستثمرون ببناء وحدات سكنية ومحلات تجارية خارج حدود القدس وحدود رام الله بحسب الجدار مقابل التأقلم الحيزي هذا، ولكن ساهم غياب الحكم المركزي والمحلي الموجه والمنظم في خلق مورفولوجيا حضرية غير منظمة وعشوائية[١٠].

كفر عقب التي تتبع ادارياً لبلدية الاستعمار في القدس المحتلة هي من الاحياء المقدسية التي اخرجها خارج القدس عن طريق بنائه جدار الفصل، فبالإضافة لنقطة التحول التي تم ذكرها بدايةً، فان اقامة جدار الفصل في ٢٠٠٣ قد خلق هذا التوسع او التوجه نحو اتخاذها مسكناً للمقدسيين. ومع أنها أخرجت من حدود «القدس الجدارية»، وأصبحت في حساب التقسيم «الضفي المقابل للجدار»، إلا أنها ما زالت تتبع لبلدية القدس.

٧. خمايسي، راسم، مرجع سابق، ص ٤١.
٨. الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية للأراضي الفلسطينية المحتلة، القدس الشرقية "مخاوف رئيسية ازاء الاوضاع الانسانية"، تقرير خاص، اذار ٢٠١١، ص ٩.
٩. عليان، نسرين واخريات، تأثير سياسة الفقر على الوضع الاقتصادي في القدس الشرقية، تر. تواصل للترجمة والتعريب، جمعية حقوق المواطن في اسرائيل، أيار ٢٠١٢، ص ٢.
١٠. خمايسي، راسم، مرجع سابق، ص ٤٦–٤٧.

استغلت دولة الاستعمار «اسرائيل» المبررات الامنية التي ادعت بانها سبباً لإقامة جدار الفصل لتعزيز سياسة سحب الهويات المقدسية للمقدسين الذين لم يستطيعوا اثبات اقامتهم وارتباطهم بالقدس، وبقاء كفر عقب تابعة لبلدية القدس سمحت للعديد من المقدسيين بالسكن فيها، مقابل دفع ضريبة الأرنونا «ضريبة الأملاك» لإثبات ارتباطهم بهوياتهم المقدسية. بالإضافة لسياسة سحب الهويات فان اسرائيل تمنع لم شمل الفلسطينيين من سكان الضفة مع عائلاتهم المقدسية، فيضطر هؤلاء الى النزوح الى كفر عقب، فهي تقع على الجانب «الضفي» من الجدار؛ ما يسمح لسكان الضفة بالمكوث فيها من جانب، ويدفع ساكنوها ضريبة الارنونا ما يسمح للمقدسيين ب»إثبات الإقامة» في حدود بلدية القدس الاحتلالية من جانب اخر[١١]، ولكنها فعلياً لا تتمتع بأية خدمات تذكر من بلدية الاحتلال، سوى القطا ع التعليمي فيها[١٢]. فيما يخص التعليم وعلاقته بالبلدية، ففي كفر عقب يوجد مدرستان تابعتان لبلدية القدس ومدرستان تابعتان لوزارة التعليم الفلسطيني وأربعة مدارس خاصة[١٣].

أما فيما يخص المساكن وعلاقة البلدية فيها؛ فان بلدية الاحتلال لا تقوم بدورها في التخطيط والاشراف على الاراضي ومسحها، وحالتها سواء كانت قابلة للبناء أم خضراء، ولا تهتم بابتعاد المباني عن بعضها، أو ابتعاد المباني بمسافة عن الشارع، الامر الذي خلق حالة من الفوضى، فترى البنايات العالية المكتظة والنوافذ التي تطل على غرف العمارات المجاورة، ما افقد السكان خصوصيتهم. مع عدم ضمان جودة المبنى، فكل ذلك مرتبط بضمير المقاول. كما أن التملك في هذه المنطقة يتم من خلال التنازل عند كاتب عدل دون وجود طابو يضمن حق المتملك للعمار[١٤].

فوضى البنايات والعشوائيات العمرانية التي ذكرت سابقاً؛ تأتي في اطار انتشار ظاهرة البناء «غير القانوني» بفعل ارتفا ع أسعار الايجار في القدس، وتقلص مساحات الأراضي، وصعوبة أخذ تصاريح للبناء للفلسطينيين من بلدية القدس، فان عدد الرخص الممنوحة سنوياً لا يلبي احتياجات السكن، وتفيد المنظمة الاسرائيلية « عير عميم» أن النمو السكاني في صفوف الفلسطينيين في القدس الشرقية يتطلب بناء ١٥٠٠ وحدة سكنية كل عام. بالرغم من ذلك لا تتم المصادقة سوى على ٤٠٠ وحدة سكنية جديدة، وهو امر يحتم عنه فجوة تقدر بحوالي ١٠٠٠ وحدة سكنية سنوياً ما بين الاحتياجات السكنية، وبين البناء القانوني. ومن ذلك فان ٣٢٪ من مجموع المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية بنيت خلافاً للمتطلبات الاسرائيلية لتقسيم الأراضي[١٥].

١١. ميساء، غنام، مرجع سابق.
١٢. المركز الفلسطيني للإعلام ، كفر عقب، نموذج صارخ لتهجير المقدسيين، تقرير،جريدة القدس، اكتوبر ٢٠١٣.
١٣. معهد الأبحاث التطبيقية "أريج"، دليل كفر عقب، القدس، ٢٠١٢، ص ٨.
١٤. أبو غنام ميساء، كفر عقب، بلدية الاحتلال تفتح عين الجباية وتغلق عين الرعاية، جريدة الحياة الجديدة.
١٥. الامم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية للأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، ص ٣٠–٣٥.

يورد مكتب تنسيق الشؤون الانسانية للأراضي الفلسطينية المحتلة» اوشوا» والذي يتبع للأمم المتحدة ما يلي عن ظاهرة البناء «غير القانوني «لا توجد معلومات موثقة حول مدى اتساع ظاهرة البناء «غير القانوني» حالياً. وتوحي القصص التي يرويها الناس أن تراجعاً طرأ في السنوات الأخيرة على البناء «غير القانوني» في أجزاء كبيرة من القدس الشرقية بسبب التطبيق الصارم للقوانين على يد السلطات الاسرائيلية. بالرغم من ذلك ما زال البناء غير المرخص منتشراً على نطاق واسع في مناطق أخرى مثل كفر عقب، حيث يتوفر الحد الادنى من خدمات البلدية والاشراف»[١٦]. وتطرح رؤية دراسة هذا المكتب بان البناء «غير القانوني» يمثل احدى استراتيجيات المواجهة التي تبناها الفلسطينيون في مواجهة أزمة الاسكان في القدس الشرقية[١٧].

لم يتم تعداد السكان والمساكن لكفر عقب من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام ٢٠٠٧ ، الا انه وجد بان عدد سكان كفر عقب وصل الى ١٤,٣١٥ في عام ٢٠١٠ بحسب الاحصاء المركزي الاسرائيلي[١٨]. ويظهر لنا من مصادر اهلية ان الارقام التي يقدمها مثلا مسؤول في المجلس القروى ب ١٨ الف حسب الاحصاء المركزي، و٧٠ الف حسب احصاءات المجلس القروي. وهذا يعنى ان عملية التسجيل والتي هي كما هو معروف شان دولاتي بالمعنى البورديزانيى له علاقة باحتكار الرساميل المعلوماتية والذي غير متوفر للسطلة الفلسطينية ولا لأى سلطة محلية اخرى. وبالإضافة لوضع المساكن والبناء العشوائي "غير القانوني" تعاني كفر عقب من قلة تصاريح من نوع اخر، بحيث تعرقل البلدية حصول المجلس القروي لكفر عقب على تصاريح لإقامة مكبات للنفايات، مما نتج عن ذلك تراكم للنفايات بين العمارات في كفر عقب، وأصبحت تهدد البيئة الصحية لساكني كفر عقب[١٩].

١٦. الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية للأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، ص ٣٦.
١٧. الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية للأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، ص ٣٦.
١٨. معهد الابحاث التطبيقية "أريج"، مرجع سابق، ص ٧.
١٩. معهد الأبحاث التطبيقية" أريج"، مرجع سابق، ص ١٣.

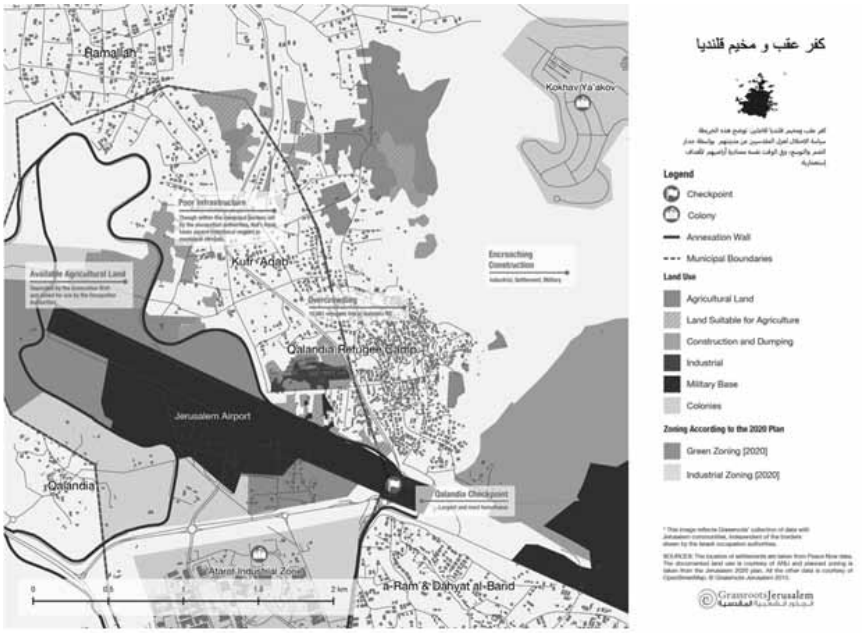

خريطة 1: موقع وحدود قرية كفر عقب

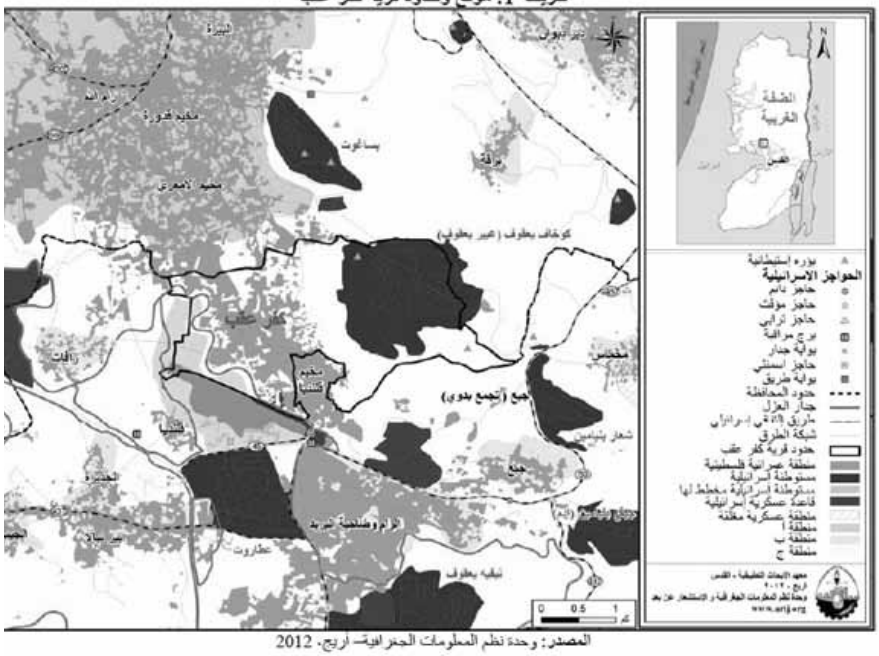

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية- اريج، 2012

7. ممارسات تمييزية استعمارية

يرتبط الحيز بشقيه الجغرافي/ الاجتماعي كمكان للرقابة والسيطرة بامتياز، وهو كما يراه لوفيفر LEFEBVRE [٢٠] أن الفضاء الاجتماعي أداة للتفكير مثلما هو كذلك بالفعل؛ ووسيلة للإنتاج والمراقبة، وبالتالي مجالا للهيمنة والنفوذ. فالفضاء الاجتماعي ليس مجرد وعاء غير متمايز او «ديكور محايد» للأحداث المتراكمة في الحياة الاجتماعية، ولكنه ايضا منتج للمجتمع ويشكل جميع العلاقات الاجتماعية بمختلف ابعادها الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية ولكنه بنفس المقدار «مكان لإنتاج الاجتماعي نفسه».بمنطق كاستلز CASTELLS [٢١]. وكما هو معروف فانه ايضا مجال حيوي لخطاب السلطة والهيمنة.بمنطق فوكو Foucoult حيث يرى أن التغيرات الطبوغرافية والمعمارية ما هي إلا اشكال استبطانيه للمهيمن عليهم وعملية لتشكيل فضاءاتهم والتي توضح التمثلات السلطوية وأدوات سيطرتها. وجغرافيا كما يقول ايف لاكوست LACOSTE "فان الجغرافيا تصلح أولا لإقامة الحرب»[٢٢]. وفى نفس السياق ترى دانيال لوشاك [٢٣]LOCHAK " أن السيطرة على الفضاء تشمل الرقابة على السكان الشاغلين للفضاء والعكس صحيح أيضا، أي أن عملية السيطرة على الناس لا تتطلب بالضرورة السيطرة الكاملة على الفضاء". هذه المقاربات المزدوجة تفسر الدور المركزي الذى يمثله الفضاء في استراتيجيات الرقابة الاجتماعية.

وفى حالتنا الدراسية لمجتمع مُسَتعمر يخضع للوضعية الاستعمارية[٢٤] والتي يجب أن تدرس برأينا كجزء من ما يمكن تسميته "بالظاهرة الاستعمارية" والتي لنا أن نستعير تعبير مارسل موس MAUSS [٢٥] لتوصيفها "كظاهرة كلية" من أجل تشخيص الحالة الفلسطينية. حيث انه من طبيعة المشروع الاستعماري السيطرة على الحيز وعلى شاغليه؛ و يجب التذكير بأن الاستعمار نفسه ببساطة بالغة يعنى الهيمنة المكانية، والتي تأتي في عدة صور منها: السيطرة على أراضي كبيرة في الفضاء الحضري للمدن التي تنظمها السلطة الاستعمارية، وكذلك تنظيم الضوابط وفقا لمبدأين أساسيين: مبدأ التمييز "العرقي" والذي يرتبط بمبدأ قمعي، مبدا التخفيف والذى له

٢٠. LEFEBVRE (H.), La Production de l'espace, Anthropos, Paris, pp. 88-89, 1974.

٢١.CASTELLS (M.), Lo question urbaine, Paris Maspero, 1972 .

٢٢. LACOSTE (Y.), La géographie, ça sert d›abord à faire la guerre, Petite Coll. Maspero, Paris 1976.

٢٣. LOCHAK, (D)., « Espace et Contrôle Sociale », dans chevalier J, centre Periphitia Territoira,CURAPP, paris, PUF , 1979, p170.

٢٤.BALANDIER (G.), "La situation coloniale. Approche théorique". EXTRAITS. Cahiers internationaux de sociologie, vol. 110, janvier-juin 2001, pp. 9-29. Paris: Les Presses universitaires de France.

٢٥.MAUSS (M.), , Œuvres, T. III : Cohésion sociale et divisions de la sociologie, Paris, Minuit,1969, Sociologie et anthropologie, Paris, PUF.

تعبيرات وظيفية في المدن كما يقول إيمي سيزار[٢٦] في السياق بحالة مشابهة عن جزر المارتينيك « لقد رأينا أول دركي فرنسي قبل أن نرى الضمان الاجتماعي». وكما حدث في مناطق مستعمرة سابقا[٢٧] في أفريقيا وآسيا وأميركا الجنوبية- انظر مثلا دراسات عن دور الاستعمار في التخطيط لساكني المغرب حضريا إبان الفترة الاستعمارية[٢٨]؛ فنجد أن هذه الممارسات «الإسرائيلية» سبقتها نماذج مستعمرية أخرى. وبرأينا يجب أن تنطلق الدراسات الفلسطينية الى فضاءات المقارنة لكي نخرج مما درج تسميته «بالاستثنائية الفلسطينية» مما يؤسس لضرورة استحضار التجارب الاستعمارية الاخرى في العالم مما يسقط نزعة المحلية أولا ويفتح افاق الدراسات حول السياق الفلسطيني كسياق استعماري ثانيا.

ولنا ان نستذكر هنا ما قاله فانون Fanon للتذكير بالفروقات بين مناطق المستعمرين ومناطق المستعَمرين وان اختلفت ملامحها الزماكانية إلى أنها تبقى مقاربة مؤسسة لفهم الآليات التي تفصل مناطق المستعمرين والمستعمرين حيث يقول فانون: " تتعارض هاتين المنطقتين والتي تخضع لمبدأ الإقصاء المتبادل: فليس هناك مصالحة ممكنة، حيث ان مدينة المستعمرين تختلف من حيث الفروقات بين الحجر والحديد..، إنها مدينة مضاءة تعج بالأسفلت... شوارع مدينتهم نظيفة، على نحو سلس، دون ثقوب و هي مدينة المتخمين الكسولين ذوى البطون الممتلئة... مدينة البيض الأجانب. أما مدينة المستعمر فهي قرية زنجية و مكان غير طبيعي يعج برجال سيئ السمعة الناس مكدسين في صناديق فوق بعضهم البعض يموتون هناك مدينة للجياع، محرومة من الخبز، واللحوم، والأحذية، والفحم، وتعيش على اضواء خافتة... مدينة المستعمر مصممة لتكون راكعة....[٢٩].»

هذه الصورة الفانونية ليست بالضرورة مطابقة للتشكيلات الحضرية الفلسطينية؛ حيث ان الاقتصاد الفلسطيني سواء الذى كان مطبقا قبل اتفاقية اوسلو أو تلك التي تلتها باتفاقية باريس الاقتصادية؛ ومعها افرازاتها المعمارية الحضرية التي انتجت أشكالا تشبه الحالات المستعمرية التي يسرد عنها فانون في بعض المخيمات وبعض الضواحي الفقيرة الفلسطينية؛ ولكنها أيضا انتجت أشكالاً استعمارية «حداثية» تعيد انتاج معمارية المستعمر وتستخدم انماط بنائه وادواته؛ ولنا ان نستذكر هنا الضواحي الجديدة التي يبنيها الفلسطينيين كضاحية الدبلوماسيين الفلسطينيين المتاخمة لحى الطيرة برام الله والتي تظهر للعين المجردة كمستوطنة «اسرائيلية» من ناحية معمارية وكذلك

٢٦. CESAIRE, (A.), Discours sur le colonialisme, Paris, Présence africaine, 1955.

٢٧. للاستزادة انظر Rey (N.), Lakou et Ghetto – Les quartiers périphériques aux Antilles françaises, L›Harmattan, 2001.

٢٨. Naciri (M.), (Pouvoir de commandement, espace rural et modernisation au Maroc, in BATAILLON (C.) et autres, Etat, pouvoir et espace dans le Tiers Monde, P.U.F., Coll. IEDES, 1977.

٢٩. Franz)F.), œuvres, la découverte, 2012.

طريقة تربعها على الحيز المرتفع وشكل البناء وبل حتى التقسيمات الفراغية؛ مما يدفعنا للاعتقاد أن تخيلات فانون عن ولع المستعمرين بالمستعمر وممارسات لبعض الفلسطينيين كمستمعرين بتقمص شخصية المستعمر ومعماره وانماط استهلاكه[٣٠] حتى يظهر لنا في حالتنا الدراسية انه يحمل صفة مضخمة في الحالة الاستعمارية الفلسطينية ويعيد إنتاج الهيمنة الاستعمارية من خلال الاشكال الهندسية الجديدة في الحيزات المكانية للمُستعمَرين. وتظهر لنا كأشكال لهندسة المكان سلطوياً، ويعيد انتاج الهيمنة الاستعمارية من خلال استحضار هذه الاشكال التصميمية والتي تؤدى غرض فرض الرقابة على المكان الفلسطيني المستعمر قبل الاستعمار الصهيوني في الشوارع والحواجز والمستعمرات وكذلك عبر آليات الاستيطان للمستعمرين أنفسهم.

8. الهندسة الاجتماعية «القانونية» الاستعمارية تصنع كفر عقب

تعمل دولة الاستعمار منذ سنوات طويلة على تفريغ المدينة من سكانها الأصليين واستبدالها بالمستعمرين بأنواعهم المختلفة وبذرائع مختلفة حيث فقد ألاف الفلسطينيين المقدسيين حق «إقامتهم في القدس»، بفعل تخطيط «الإسرائيليين» بما يخص الحدود الإدارية للقدس، والتي تعتبر جزءاً من «دولة» إسرائيل»، وعليه يكون الفلسطينيون المقيمون في ضواحي القدس فاقدي حق الإقامة كما هو حال باقي المقدسيين المقيمين في المحافظات الفلسطينية الأخرى. لا زالت المعلومات عن مصادرة والغاء البطاقات المقدسية مستمدة بشكل أساسي على ما يتم الاعلان عليه من «وزارة الداخلية الاسرائيلية»، والتي تشير الى مصادرة ١٤,٢٣٣ بطاقة في الفترة ما بين عام ١٩٦٧– ٢٠١١، وذلك تبعاً لهوية رب الأسرة، بالتالي عدد الأفراد الذين يتبعون في العائلة لرب الأسرة والذين فقدوا هوياتهم أعلى من هذا الرقم بكثير.[٣١]

٣٠. Fanon (F.),Peau noire, masques blancs. - Paris : Seuil, 1952.

٣١. – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الاحصائي السنوي، رام الله، رقم ١٤، ٢٠١٢، ص ٢٠٣–٢٠٤.

عدد بطاقات الهوية المقدسية المصادرة حسب السنة*، 1993-2011
Number of Confiscated Jerusalemites' Ids by year, 1993-2011

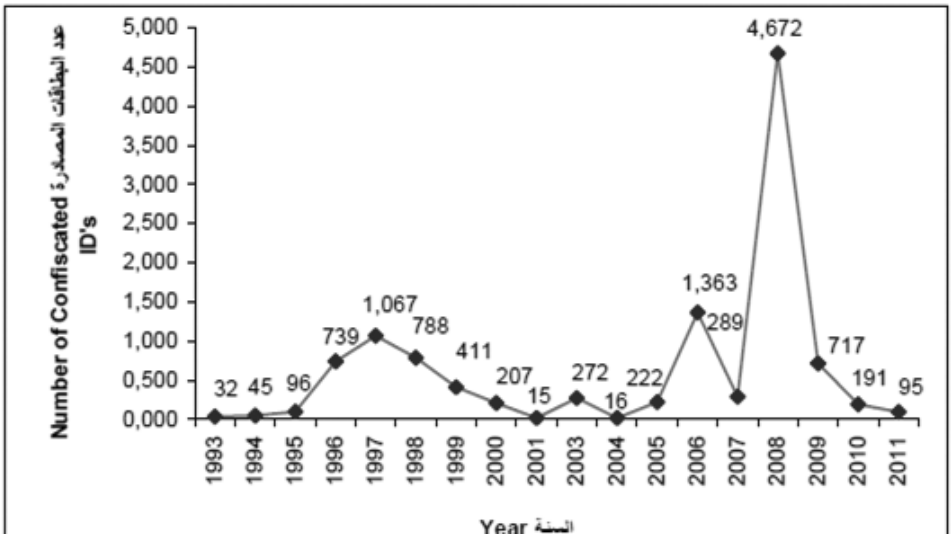

عدد بطاقات الهوية المقدسية المصادرة، 1967-2011
Number of Confiscated Jerusalemites ID's, 1967-2011

Year	عدد الحالات Number of Cases	السنة
1967-1976	1,442	1976-1967
1977-1986	1,405	1986-1977
1987-1996	1,061	1996-1987
1997-2006	4,361	2006-1997
2007	289	2007
2008	4,672	2008
2009	717	2009
2010	191	2010
2011	95	2011
Total	**14,233**	المجموع

9. منطقة جذب استثمارية: بين تخطيط استعماري وعدم تدخل من قبل السلطة الفلسطينية

كفر عقب التي تعتبر منطقة قروية، حيث تسمى المنطقة قرية ولها رسميا مجلس قروى في حين أن لا شيء يربط المكان بالقرية الفلسطينية؛ وهذا التشوه الاستعماري ينسحب على الكثير من القرى الفلسطينية والتي تحولت الى مناطق شبه حضرية، والتي تختزل فيها القرية الى شقها الثقافي في حين لا ينسجم هذا مع مشهدها الفيزيائي/ الجغرافي الطوبغرافي، فقد تشوهت القرية وأصبحت مكان شبه حضري؛ وما تبقى من القرية هو «المحافظة الاجتماعية»؛ في حين يطغى طابع المعمار الحضري الحديث على التقسيمات الحضرية الفراغية الاشغالية لها؛ بحيث لم تعد تنتج القرية الفلسطينية لا مزروعات ولا مواشي إلا على نطاق ضيق، وتتطبع الانماط الاستهلاكية فيها بالأنماط الحضرية وهذا ينسجم مع ما أسموه كل من صالح عبد الجواد وساري حنفي «بالسوسيايد الشامل» أو التدمير الشامل[٣٢].

10.طفرة عقارية عشوائية

لفحص أسباب هذه الطفرة العقارية سألنا مجموعة من المقاولين عن ذلك فكانت إجابتهم على النحو التالي: حيث يحدثنا السيد محمود دياب[٣٣] عن الاستثمار في كفر عقب فيقول:» من ناحية استثمارية لا يو جد مصاريف ضخمة مثل الاستثمارات.بمكان آخر، يعني مثلا تدفع ضريبة للماء واوراق اخرى تخص المجلس، ولكن المربح في الاستثمار هو أنك تستطيع بناء طوابق متعددة وفيها عدد كبير من الشقق، المشكلة الوحيدة ان الناس تقسط المبالغ على خمس سنوات او اكثر واحيانا يشعر المستثمر انه يبيع في الهواء». ويشاطره الرأي السيد سمير فيالة[٣٤] ويضيف عند سؤالنا له من يحدد عدد الطوابق والمساحات للبناء؟ فيقول» صاحب الأرض، ممكن ان تصل الطوابق في كفر عقب ل ١٧–١٨ طابق، ولكن ذوقاً واحتراماً وعرفا... وعادة نبتعد عن الشارع أو بين المناطق السكنية، ولكن لا أحد يحدد أو يفرض على صاحب الأرض أن يبتعد

٣٢. للمزيد انظر دراسات كل من صالح عبد الجواد، وساري حنفي، يعرف عبد الجواد مصطلح سوسيوسايد بانه تعبير على وزن مصطلح جينوسايد الذي يعني الإبادة الجماعية، بحكم أن للجينوسايد والسوسيوسايد هدف واحد رغم اختلاف الأساليب، وهو التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو عرقية أو دينية. غير أنه في حين يمارس العنف والقتل على نطاق واسع وشامل خلال الجينوسايد، فإن الإسرائيليين يستخدمون العنف بشكل مدروس وضمن منظومة متكاملة من الإجراءات والسياسات التي تحدث آثارا فعالة وبعيدة المدى لإعاقة التطور والنمو الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني، للاستزادة انظر التّدمير الشّامل للمُجتمع «السّوسيو سايد»، في ندوة عقدت برام الله بعنوان التدمير الشامل للمجتمع الفلسطيني "السّوسيو سايد»، مركز خليل السكاكيني بتاريخ ٢٠١٥/٠٤/٢٨. وانظر ايضا ساري حنفي – التطهير المكاني، محاولة جديدة لفهم استراتيجيات المشروع الكولونيالي الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٣٦٠، ٢٠٠٩.

٣٣. مقابلة مع محمود دياب، مقاول اسكانات، اجريت المقابلة معه بتاريخ ٠١ اب ٢٠١٥.

٣٤. مقابلة مع سمير خيري فيالة، اجريت المقابلة معه بتاريخ ١ اب ٢٠١٥.

في مخطط البناء عن الشارع أو العمارات المجاورة، و كما يلاحظ فمجموعة كبيرة من العمارات بنيت على حد الشارع ». وعند سؤالنا له تقنيا عن بعض الملامح المعمارية والفراغية فأجابنا عن عدد الشقق في الطابق: « لا أحد يحدد ذلك أيضاً، ولكن في النهاية أنت تملك سلعة، ويجب تقديم السلعة الافضل للمقدسيين، بالتالي ان أملك أكبر سعر شقق ولكن لا أبيع أي نوعية بل للأفضل، هناك ناس تنزعج من طريقة البيع، وانا لا أبيع لأي شخص، كما أني أضع شروطاً صارمة على المستأجر، لان في كفر عقب لا يوجد قانون او قضاء يحقق لي اي حق علي أنا ان اضع شروطي الخاصة لتربيطه ولذا يجب اختيار الناس».

وعن الضمانات اللازمة للاستثمار العقاري فيقول لنا عن رؤيته: « نستخدم الشيكات، والتي قد تصل لعشر سنوات. ولكن الضمانات هي على » تساهيل المولى » قد تصل الشيكات لعشر سنين لان حجم العرض كبير والزبون صار يتدلل، لان هذا السوق فيه منافسة عالي، فانا مثلا لا اطلب دفعة اولى. وبدون ذلك غير ممكن. الكل يعيش حياة مغامرة في كفر عقب. والشقة تبقى باسمي حتى يسدد قيمة اخر شيك. ولكن ممكن أن يسدد أول شيكات وبعدها يتوقف عن

الدفع، ويبقى فيها، ولا قانون يستطيع ان يخرجه من البيت لأن البيت له «حرمة» بالتالي اغلب المقاولين يلجؤون للبلطجة».

يتضح من إجابات عدد من المبحوثين أن كفر عقب أصبحت منطقة جذابة للاستثمار حيث يفضل مثلا السيد فيالة كمقاول الاستثمار في كفر عقب: « لان السلطة تشاركك في كل شيء. يعني بقطعة الأرض مثلا تحدد ٣٦٪ من مساحة الارض بناء، وفقط اربع طوابق يعني اذا العمارة فيها ٨ طوابق يجب أن ابيع الشقة الواحدة بقيمة ٤٠٠٠٠٠ دولار حتى تمشي معي اذا كنت قد اشتريت الارض.مليون دولار كحال اسعار قطع الاراضي في رام الله اليوم».

وعند سؤالنا احد المسئولين في المجلس القروى السيد راشد بركات[٣٥] عن سبب ارتفاع نسبة الاستثمارات في كفر عقب؟ يخبرنا:

«أن الاستثمار فيها مربح فهو بدون ترخيص. وبدون اذن حفر وبدون استشارة الجيران ولا أحد يتدخل وحتى الجيران أنفسهم لا يعترضوا على اي انتهاكات. لا يوجد قانون يحكم المباني ولا يهم عندهم حتى سلامة المواطنين. وبعد أن تصيبهم المصيبة يلجؤون للمجلس مع أن في البداية المستأجر أو المشتري لا يسأل صاحب الملك حتى ان كانت أوراقه قانونية».

وللاستزادة أكثر سألنا عضو المجلس القروي السيد اشرف ثبته[٣٦] عن ماهية القوانين التي تحكم البناء والاستثمار من قبل المقاولين في كفر عقب فأجابنا «لا يوجد قانون، ولا اجراءات قانونية، وكما قلت لا يوجد أبنية حسب القانون، كلها مخالفة». ثم استطردنا بالسؤال إذن لماذا يقوم الناس بشراء شقق بكفر عقب؟ ما هو مصدر حماية املاكهم بشكل قانوني؟ ما هي الاجراءات لشراء اي شقة؟ فيضيف « لا يوجد طابو في كفر عقب، فقد يوجد وكالة دورية مصدقة من كاتب عدل، وكاتب العدل في هذه الحالة « فقط إسرائيلي»، الناس تقوم بالشراء نظرا لأن الأسعار رخيصة مقابل أسعار الاستئجار في القدس التي تصل الى ٢٠٠ الف و ٣٠٠ الف، وكما قال المثل « قال شو جابرك على المر، الا الامر منه»، في كفر عقب يستطيع الناس استئجار بشكل ارخص، وكما ان البيوت اوسع، لذا يقدم الكثير على الشراء ليثبت وجوده لبلدية القدس، ولا يتم مصادرة هويته الزرقاء».وعن عمليات البيع للأراضي بناءً على تبعيتها للسلطة أو مناطق ما يسمى «ببلدية القدس»؟ يوضح لنا السيد ثبته « ان الأراضي التابعة لمنطقة القدس قد بيعت

٣٥. راشد بركات، مستثمر عقارات، عضو بالمجلس القروى، اجريت المقابلة بتاريخ ١٨ اب ٢٠١٥.
٣٦. مقابلة مع السيد اشرف ثبته ، موظف اداري/ جباية/ المجلس القروي، اجريت المقابلة بتاريخ ١٣ اب ٢٠١٥.

بأغلبها، نظرا لان الطلب كبير جدا والعرض قليل، وما تبقى من مساحة الأراضي في كفر عقب تابعة للسلطة الفلسطينية حيث يقوم الناس من قلنديا بشرائها والاستثمار فيها، ولكن فعليا لم يتبقى اراضي فارغة في منطقة كفر عقب، لذا هناك تضخم عامودي في البناء». ومن الملاحظ للعين المجردة أن شكل المعمار في كفر عقب يختلف عما هو معمول عليه في بلديتي رام الله والبيرة والتي سنت مجموعة من القوانين التي تحد من التوسع العامودي وربطها بسقف ٥– ٦ طوابق ارتفاعيه.

وعند استقصائنا عن انه لو لم تكن هناك سياسات للاحتفاظ بهوية القدس بالنسبة للمقدسيين فهل سيكون هناك إقبال على شراء الشقق او الأراضي والاستثمار فيها؟ فيجيبنا بالنفي حيث يوضح «منطقة كفر عقب بالنسبة لباقي المناطق غالية، لأن سكانها من حملة الهويات المقدسية وبالتالي يفترض أن دخلهم وقدرتهم على الشراء أعلى، لذا كل شيء اغلى في هذه المنطقة ابتداء من علبة العصير حتى الشقق، ولكنه يبقى ارخص من داخل القدس، ولولا الهويات والاحتفاظ بحق المواطنة لما كان هناك اي اقبال على العيش في كفر عقب، ومعظم الناس فقط يستأجرون لإثبات وجودهم ويعيشون في مناطق أخرى».

نفس المبررات يضعها لنا مقاول اخر من خارج كفر عقب فعند سؤالنا له عن سبب الاستثمار في كفر عقب بالنسبة له: « لماذا تستثمر في مقاولات كفر عقب؟[٣٧] «لأن صاحب الملك يقدم تأمين للعمال، بينما في رام الله لا يوجد تأمين للعمال، بالإضافة لذلك فالأجرة للعامل جداً أعلى من رام الله، والدفع «كاش». هل جميع العمال الذين يعملون معك من الضفة الغربية؟ نعم كلهم ضفة، ما في مقدسيين يعملوا كعمال في كفر عقب. نأخذ مثال «الموسرجي» المقدسي يوميته في القدس ٦٠٠ شيكل بالتالي كيف يمكن أن يضيع يومية كهذه ويأتي لكفر عقب من اجل يومية ١٥٠ شيكل، ومن هذا يوظف الموسرجي المقدسي موسرجي من الضفة دون ان يضيع يوميته في القدس».

يبدو لنا أن هناك مجموعة من الميزات المتخيلة لمناطق المستعمرين وتصنيفاتهم لأنفسهم حيث أن المبررات لكل مجموعة مختلفة ولكل معقوليتها الخاصة، و تعطى مبرراتها حسب رؤاها؛ إما اقتصادية فيتم العمل في المنطقة كما لو كانت ببلد آخر، وهذا يعود لعدم تجانس القوانين وكذلك ما اشرنا اليه فيما سبق عن تخيلات التمايز بين الفلسطيني كذوات مستمرة بناءً على الهندسة الاجتماعية الاستعمارية. وعند سؤاله عن رأيه بالبناء في كفر عقب؟ أجابنا«سيء جداً، جودة البناء منعدمة، العمارات فجأة ترتفع على الأرض بدون أي مهندسين أو اشراف، والشغل كله

٣٧. مقابلة مع السيد اسلام لدادوة، مقاول، مقابلة احريت معه بتاريخ ٠٥ اب٢٠١٥.

بطلع «زبالة» من الباطون للكهرباء، لتمديدات المياه، بكون من أسوأ الأنواع، وكل البضائع المستخدمة في البناء من الأنواع الصينية رديئة الجودة. وكله يعتمد على المقاول وضميره، وأغلب المقاولين في كفر عقب اذا لم يكن الكل «لا ذمة ولا ضمير». ودائماً في احتمال أن يقع البيت او العمارة، مثل عمارة «السلايمة» التي تصدعت من منتصفها، وأخلي الناس منه».

واستزدننا: هل يوجد أي محاسبة للمقاول في مثل هذه الحالة؟ «طبعاً لا يوجد أي قانون يحاسب المقاول، خاصةً وأنه لا عقد عمل قانوني وموقع بين المقاول وصاحب العمارة، العقد الوحيد هو عقد لساني، لذا فلا يمكن إجراء أي محاسبة قانونية». وعند سؤالنا عما إذا كان هؤلاء المستثمرين يرغبون بالسكن في كفر عقب باعتبارها منطقة جاذبة فكان رد اغلبهم بالنفي كما يظهر لنا احد المبحوثين في مطلع رده: أبداً، بدايَة لأن الإيجارات مرتفعة جداً بالنسبة لأهل الضفة، أما بالنسبة للمقدسين فهي منخفضة جداً، لأن المقدسي الذي يطلب منه أن يدفع ١٠٠٠$ لإيجار شقة في بيت حنينا، يجد ان مبلغ ٢٠٠٠ شيكل هو مبلغ زهيد في كفر عقب، بالإضافة لأن أهل القدس يروا أن الحياة في كفر عقب أفضل لأنها أقرب الى رام الله، وبالتالي يقومون بشراء جميع البضائع من رام الله والتي تعد أرخص بكثير بالنسبة للمقدسي».

وعند سؤالنا عما إذا كانت كفر عقب جاذبة لحاملي الهوية الخضراء لشراء عمارة أو قطعة أرض في كفر عقب؟ أجاب جازما: «مستحيل، يعني أحلى دونم في كفر عقب ب ٣٥٠ الف دولار، والبناء يكلف ٣٥٠ الف دولار، وب ٧٠٠ ألف دولار ما الشخص ممكن يشتري رام الله كلها، الا اذا كان له شريك مقدسي، او زوجته تحمل هوية مقدسية، غير ذلك مستحيل، حتى وان كان له معارف قوية جداً». هذا التصور غير دقيق حيث يظهر لنا أن ثمة استثمارات ورغبة قوية لسكان آخرون يودون السكن بكفر عقب.

ثم انتقلنا لاستقصاء ممثلي أخرين عن شرائح اجتماعية–اقتصادية أخرى حيث كان لنا لقاء مع طبيب قام بفتح عيادة مؤخرا بكفر عقب وكانت إجابته جازمة بالرفض تماما فكرة السكن بكفر عقب «هل أنا مجنون لأسكن كفر عقب!! لماذا قد تكون مجنون إذا سكنت كفر عقب؟ « أولاً أنا أسكن شعفاط وهي من أرقى المناطق، كالمصيون في رام الله مثلا. بالإضافة لا يوجد أمان في كفر عقب، ولا شرطة ولا ما يحزنون، يعني حول العمارة ألف كاميرا مراقبة وطبعاً «علي بتطلع عليهم» لأنه دون جدوى. لماذا اخترت ان تكون عيادتك في كفر عقب[٣٨]؟ « صراحة كان الخيار بين كفر عقب و«تل أبيب»، ولكن بعد ان فكرت في الموضوع، كان الأفضل أن تكون العيادة

٣٨. مقابلة مع الطبيب مهدى مرقة، أجريت المقابلة بتاريخ ١٥ اب ٢٠١٥.

في كفر عقب خاصة وان العمارة هذه لجدي، وبذلك أكون وفرت مبلغ ١٠٠٠ دولار كنت سأدفعه في تل أبيب».

وفى هذا السياق تقول لنا السيدة سحر الخطيب[٣٩] «الذي دفعني للمجيء للعيش في كفر عقب هو الإيجارات العالية التي كنت أقوم بدفعها بالقدس، لذا فكرت بشراء بيت في كفر عقب، فتكون الإيجارات اقل وأستطيع أن أحافظ على هويتي، وأنا «لم اختار العيش بكفر عقب هي إلي اختارتني «، واغلب الناس الموجودين مثلي يسكنون المنطقة إما لقضايا جمع الشمل، سواء رجال أو نساء، وقضيتهم المحافظة على الهوية».

هذا الجذب إذن لا يقتصر على المستثمرين بل على السكان ايضا او بالأحرى لشرائح اجتماعية بعينها كحاملي هوية القدس من اجل الحفاظ علي اوراقهم الثبوتية والتي تجبرهم سياسات الاستعمار الى طردهم خارج مدينة القدس التي تخضع للتهويد الكامل وحرمان سكان المدينة من البناء وسياسات الهدم وسحب الهويات المقدسية بشكل منظم كما أظهرنا سابقا. وينضم إليهم مجموعات أخرى من المتزوجين من مقدسين ومقدسيات وكذلك شرائح اجتماعية اخرى مثل الطلبة وبعض العمال لان التملك أسهل بها.

يحدثنا ابو محمد احد سكان كفر عقب عن ذلك[٤٠] يسكن في كفر عقب، زوجته من حاملي الهوية المقدسية، وهو من حاملي الهوية الخضراء. لماذا تعتقد أن هناك زيادة اقبال للسكن في كفر عقب؟ «لأن كفر عقب هي خطة اسرائيلية لتفريغ القدس من حاملي الهوية المقدسية، وهي فخ لأهل القدس، فأهل القدس يتوجهوا للعيش في كفر عقب لعدة أسباب؛ كحالتنا للحفاظ على هوية زوجتي المقدسية، أو لأن الايجارات في القدس مرتفعة جداً هذا ان استطعت أن تجد منزلاً مناسباً لعائلتك، ويبدو ان الموضوع أصبح أصعب مما يمكن أن نتخيل. كما أن الأرنونا هنا منخفضة جداً عن القدس، يعني ممكن ان تدفع في كفر عقب أرنونا بقيمة ٣٥٠٠ شيكل، بينما قد تصل في القدس الى ١٠٠٠٠ شيكل، وهذا مرهق جداً للمواطن الذي لا يستطيع توفير كهذه المبالغ». وعن رؤيته عن الوضع في كفر عقب؟ «لا نمتلك الأمن والأمان في كفر عقب، طبعاً لا يوجد للسلطة الفلسطينية أي دور في هذه المنطقة، كما ان الشرطة الاسرائيلية لا تدخل المنطقة، والبلدية لا تتدخل بأغلب المسائل في كفر عقب، كالبناء والتراخيص، وكل ما يملك الشخص هو تنازل من صاحب الملك عن الشقة عند محامي، هذا الاثبات القانوني. غير ذلك لا يوجد ما

٣٩ مقابلة أجريت بتاريخ ٢٧ تموز ٢٠١٥.
٤٠ مقابلة مع السيد ابو محمد، موظف، أجريت المقابلة بتاريخ ٣٠تموز ٢٠١٥.

يحفظ الحقوق في كفر عقب، غير قصص التهجم على المنازل، وتجارة المخدرات التي أصبحت منتشرة جداً في كفر عقب، وللأسف هذا تضييع للشباب، كما ان من يسكن كفر عقب يلاحظ ظاهرة أخرى تتمثل ب سماع اطلاق اعيرة نارية لا يعرف أحد مصدرها أو إلى أين تتجه». ومن يطلق النار؟: « لا أحد يعلم، البعض يقول انه تجريب سلاح لتجار السلاح الذين يتخذون كفر عقب مركزاً لها لانعدام القانون فيها».

من المستفيد في كفر عقب؟ سألناه : « في عدة فئات مستفيدة على اختلاف نوع الاستفادة، ولكن أكثر المستفيدين هم أصحاب الاستثمارات والعقارات، الذين يستغلون وضع كفر عقب، وطبعاً بما أنه سوق مفتوح فقد يجد الشخص مجموعة كبيرة من التسهيلات عند الشراء كالتقسيط المريح عبر الشيكات، والشخص لا يأخذ الورقة التي تثبت ان الشقة له الا في حالة تسديد جميع اقساط الشقة». ..أهل الضفة يستفيدون بشكل كبير من كفر عقب لأنها تعد سوق عمل مهم لهم، سواء في أعمال البناء، أو في التجارة، فهناك محلات تجارية تبيع بقيمة تفوق ال ١٠٠٠٠ شيكل في الشهر، لأنهم يبيعون بأسعار مرتفعة عن أسعار الضفة ومنخفضة عن اسعار القدس، ولكن المقدسي يراها أسعار ممتازة جداً عما يراه في القدس، وهنا يحقق صاحب المحل أرباح مرتفعة، لذا قد يتناسى بعض التجار وضع انعدام الامان في كفر عقب لصالح تحقيق أرباحهم الضخمة... المقدسيين يستفيدون من ناحية أنهم مضطرين للحفاظ على الهويات المقدسية، ويحاولون أن يبقوا الامل لأبنائهم وأبناء أبنائهم حتى لو كانوا في أمس الحاجة لعدة من الخدمات التي ليست متاحة أبداً في كفر عقب، ومنها خدمات البلدية غير المقدمة، ك تمديدات الصرف الصحي، وازالة النفايات، وعدم الرقابة على البناء، ومشاكل تمديدات المياه والكهرباء، بالإضافة لمشكلة انعدام الأمان التي تكلمنا عنها سابقاً. إسرائيل أيضاً طرف مستفيد لأنها تطمح لإخراج كل المقدسيين من القدس، فهي لا تقدم اي تسهيلات أو تراخيص للبناء بالعكس هي تبقي الشخص يدفع ما يقارب ٤٥٠٠٠٠ دولار ليحصل على تراخيص للبناء ويبقى ينتظر لسنوات عديدة ليتمكن من البناء هذا إن سمحت له. كما أن بعض الأشخاص الذين يتركوا منازلهم خالية يقوم المستوطنين بالاستيلاء عليها والادعاء أنها لهم، وهنا تتمكن اسرائيل من سرقة الاراضي والمنازل بشكل أسرع وأسهل الأزواج التي تختلف هوياتهم يستفيدون من كفر عقب، في حفاظ احد الزوجين على هويته، ولكن دائماً في خلل في التشكيل العائلي لان أحد الزوجين لا يستطيع الحراك للقدس مع عائلته». وسالنها في حال حدوث أي مشكلة كسرقة او اعتداء لمن يلجأ سكان كفر عقب؟ : « عادة إما يتناسى الموقف، ويتنازل عن حقه لربه، أو يمكن ان يلجأ للشرطة الاسرائيلية اذا كان مقدسي، ونادراً ما تحدث لأنه في اشكالية في هذا الموضوع خاصةً وأننا كلنا فلسطينيون، فيمكن اتهام الشخص الذي يبلغ عند الشرطة الاسرائيلية بانه عميل.

ولكن في حلول بديلة تسيطر على كفر عقب كإصلاح العشائر التقليدي، والتنظيمات كتنظيم قلنديا الذي يعد قوياً جداً في المنطقة».

11. بعض الخصائص المعمارية لكفر عقب وآثرها الاجتماعي والاقتصادي

كما هو الحال في الكثير من المدن الفلسطينية بدء ينتشر نمط العمارة الزجاجية كشكل من أشكال « الحداثة المعمارية» الغير مناسبة لطبوغرافية المكان ولا للمناخ والتي يتم استحضارها كنماذج جاهزة للاستهلاك حيث أنها تحتاج لمناخ بارد ويتناسب مع توجه الأوروبيين والدول الشمالية لتقنين الطاقة والحصول على الشمس وترشيد الاستهلاك الخ؛ هذه النموذج نفسه يواجه مشاكل في بلدان منشئها أصلا؛ وفى فلسطين تكون ملاءمتها اقل بسبب أنها تستهلك طاقة هائلة للتبريد صيفا وشتاء نظرا لاختلاف الطقس في فلسطين. هو مع ذلك يقدم هذا النمط المعماري على انه شكل من أشكال التطور المعماري وتعبير عن الحداثة.

ينضح لنا من المقابلات السابقة بان منطقة كفر عقب قد تحولت الى منطقة جذب استثماري بامتياز ويتضح لنا انه من ناحية معمارية فراغية تتسم اقامة البنايات والعمارات بالفوضى الكاملة حيث تغيب القوانين الناظمة والمرتبطة بالتخطيط؛ وتظهر لنا يد المستعمر كمخطط أساسي يحدد المكان وطرق إشغاله من قبل المستعمرين ويمنع عليهم عكس ذلك بفعل مسؤوليته « الفعلية القانونية» ويسمح لهم بالتمدد حيث يقرر لهم الحيزات المسموح التواجد والحياة فيها، في حين يظهر لنا المشهد ايضا غياب تام للمخطط الفلسطيني.

ولفحص اثر هذا النمط من البناء والاحياء العشوائية على حياة الناس قمنا باستقصاء المبحوثين عن الآثار الاجتماعية لهذا الزحف المعماري العشوائي.

اولا: غياب الامن الاجتماعي: أولى الملاحظات الميدانية التي تظهر لنا أن ثمة شعور معمم بانعدام الامن الاجتماعي وكذلك غياب للسلم المجتمعي حيث سألنا العديد من المبحوثين والذين اشتركوا في توصيفهم عن هذا الشعور الجمعي فتقول لنا السيدة الخطيب: « طبعا، الامن معدوم، حتى الأطفال لديهم ماتورات وسيارات يستخدمونها للعب، وغالبا ما يشكلون تهديد لكل الناس الموجودين، لا يوجد خدمات ايضا، ولا يوجد سلطة، ولا شعور للانتماء للبلد، حتى اشارات المرور الموجودة بتم تخريبها، لا يوجد بث للهواتف النقالة، فالشركة التي تقوم بخدمات الاتصالات هي « بازك» وغالبا لا يوجد إشارة ».

ويقول احد المبحوثين «إن غياب السلطة « الامن الوقائي» ادى الى وجود مشكلة بشكل يومي ولا يمكن حلها، انتشار المخدرات بشكل كبير جدا ولا وجود للمؤسسات التوعوية بخصوص المخدرات، وايضا التجارة بالأسلحة الثقيلة، والاعتداء على حرمة الشارع سواء بالبناء او بالمحلات التجارية، ولا يوجد بكفر عقب بناية واحدة تمت حسب القانون، وكلها مخالفة للشروط الأساسية».

هذه الرؤى إذن تنسجم مع تصورات غالبية المبحوثين والتي نعتقد أنها حالة حقيقية من الشعور بعدم الامن حيث جرى تحويل هذه المنطقة الى مرتع لكل ما هو محظور في بيئية يغيب عنها القانون. وتتقاطع آراء العديد منهم عن مبررات هذا الغياب الكامل للشعور بالأمن حيث تورد السيدة الخطيب مثلا: « قبل فترة دخل مسلحين الى احدى المدارس وقام بالاتصال على الشرطة الاسرائيلية والشرطة الفلسطينية والجهتين لم يستطيعوا الدخول الى المدرسة، بالنهاية الشرطة الفلسطينية قالت بانها « منطقة محرمة علينا، لا مدني ولا عسكري » .

12. غياب كامل للقانون أم استحضار مرجعيات أخرى!

يقول احد ممثلي المؤسسات المحلية كالمجلس القروي بكفر عقب والذي يوصفه السيد اشرف ثبته: [٤١] «المؤسسة الوحيدة التابعة للسلطة الفلسطينية، مهمتها الاساسية هو توفير الخدمات للسكان، مثل جمع النفايات، للحقيقة انو مشكلة النفايات هي مشكلة حيوية في كفر عقب وتشكل اشكالية نظرا لزيادة عدد السكان بشكل هائل، او مثلا توفير خدمات المياه والكهرباء، وعمل براءة الذمة للمقاولين او للناس الساكنين كفر عقب». ويشرح لنا السد ثبته ان سلطات الاستعمار تمارس سلطتها بما يتناسب مع تخطيطاتها الاستعمارية حيث يقول «الامور التي تتعلق بحاملي هوية القدس يتم التعامل معها من خلال المركز الجماهيري التابع لكفر عقب، واجمالا الخدمات التي تقدمها بلدية القدس لسكان كفر عقب لا تغطي اكثر من ٢٠٪ من احتياجات السكان الاساسية، لذا تجد نفايات بكل مكان وحالة من الفوضى، لأنه ليس هناك خدمات كافية، ولا اهتمام بتقديم خدمات».

في ظل غياب القوانين فان السكان في كفر عقب كما هو الحال بمناطق اخرى يلجئ المواطنين الى مؤسسات اجتماعية مختلفة لتحقيق الامن الاجتماعي الغائب؛ فتارة يلجئون الى العشائر ولجان الاصلاح وللتنظيمات السياسية وتحديدا لتنظيم حركة فتح الذى يتدخل احيانا في بعض

٤١. أشرف ثبته، موظف إداري في المجلس القروي أجريت المقابلة بتاريخ ١٥ تموز ٢٠١٥.

القضايا كما يوضح لنا ثبته « طبعا يتم التدخل بالمشاكل الاجتماعية، عادة من خلال حملات توعية، وتشبيك مع مؤسسات، واذا حصلت مشكلة بيتم التدخل من قبل رجال الاصلاح، تنظيم كفر عقب، تنظيم قلنديا، وفي مشاكل كثيرة لا يتم حلها بهذه الطريقة لان حجمها كبير، ولا يخضع كل الناس للعرف المجتمعي، ولا وجود للقانون». وهذا المشهد يختلف حسب توجهات المبحوثين حيث يظهر لنا ان الانقسام الفصائلي يؤثر على طبيعة التدخل للسلطة الفلسطينية والأجهزة التابعة لحزبها العامود الأساس لها أي حركة فتح. هذه الرؤى تختلف حسب توجهات الناس السياسية فيرى مثلا احد المقربين من حماس أن «بعض التنظيمات جمهورها موجود وخطابها حاضر بدون وجود (تنظيمي |فتح) فعال لها لسبب ملاحقة نشطائها من قبل الاحتلال والسلطة .. وبعضها الآخر موجود (تنظيمياً| فتح) ومدعوم رسمياً ولكن بجمهور قليل» .. وعند سؤالنا له عما إذا كان يشعر أبناء حماس بأنها منطقة امنة لديهم من حيث عدم قدرة السلطة – وفقا لاتفاقية اوسلو فان منطقة كفر عقب هي منطقة تخضع للسلطة الأمنية "الإسرائيلية" الكاملة – على دخول المنطقة للاعتقال إلا بعد التنسيق؟" حيث تنتشر ظاهرة الاعتقالات المتبادلة بين طرفي إدارة الانقسام الفلسطيني حركتي فتح وحماس فمنذ الانقسام يخضع بعض نشطاء فتح بغزة للتضييق والاعتقال على يد سلطة حماس ويخضع نشطاء حماس للمضايقة على يد الأجهزة الأمنية للسلطة في الضفة الغربية.

يقول لنا مبحوث آخر: من حماس لا بالطبع.. للأسف السلطة عندما يتعلق الموضوع بالجانب الأمني وملاحقة المقاومة تتعدى كل الحواجز .. وحدثت عمليات اعتقال من داخل كفر عقب وكانت على شكل « اختطاف « للأسف، وكذلك تفصح لنا سيدة اخرى رفضت الافصاح عن اسمها لا يوجد أي نوع من الامان في كفر عقب لأسكن فيها انا وعائلتي، لا قانون، ولا شرطة فلسطينية، ولا الشرطة الاسرائيلية تدخل المنطقة. كفر عقب عبارة عن وكر للدعارة والأسلحة والمخدرات والأشخاص الهاربين من قضايا القانون. على سبيل المثال هذا المحل لا يمكن أن يترك دون أن ينام فيه شخص ما، لأن المحل تعرض للسرقة أكثر من مرة، هل من الممكن التخيل ان حتى كاميرات المراقبة قاموا بسرقتها. واذا افترضنا اني اخترت السكن في كفر عقب، كيف لي أن أعرف من يسكن بجانبي، أو من يسكن بالعمارة، اذا سكن أي شخص في كفر عقب أو عمل بها لفترة من الزمن سيصدم بكمية القصص التي تحدث في كفر عقب، ومنها عمليات تسهيل الدعارة، فالاستئجار يكون تبعاً لهوية شخص ما، وبعدها لا يتدخل أحد بما يفعله داخل الشقة، وطبعاً من يقدم على الأعمال اللاقانونية يشعر بالأمان لأن لا رقيب ولا حسيب في المنطقة، من اخر القصص أن تنظيم قلنديا كشف بيت يمارس فيه الدعارة، ولكن لا يمكن اكتشاف هذه المواضيع دائماً، ممكن بالصدف.

يظهر لنا من المقابلات انه لا «غياب تام» للقانون، ربما يقصد المبحوثين أن القانون بتعريفه الإجرائي « المدني» هو الذي يغب تطبيقه في حين يلجا الأهالي إلى مرجعيات قانونية كالتنظيمات السياسية ولجان الإصلاح والعشائر. التعايش بين مرجعيات قانونية مدنية– قوانين أردينة ومصرية و « إسرائيلية» أثناء الاحتلال المباشر؛ مع ذلك مرجعيات القوانين مع مرجعيات محدثة للمجالس التشريعية المعطلة بفعل الانقسام منذ أكثر من ٩ سنوات ويتصاحب مع ذلك بقاء مرجعيات عرفية تعتمد على رجال العشائر ولجان الإصلاح، وهو ليس فقط وليد الحالة الراهنة (statu quo) ولكنه توجه قديم حيث تُظهر قراءتنا لجزء من التاريخ الاجتماعي للعائلات أن هناك عوامل خارجية أيضا لعبت دورا ببقاء هذا الدور لها؛ حيث تم رفع شأن بعض العائلات أو تم الحط من شان أخريات؛ ويظهر هذا جليا في الحقب: العثمانية والانتدابية البريطانية والأردنية / المصرية والإسرائيلية؛ وحتى في ظل السلطة الفلسطينية حيث قامت الأخيرة بتعزيز العشائرية من خلال على سبيل المثال إنشاء دائرة العشائر بوزارة الداخلية. وكذلك كان الحال من قبل؛ فمنظمة التحرير لم تشمل على تهميش العائلات رغم ادعائها بذلك؛ وعلى الرغم أن جزءا كبيرا من قادة الفصائل وقواعدهم الشعبية لا تنتمي لشرائح العائلات الكبيرة»العريقة». إلا أن العائلة بقيت تمثل مرجعية هوياتية هامة[٤٢].

13. العلاقة بين المكونات الاجتماعية المختلفة

تقوم العلاقة عادة بين السكان الأصليين والسكان الجدد على تمثلات الاختلاف بين جماعات اجتماعيّة، وعلى قاعدة إعلان ذاتي للأفراد المكوّنين لهذه الهويّة وانتمائهم وهنا نستشير تصوّر فيبرWEBER الذي يرى أنّ الهويّة هي إحساس وشعور معلن، للانتماء لجماعة اجتماعيّة مقارنة بجماعة اجتماعية أخرى، مختلفة أو متمايزة داخل نفس الجسم الاجتماعي، والتي تتطلب من أفرادها الإعلان عن هويّات اجتماعيّة مغايرة.[٤٣] وعليه بادرنا بالتساؤل عن العلاقة بين المكونات الاجتماعية المختلفة حيث تظهر لنا تميزات ذات طابع كلاسيكي، فعادة يرى بعض السكان الأصليين على تخيلات اجتماعية معينة توكيدية عن ذوات اجتماعية مختلفة يتم فيها تحميل الخارجين outsiders[٤٤] بمنطق هوارد بيكرBeker مسؤولية الانعزالات الاجتماعية والمشاكل وهو مشهد كونى نجد تعبيراته في أماكن مختلفة في العالم فيعبر لنا لبعض المبحوثين مثلا:

٤٢. السقا اباهر، الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثلاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الثاني، ١٧–١٨ كانون الثاني يناير ٢٠١٣ ، تحت عنوان «التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية»، ص ٥.

٤٣. Weber, (M.), Economie et Société. Paris: Plon social. Paris: presse universitaires de France, 1971.

٤٤. Becker, (H.), Outsiders. Etudes de sociologie de la déviance ; paris, Ed, A.S Métailié, 1985.

«لقد كنا نعيش سعيدين في المنطقة، لا يوجد اكتظاظ، مثلا ممكن ان تستقل سيارة بكل هدوء وراحة، اليوم تحتاج لساعة ونصف من اجل ان تجد سيارة للتنقل، لا يوجد انضباط للقوانين، ولا يوجد حياة اجتماعية، ولا يعرف الجيران بعضهم، ولا يسال احدهم عن الاخر، البلد قد تغيرت كثيرا، لم تعد كما كانت». ويقول مبحوث آخر » ما حدا حابب هذا الكلام، وجميع الناس تتمنى عودة كفر عقب كالسابق، ولكن الجميع يعلم انها معجزة، والعديد اليوم يشتري شقق وأراضي في كفر عقب وأي شخص يشتري كهذه الممتلكات صعب ان يخرج منها» ويضيف ساكن آخر «في السابق كانت العيشة حلوة بكفر عقب، وكان فيها زيارات اجتماعية ومودة وعادات وتقاليد بين الناس، اليوم كل شيء ضاع وصار المميز هو التباعد بين الناس. زمان اذا مات شخص ما من كفر عقب كان الكل يخرج بجنازته، اما اليوم بكون في جنازة وعرس بنفس المحل».

كما يرى السيد راشد بركات وهو من سكان كفر عقب الأصليين انه "من عام ٢٠٠٣–٢٠٠٤ بدأنا نرى وجوه غريبة تسكن كفر عقب. احنا استسلمنا للواقع الحالي، في البداية من كان يأتي ليسكن كفر عقب ناس محترمين، وكان في علاقات اجتماعية بيننا وبينهم، وافراحنا مع أحزاننا مع بعض. اليوم تغير الوضع كل شخص بحاله ومن يسكن كفر عقب من المقدسيين هدفه وهمه الوحيد هو إثبات الإقامة في القدس. وهذا التميز ينسحب أيضا على منطق المقارنة الاجتماعية بين المناطق الأصلية للسكان ومناطقهم الجديدة وهو بطبيعة الحال مكرر ويذكرنا بأعمال إميل دوركايمDurkhiem الذي خصص جزء من أعماله في بداية القرن ما قبل الماضي عن تخيلات الناس المتنقلين لتوهم إلى مناطق جديدة بعيد الثورة الصناعية واثر ظهور المدن الجديدة في أوروبا على شعورهم بفقدان المرجعيات ومقارنتهم لماضيهم في مناطقهم الأصلية والتي كانت توصف بأنها أكثر حميمة وأكثر أمنا وأكثر ألفة من المناطق الجديدة. كما يظهر لنا ذلك من خلال رؤية السيدة سماح ابوزيد[٤٥] التي توصف «بان منطقتها الأصلية أفضل حيث تقول هل تعتقدي ان

٤٥. مقابلة مع السيدة سماح ابو زيد.

هناك فرق في منطقة سكنك الاصلية وسكنك بكفر عقب؟ ايهما تفضلين للعيش؟ نعم هناك فرق كبير مكان سكني الاصلي اكثر امنا واجمل وملئ بالحب والحياة الاجتماعية والأهل والأصدقاء.» وتتفق مع هذا التصور السيدة لونا أبو شريف[٤٦] وعند سؤالنا لها ماذا يميز بيت حنينا بالنسبة لك ؟ «الخدمات كلها متوفرة بالإضافة إلي نقطة مهمة وهي النظافة التي نفتقدها جدا هنا، وأيضا سيادة القانون، هنا لا يوجد اي قانون بين الناس، مثلا لا يوجد اي تراخيص، وعلى الرغم من ان شقتنا في كفر عقب ملك الا انه ليس لدينا اوراق تثبت ملكنا لها سوى الاوراق التي يقوم بعملها كل الناس». وتتفق مع هذا التصور السيدة «إيمان ابو شلبك كانت كفر عقب قرية صغيرة و لم يكن فيها مدرسة حتى، فكان الأغلب يتعلم بمدرسة قلنديا، كانت منطقة فارغة من الناس، وفيها ترابط اسري كبير، الناس على اقل تقدير تعرف بعضها الآخر، أما اليوم أصبحت شيء لا اعرفه، بلد متضخم، مليء بالعمارات، لا اعرف احد هنا من الناس التي سكنت حديثا، ولا يوجد بيت مستقل في هذه المنطقة سوى بيت أهلي، وكان هناك اقتراح من قبلي ومن قبل إخوتي بان نبني على مساحته عمارة كما يفعل الجميع، ولكن أمي رافضة، لأنها تحب البيت والحديقة التي حوله، وتقول « ما بحط ناس فوقي»، ولكن هذا البيت محاط بستة عمارات، ولا يوجد أي حرية، ولا الشعور بالهدوء، نظرا لعدد الناس الكبير» .

وعند سؤالنا عن رأيها بطبيعة العلاقات الاجتماعية الموجودة في المنطقة؟ أجابت «العلاقات غير مترابطة لا احد يعرف احد، لا يوجد علاقات جيران، وفجوة بين الناس « لأنو ما بتعرفي نوعية الناس»، فلما بيكون في علاقات اجتماعية بناءً على ذلك، ولذلك تجدي الناس يرمون النفايات من الشباك، فجارهم والطريق غير مهمين، الأطفال يعبثون بكل شي، لا يوجد تربية سليمة، لا يوجد نوادي يذهب إليها الأطفال والشباب لتقضية الفراغ، لا يوجد مؤسسات مجتمعية تقوم بدورها من خلال التوعية، على الأقل للتخفيف من المشاكل»، على نفس النحو يرى السيد على داود[٤٧] أن العلاقات تغيرت، الناس مختلفون جدا، لو قمت بدارسة أي إسكان سيكون لديك ٢٠ عائلة، كل عائلة من منطقة مختلفة ولا يوجد تآلف بينهم الا اذا حدثت مشكلة كبيرة بالعمارة مثلا حريق، او اي مشكلة تهددهم جميعا. عند سؤالنا له هل تشعر بان تعاملك مع الاخرين الموجودين في كفر عقب وليسوا من سكانها الأصليين كمصدر خوف ؟ « بالطبع، نخاف من شخص لا نعرفه، لأنه من الناحية السياسية الواحد بيخاف، وخاصة من موضوع الانتماءات الحزبية، انا بحكم طبيعة عملي بالمجلس لفترة طويلة استطعت ان اكون علاقة مع الناس من مختلف المناطق ولكن باقي الناس يخافون فعليا من فكرة التعاطي مع الغرباء في المنطقة،

٤٦. مقابلة مع السيدة لونا ابو شريف، موظفة في "كوبات حوليم".
٤٧ مدرس مدرسة، رئيس المجلس لمدة ١٥ سنة، رئيس ديوان ال بركات حاليا، سكان كفر عقب الاصليين.

وخاصة أن اغلبهم يحملون قضايا وغيرها كما تعلمين، فالحذر واجب». وسألناها هل لازلت طقوس اهل كفر عقب الاصليين قائمة فيما بينهم ؟ اليوم لا يوجد طقوس كثيرة، الديوان يفتح في حالات معينة، مثلا بحالة الوفاة، والزواج، وقراءة الفاتحة، وبتم تقديم مثلا واجب الأكل لأهل الميت في داخل الديوان، مع انه كان مكانا للحديث والاجتماع، ويستطيع أي شخص استخدامه.

وعن ذلك يحدثنا أيضا احد التجار فيقول: « قلنديا كمخيم الوضع أفضل بكثير، هناك سيطرة أمنية، وعلاقات الناس مع بعضهم ومعرفتهم ببعضهم تحتم عليهم احترام بعضهم، فمثلا تجدين الناس جيران منذ ٥٠ عام، فكيف سيتصرفون مع بعض بطريقة غير محترمة، أما بكفر عقب لا يعرف الجيران بعضهم البعض، كما أن التنظيم بمخيم قلنديا له صلاحيات كبيرة، وليس لديهم الصلاحية داخل المخيم فقط وإنما في ام الشرايط و كفر عقب ايضا، على الرغم انه ما بيقدر يعتقل ولا يقدر يضرب، ولكن في حالة من الهيبة يقدر على فرضها».

نحن هنا أمام نماذج مألوفة من توصيف الناس عن تعاملهم مع الخارجين/ غير « الأصليين» باعتبارهم مصادر لجلب القلق والخوف والشك والنظرة السلبية تجاههم؛ تظهر عدم قدرة مجموعات معينة من السكان التأقلم مع التغيرات السريعة المصاحبة لقدوم مجموعات كبيرة من السكان. والواضح ايضا ان السكان يحنون الى المؤسسات التقليدية لتحقيق الأمن الاجتماعي فى ظل غياب المؤسسات الحديثة فكما هو معروف فقد لعب الديوان كمؤسسة اجتماعية دورا أساسيا في التشكيلات الحضرية والقروية لحل المشاكل العائلية وحتى في التداخلات في الفضاءات العامة الفلسطينية[٤٨].

ولكن من الواضح أن دوره في هذه المنطقة محدود. وعند سؤالنا عما إذا ذاب سكان كفر عقب «الأصليين» مع باقي السكان من كل المناطق؟ يجيبنا احد المبحوثين الذي رفض ذكر اسمه «لا لان الأماكن التي يوجد فيها بيوت كفر عقب للسكان الاصليين للبلد هي اماكن لا يمكن البناء فيها لان منطقة كفر عقب مقسمة لجزأين، وعدد السكان «الأصليين» قليلين جدا بالنسبة لعدد السكان الحاليين او في العشرة سنوات الاخيرة، وهناك نسبة كبيرة من الهجرة الى امريكا تقريبا ٩٠٪ من الناس هاجروا إلى أمريكا». الحديث هنا حيز جغرافي ضيق في حين أن جزء كبير من أراضي كفر عقب قد تحول إلى مباني عالية.

٤٨. للمزيد انظر دراسة الباحث باللغة الفرنسية:- EL SAKKA, (A.), Al Diwan : «Une institution entre transmission et reproduction sociale», dans Bouget D. et Karsenty S. (dir.), Regards croisés sur le lien social, Paris, L›Harmattan, 2005, pp.351-363.

14.تنامى الانشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية

المتتبع لكفر عقب يرى أن الاستثمار فيها لا يقتصر على الشقق بل تشهد منطقة كفر عقب إقبالا تجاريا ملحوظا، هذا طبعا مرتبط بازدياد السكان ولكنه ليس السبب الوحيد، بل ثمة أسباب أخرى مرتبطة بالتجارة وإقامة المنشآت الصغيرة. فيقول مثلا السيد أبو صلاح عن ذلك: [٤٩]«الموضوع ببساطة أن الإيجارات في كفر عقب أقل من رام الله والربح على البضائع أعلى بكثير». ولكن ثمة أسباب أخرى تدفع بعض الشرائح الاجتماعية للانتقال للسكن في كفر عقب فعلى سبيل المثال يلاحظ ان كفر عقب تعج بمحلات تمارس التهرب الضريبي كمحل لبيع السجائر والذي انتقل من رام الله لكفر عقب حيث انه لا يخضع للضريبة الباهظة والتي تفرضها سلطة الاستعمار وكذلك السلطة الفلسطينية. وللمتتبع لأنواع النشاطات الاقتصادية في كفر عقب يظهر لنا انه كما حال التجمعات الحضرية الفلسطينية الأخرى تنتشر المطاعم بإيحاءات تقليدية، كذلك المطاعم المعولمة والأكلات السريعة. و قد تتضارب النشاطات الاقتصادية داخل حيز تجاري واحد. فعلى سبيل المثال لا للحصر يمكن أن نلاحظ وجود متجر أحذية السلام ، في نفس مكان محطة وقود ناصيف، ونشاطات لمنشآت صغيرة مثل "فلافل أبو علي" في حاوية حديدية في منتصف الشارع مما يظهر عشوائية المكان سكنيا وتجاريا.

15. منطقة حضرية تعج بتخيلات مجتمعية سلبية وتصورات سلبية

يظهر لنا من المقابلات المختلفة بان المنطقة تحمل تخيلات عن سمعة سيئة فترى مثلا إحدى المبحوثات ان مجرد الاشارة الى منطقة العيش للمواطن الذي يسكن بكفر عقب يجعله عرضة للتنميط سلبيا فبنظر بعض المبحوثين: « كفر عقب « تهمة»، تتغير طبيعة الشخص بالتعامل معك اذا اخبرته انك من كفر عقب، خاصة عندما تتعامل مع اشخاص من اصحاب رؤوس الاموال او اشخاص من السلطة، لا يوجد اي اشياء ايجابية في المنطقة الا انها مكان يوجد فيه عمل جيد، وحتى لو كان اغلب العمل يتم عن طريق الشيكات، ولكن الشيكات هنا مضمونة لأنها اسرائيلية وبعد ٥ شيكات بدون رصيد يتم إلغاء الحساب» .

٤٩. صاحب محل سجاد في كفر عقب.

16.المستعمَرين على وعى بالمخططات الإسرائيلية

يعي السكان تماما أن المستعمِر يلعب دورا أساسيا في صناعة المكان وإنهم كسكان يرون أنفسهم كضحايا. ولكنهم في نفسِ الوقت يحملون مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات السلطة المسؤولية عن هذا التدهور المعيشي. فتروى مثلا السيدة الخطيب « اليهود؛« ساكتة» لكفر عقب من اجل تهويدها، لذا لا يوجد اي تسهيلات للسكن بالقدس، مثلا قد سكنت بالقدس لمدة ١٩ سنة، خلال هذه المدة جربت ٦ بيوت، لأنه في كل مرة كان هناك مشاكل بالسكن، واسرائيل لا تعطينا رخص للبناء، ولا اي نوع من التسهيلات التي بتم اعطائها للإسرائيلي، وحتى لو كنت قدمت على رخصة بناء وكنت من سكان بيت حنينا فان الامر يأخذ وقتا طويلا من اجل ان تتم الموافقة، واحيانا تصل المدة ل ١٥ سنة، واضافت « قال شو جابرك على المر الا الامر منه». ويذهب كذلك المبحوث احد أعضاء المجلس القروي السيد عبد الجابر بركات[٥٠] فيقول في هذا الصدد «اسرائيل بكل وضوح تحفز على السرقة واختراق القانون، وقد تركت المنطقة امنيا، وليست معنية بتاتا فمثلا ٦٠٪ من سيارات كفر عقب هي سيارات مسروقة، وفقط تتدخل اذا كان المذنب حمساويا او مطلوب امنيا، في هذه الحالة فقط تتدخل الشرطة الاسرائيلية، والمشاكل يتم حلها عشائريا اذا تم حلها، أو بعد تنسيق طويل مع الشرطة الفلسطينية، وغالبا تنتهي المشكلة قبل ان تستطيع دخول المنطقة، والذي يبلغ من السكان حول اي مشكلة يتم اتهامه بانه « عميل » .

17. تمثلات مستعمرية

بناءا على تصوراتنا السابقة فان كفر عقب وشاغليها هي جزء من تخطيط المستعمر وجغرافيته وتصنيفه للسكان وكذلك جزء من آليات الاستبطان للمستعمرين أنفسهم عن ذواتهم. ينتج الفلسطينيون تصورات مستعمرية وفق مجموعة من الامتيازات المتخيلة، تحلل الورقة كما حدث في سياقات استعمارية أخرى– أي قيام المستعمر «الإسرائيلي» بتقسيم المناطق المختلفة إلى مناطق امتيازات مستعمرية وفق صنفيات استعمارية مرتبطة بالهندسة الاستعمارية والسياسات «البيوسياسية» للفضاءات المستعمرة المنسجمة (فوكو)؛ حيث أعاد المُسْتَعْمَرٌين بدورهم إنتاج الخطاب الاستعماري لهذه التمايزات الاستعمارية مثل: اعتبار سكان المُسْتَعْمَرٌات أنفسهم مختلفين من حيث الامتيازات التي يمنحها الاستعمار لهم: تمييز ذاتي مسْتَعْمَرٌي لسكان فلسطين ١٩٤٨ في المستعمرة الأولى مقابل سكان القدس، وسكان القدس مقابل الضفة الغربية،

٥٠. مقابلة اجريت معه في ٢٩ تموز ٢٠١٥.

وسكان رام الله مقابل شمال الضفة الغربية، و الضفة الغربية مقابل غزة الخ؛ بناءً على هذا المنطق فان المستعمر يخلق تراتبات اجتماعية والذي بدوره يصنع هويات متخيلة لامتيازات لذوات اجتماعيّة واقتصاديّة مختلفة تعج بتنميط ثقافوي استعماري.

وهنا تقدم لنا الملاحظات الميدانية أن بعض الساكنين من حملة الهويات الزرقاء يتصرفون بطريقة فوقية وبطريقة مغايرة لما يحدث في القدس مثلا، كما وتنتشر ظاهرة "التشفيط" و"التشحيط" وإصدار الأصوات ما يسميه الأهالي "بالزعرنة" و"العربدة" في الشوارع وبما أن اتفاقية اوسلو تمنع الشرطة الفلسطينية من دخول مناطق تحت السيطرة الفلسطينية وتحظر ذلك حتى على اللجان المحلية للتدخل، وتتكشف لنا مجموعة من المظاهر الاخرى منها عدم احترام الإشارات الضوئية وقواعد السير بشكل مغاير لبعض السائقين قبل حاجز قلنديا ونزع حزامات الأمان مباشرة بعد عبور الحاجز« قلنديا». من المؤكد انه ليس فقط سائقي اللوحات ذات الترقيم الإسرائيلي هم من يمارسون المخالفات في الفضاءات الحضرية الفلسطينية، حيث هذه الظواهر تنتشر في اماكن اخرى ولكنها تأخذ طابعا آخرا بكفر عقب، حيث يمارس البعض ممارسات تميزية لها علاقة باعتقاد بعض الشبان بان لا سلطة عليهم من قبل الشرطة الفلسطينية نتيجة لما ذكرناه سابقا.

خلاصة

إذا أخذنا بعين الاعتبار المتغيرات المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمواصلاتية والأبعاد الفراغية والمكانية والبيئية فإننا نجد أن ارتفاع حالة ارتفاع الطلب على السكن في كفر عقب يرفع من استخدامات الفراغ بالمعنى المعماري للوظائف الأساسية كالسكن، والمواصلات، والنفايات، والخدمات الترفيهية) والتي ينتج عنها عدم كفاية الخدمات مما يؤثر على نوعية الفراغ المطلوب وتضخم الضاحية. ويمكن استخلاص ما يلى:

أولا: أن ثمة تضخم سكنى عشوائي وغياب للتشريعات وللتخطيط. وثمة غياب للانسجام في التوزيع الفراغي والاجتماعي والاقتصادي في المناطق الحضرية بين القدس ورام الله مما أدى إلى نشوء هذه البؤرة السكانية غير المتوازنة بحيث يتمركز الوزن السكاني في مناطق دون غيرها ويعمل بطريقة غير واعية لتفريغ مدينة القدس من سكانها.

ثانيا: بالارتكاز إلى المعلومات العامة والحالة العامة للبنى التحتية في كفر عقب كما تشير لنا أقوال المبحوثين سابقة الذكر فيتضح أن حالة المرور مثلا في الطرق الشريانية الى ضاحية كفر عقب من الشوارع الشريانية ومداخل المدينة (مدينتي رام الله والبيرة) هي في حالة يرثى لها، بمعنى لا وجود مسارب ومسافات قليلة جدا من الأرصفة. وهذه الأرصفة والارتدادات التي تقام أمام المحال التجارية ضئيلة. وهذه المسارب تتعرض لانقطاعات وزحمة غير اعتيادية جراء الاعتداءات على مناطق الارتدادات التي يتم استغلالها للبسطات والبناء المؤقت مما يؤدي إلى وقوف وركن السيارات على معظم أرصفة المشاة وحتى على مسارب الحركة للسيارات. لذلك، وبسبب عدم القدرة على استخدام الأرصفة، يضطر المشاة لمشاركة السيارات في مسارب الحركة وكذلك لقطع الشارع بشكل عشوائي، مما يؤدي إلى تقليل سعة المرور وتقليل مستوى الأمان من حوادث السير، وتعريض المشاة والسيارات لخطر حوادث الطرق، خاصة لخطر الدهس. وتشهد منطقة كفر عقب اختناقات مرورية لمعظم ساعات النهار. وكل المشاريع التي نفذت حتى الآن والتي تعمل عليها السلطة الفلسطينية لتحسين المرور في الشوارع الرئيسية المؤدية لكفر عقب لم تؤدى لأي نتيجة. ونتيجة للاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وبين دولة الاستعمار والتي لا تلتزم بها الأخيرة في حين تتمسك بها الأولى أن نسبة كبيرة من حالة الطرق في كفر عقب سيئة والشارع الذي يصل القدس برام الله، ولذا فان المشاريع المختلفة التي طرحت الآن لا تخرج عن عباءة التخطيط الاستعماري «الإسرائيلي» إما بتحسين شروط الحاجز أو وضع خطط ومشاريع تتعامل مع

الحاجز كأمر واقع وبل يعمل على شرعنته. كما ان سياسات الدول المانحة الممولة للمشاريع التي تعمل على إبقاء على حالة (الوضع الراهن) statuquo والتي تقوم على عدم المس بالواقع الاستعماري، وبل، تعمل على القيام بتمويل تعبيد شوارع ومسارات واستحداث أخرى مما يحول دون المس بالمخططات الهندسية الاستعمارية "الاسرائيلية".

ثالثا: لقد عانت المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية ولا تزال تعاني من العشوائية والفوضى في الامتداد والتوسع العمراني وكذلك سوء استخدام الأرض وفي معظم الأحيان تداخل استخدامات الأرض وتوزيعها بشكل عشوائي، بسبب سياسات الاستعماري الإسرائيلي وقوانين التخطيط الطارئة التي فرضت بموجب أوامر عسكرية والتي تخدم مصالح الحكومات والأطماع الإسرائيلية في التوسع والاستيطان، وبما يتناسب مع زيادة الضبط والرقابة الإسرائيلية الاستعمارية على التطور المكاني في الأراضي الفلسطينية وما كفر عقب الا تجسيد لهذه الحالة. وتظهر دراسة كفر عقب ان المنطق الذى يسود بكفر عقب مرتبط بجغرافية الهيمنة الاستعمارية، أي عدم القيام بتخطيط حضري وجعله مقتصر فقط في المناطق المسيطر عليها بالتخطيط لما هو متاح فقط، حيث يظهر لنا ان جل عمليات التخطيط تقوم على تصور يقوم على حل "الدولتين" والذى هو جزء من الاطروحات مرتبطة بفكرة متخيلة عن مشاريع سياسية لها علاقة بأجندة الممولين والتي تتناقض مع الممارسات الاستعمارية للهندسة الاجتماعية للمستعمر التي تعمل على تغير الطبيعة السكانية والديمغرافية ومصادرة الأراضي وشق طرق التفافية للمستعمرين والابقاء على الحواجز الثابتة والطيارة، و فرض وقائع على الارض.

رابعا: يتبين لنا إذن ان ثمة تخبط في السياسات الحضرية الفلسطينية العامة والتي من المفترض أن تحدد نمط التطور العمراني؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور ظاهرة التطور العشوائي في كفر عقب والتي تتسم بتردي حالة جودة البيئة العمرانية و الامتداد العشوائي والذى يرافقه غياب للتوازن في تطور المراكز الاساسية الامر الذي أدى إلى الهجرات العائلية والتطور العمراني من بعض مناطق الضفة الغربية الى منطقة كفر عقب بالإضافة الى المقدسيين الراغبين والمضطرين للسكن في هذه المنطقة للحفاظ على اوراقهم من وجهة نظر سلطة الاستعمار.

خامسا: ان تنامي "الاقتصاد الحر" والذى يحد من توغل القطاع العقاري المرتبط بعمليات الربح السريع ودفع السكان إلى الاستثمار في هذا القطاع ذا المردود المالي والمرتبط بسياسات الإقراض وتحويل السكان المقترضين وفق رؤى " البنك الدولى" وصندوق النقد الدولي".

وهو مرتبط بالسياسات العامة المرتبطة "باقتصاد ريعي" يقوم على المساعدات الخارجية، والمُحفَزة لثقافات استهلاكَوية وأنماط معيشية ومرتبطة بنماذج "العيش الإقراضي" ونزعَات استهلاكية متعاظمة؛ والتي تُقدم لمجموعات كبيرة من الموظفين الجدد و الشابات والشباب عبر خطابات يصبح فيها الشغل الشاغل للمواطنين؛ هو الحصول على شقة وسيارة مدعمة بسياسات مصرفية تجعل من جل السكان مقترضين مما يؤثر على الرؤى الاجتماعية والمجتمعية والوطنية المرتبطة بقدرتهم او عدم قدرتهم بتحقيق أحلامهم المعيارية الجديدة؛ في حين يخطط المستعمر ويحقق مخططاته ويترك السكان لإقامة ضواحي عشوائية. وتظهر أخيراً لنا الدراسة بان فرضية "برجزة كفر عقب" غير صالحة كمفهوم في حالتنا الدراسية فكما اشرنا سابقا حيث لم تتولد ضاحية حضرية تتسم بالملامح البرجوازية حتى وان صاحب عمليات الإسكان والتوسع المعماري والتجاري ظهور شرائح اجتماعية مستفيدة ولكنها ليست شكل من أشكال الإحلال الحيزي الجغرافي.

المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

–أبو غنام، ميساء، كفر عقب، بلدية الاحتلال تفتح عين الجباية وتغلق عين الرعاية، الحياة الجديدة. http://www.alhayat.ps

تقرير الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية للأراضي الفلسطينية المحتلة، القدس الشرقية "مخاوف رئيسية ازاء الاوضاع الانسانية، تقرير خاص، اذار ٢٠١١.

المركز الفلسطيني للاعلام ، كفر عقب، نموذج صارخ لتهجير المقدسيين، تقرير، القدس، اكتوبر ٢٠١٣. https://www.palinfo.com

خمايسي، راسم، اعادة تشكيل المحيط الحضري المقدسي"قلب الدولة"، مجلة حوليات القدس، عدد ١٦، ٢٠١٣، ص ٣٧–٥٠.

عليان، نسرين واخريات، تأثير سياسة الفقر على الوضع الاقتصادي في القدس الشرقية، تر تواصل للترجمة والتعريب، جمعية حقوق المواطن في اسرائيل، أيار ٢٠١٢.

معهد الأبحاث التطبيقية "أريج"، دليل كفر عقب، القدس، ٢٠١٢.

السقا اباهر، الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثلاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة: ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الثاني المزمع عقده في ٧١ و ٧١ كانون الثاني يناير ٣١٧٢ ، تحت عنوان «التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية»، ص ٥.

أبو غنام، ميساء، كفر عقب، بلدية الاحتلال تفتح عين الجباية وتغلق عين الرعاية، الحياة الجديدة. http://www.alhaya.ps

الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية للأراضي الفلسطينية المحتلة، القدس الشرقية "مخاوف رئيسية ازاء الاوضاع الانسانية، تقرير خاص، اذار ٢٠١١.

المركز الفلسطيني للاعلام ، كفر عقب، نموذج صارخ لتهجير المقدسيين، تقرير، القدس، اكتوبر ٢٠١٣.

https://www.palinfo.com

خمايسي، راسم، اعادة تشكيل المحيط الحضري المقدسي"قلب الدولة"، مجلة حوليات القدس، عدد ١٦، ٢٠١٣، ص ٣٧–٥٠.

عليان، نسرين واخريات، تأثير سياسة الفقر على الوضع الاقتصادي في القدس الشرقية، تر تواصل للترجمة والتعريب، جمعية حقوق المواطن في اسرائيل، أيار ٢٠١٢.

معهد الأبحاث التطبيقية "أريج"، دليل كفر عقب، القدس، ٢٠١٢.

عبد الجواد، صالح، التّدمير الشّامل للمُجتمع «السّوسيو سايد»، في ندوة عقدت برام الله

بعنوان التدمير الشامل للمجتمع الفلسطيني "السّوسيو سايد»–مركز خليل السكاسكينى بتاريخ ٢٠١٥/٠٤/٢٨.
حنفي، ساري ، التطهير المكاني، محاولة جديدة لفهم استراتيجيات المشروع الكولونيالي الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٣٦٠، ٢٠٠٩.

ثانيا باللغات الاجنبية:

« BALANDIER (G.), "La situation coloniale. Approche théorique". Extraits- les Cahiers internationaux de sociologie, Vol. 110, janvier-juin, Paris, Les .Presses universitaires de France, 2001
« .CASTELLS (M.), La question urbaine, Maspero, 1972
« .CESAIRE, (A.), Discours sur le colonialisme, Paris, Présence africaine, 1955
« .FANON, (F.), Les damnés de la terre, Paris, Maspero, 1961
« .FANON, (F.), Peau noire, masques blancs, Paris : Seuil, 1952
« .FANON, (F.), Œuvres, la découverte, 2012
« LACOSTE (Y.), La géographie, ça sert d›abord à faire la guerre, Petite Coll. .Maspero, 1976
« .LEFEBVRE (H.), La Production de l'espace, Anthropos, Paris, 1974
« LOCHAK, (D.), « Espace et Contrôle Sociale », in chevalier J, centre Peri- .phitia Erritoira, CURAPP, Paris, PUF, 1979, p170
« ELSAKKA, (A.), Al Diwan : «Une institution entre transmission et repro- duction sociale", dans Bouget D. et Karsenty S. (dir.), Regards croisés sur .le lien social, Paris, L'Harmattan, 2005
« MAUSS (M.), Œuvres, T. III : Cohésion sociale et divisions de la sociologie, .Paris, Minuit. [1950], Sociologie et anthropologie, Paris, PUF, 1978
« Memmi (A.), Portrait du colonisé, Portait du colonisateur, Paris, Gallima- ,rd,1985 [1957]
« Naciri, (M.), Pouvoir de commandement, espace rural et modernisation au Maroc, in BATAILLON (C.) et autres, Etat, pouvoir et espace dans le .Tiers Monde, P.U.F., Coll. IEDES, 1977
« Nicolas (R.), Lakou et Ghetto, Les quartiers périphériques aux Antilles .françaises, L'Harmattan, 2001
« Weber, (M.), Economie et Société. Paris: Plon social, Paris, presse univer- .sitaires de France. 1971